

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد به ضاف - المسيلة

ميدان: علوم إقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية

رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

إعداد الطلبة

بازة بلقاسم عبد المجيد

زعيتر نور الدين

تحت عنوان

## عصرنة القطاع الجمركي وأثاره على تسهيل التجارة الخارجية في الجزائر

لجنة المناقشة

رئيسا جامعة محمد بوضياف . المسيلة

مشرفا و مقررا جامعة محمد بوضياف . المسيلة

مناقشا جامعة محمد بوضياف . المسيلة

د سعودي عبد الصمد

السنة الجامعية 2022/2021



## شكر و تقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد  
صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء والمرسلين أما بعد:

نشكر الله ونحمده حمدا كثيرا الذي وفقني لإتمام هذا العمل وأشكره على  
نعمة العلم التي وهبني إياها وأن أبلغني هذه المرتبة.

كما أتقدم بجزير الشكر والتقدير للأستاذ الفاضل المشرف الدكتور  
سعودي عبد الصمد، الذي أنار عليا بتوجيهاته السديدة ونصائحه  
القيمة الرشيدة، والتي ساعدتنا في إتمام هذا العمل المتواضع، فكان بحق  
المشرف والسند، فشكرا لك يا أستاذ.

كما أتقدم بجزير الشكر و الإمتنان إلى أفراد عائلتي الذين دعموني  
وحفزوني بشكل متواصل في سبيل تحقيق هذا العمل.  
وكل من قام بمساعدتي سواء من قريب او من بعيد في إنجاز هذا العمل.

# إهداء

إلى روح المصطفى محمد صلى الله عليه وسلم خير البرية  
إلى الذي من أجلنا تحمل الأتعب و ذلل الصعاب أبي الكريم رعاه الله  
إلى نبع الحنان ورمز العطاء أمي الغالية حفظها الله  
إلى زوجتي الكريمة وإبني العزيز وإبنتي العزيزة  
إلى روح جدتي الغالية  
إلى كل افراد العائلة

إلى جميع الأصحاب ....الأصدقاء ....والزملاء  
إلى الذين بعلمهم إستقينا فارتوينا وفضلهم إرتقينا أساتدتنا الكرام  
إلى كل من ساندني ولو بكلمة ومد لي يد العون في هذا البحث  
إلى كل من أعرفهم من قريب أو بعيد ونسي قلبي أن يذكرهم

لكم جميعا أهدي هذا العمل، موسوما بخالص  
الشكر والإمتنان.

بالتأليف محمد المهجيد

# إهداء

إلى من قال الله عز وجل فيهما " ووصينا الإنسان بوالديه إحسانا. "

أهدي هذا العمل إلى والدي الكريمين أبي و أمي

إلى زوجتي و أولادي

وإلى كل إخوتي وإخواني حفظهم الله وأطال عمرهم

إلى كل الزملاء والزميلات في الدراسة و العمل

إلى كل من ساندني ولو بكلمة ومد يد العون في هذا البحث

لكم جميعا أهدي هذا العمل، موسوما

بخالص الشكر و الإمتنان

نور الدين

## فهرس المحتويات

	شكر و تقدير
	إهداء
	فهرس المحتويات
	فهرس الأشكال والجداول
	الملخص
أ - د	مقدمة
الفصل الاول: أساسيات حول الجمارك وتسهيل التجارة الخارجية	
06	تمهيد
07	المبحث الاول: أساسيات حول الجمارك
07	المطلب الاول: تطور مفهوم الجمارك
11	المطلب الثاني: التعريف الجمركية
12	المطلب الثالث: الانظمة الجمركية
14	المبحث الثاني: أساسيات حول تسهيل التجارة الخارجية
14	المطلب الاول: مفهوم ومبادئ تسهيل التجارة الخارجية
17	المطلب الثاني: اسقاط موضوع تسهيل التجارة وفق سياق نظريات التجارة الدولية الشهيرة
20	المطلب الثالث: مساهمة المنظمات الدولية في تحديد مؤشرات ومتطلبات التسهيل التجاري الدولي
28	المبحث الثالث: عصنة الادارة الجمركية
28	المطلب الاول: مدخل وصفي لمنظمة الجمارك العالمية
33	المطلب الثاني: طبيعة ومتطلبات عصنة الادارة الجمركية
35	المطلب الثالث: اليات عصنة الإدارة الجمركية
42	خلاصة
الفصل الثاني: عصنة القطاع الجمركي الجزائري و تسهيل التجارة الخارجية	
44	تمهيد
45	المبحث الاول: مدخل للجمارك الجزائرية

45	المطلب الاول: تعريف الجمارك الجزائرية
51	المطلب الثاني: التعريف الجمركية الجزائرية
53	المطلب الثالث: الانظمة الجمركية الجزائرية
56	المبحث الثاني: عصنة الادارة الجمركية الجزائرية
56	المطلب الاول: برنامج عصنة الادارة الجمركية الجزائرية 2010-2007
58	المطلب الثاني: حصيلة برنامج عصنة الإدارة الجمركية 2010-2007
61	المطلب الثالث: برنامج المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2019-2016
65	المبحث الثالث: سياسة الادارة الجمركية نحو ترقية التجارة الخارجية
65	المطلب الاول: سياسة الادارة الجمركية نحو ترقية التجارة الخارجية
67	المطلب الثاني: التسهيلات الجمركية الاستثنائية لمجابهة جائحة كورونا
71	المطلب الثالث: الأفق المستقبلية للقطاع الجمركي الجزائري
76	خلاصة
78	الخاتمة
83	قائمة المراجع
90	الملاحق

## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
08	مراحل تطور العمل الجمركي	01
10	تطور وظائف الجمارك وفق معايير العمل الدولية	02
16	المبادئ الأساسية لتسهيل التجارة	03
26	مدخلات ومخرجات مؤشر سلسلة الإمداد الدولي	04
35	يوضح نموذج الكفاءة الجمركية	05
40	فوائد تطبيق نظام النافذة الواحدة	06

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
21	المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية إلى غاية 2015	01
27	المؤشرات الفرعية المكونة لتقرير تمكين التجارة العالمي	02
28	محطات تاريخية لمنظمة الجمارك العالمية	03
37	التحولات الأساسية المطلوبة من تطبيق إدارة الجودة على كافة الوحدات والمستويات الوظيفية	04
71	مساهمة الجباية الجمركية بالمقارنة مع الجباية العادية	05
72	تطور مساهمة الضرائب الجمركية في تغطية النفقات العامة في الجزائر للفترة من 2010 إلى 2018	06
73	التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة (2018-2011)	07

## ملخص :

من خلال هذه الدراسة تناولنا موضوع في غاية الاهمية "عصرنة القطاع الجمركي واثاره على تسهيل التجارة الخارجية في الجزائر". وذلك من خلال ابراز محتوى برامج العصرنة الجمركية التي طبقتها الادارة الجمركية، من خلال الفترة الممتدة من 2007 الى غاية 2019.

حيث ركزت على تطوير الإطار التشريعي وإعادة تنظيم المصالح والإهتمام بتكوين المورد البشري وتحسين أدائه من خلال توفير التكنولوجيات الحديثة وتحسين ظروف عمله لزيادة مستوى النزاهة الجمركية، وإعطاء صورة جيدة عن الإدارة الجمركية. وهو ما ينتج عنه في الأخير المساهمة في زيادة مستوى تسهيل التجارة الخارجية.

الكلمات المفتاحية: الجمارك، عصرنة القطاع الجمركي، تسهيل التجارة الخارجية.

## Summary:

Through this study, we have addressed very important topic "modernization of the customs sector and its impact on facilitatating foreign trade in the algeria ". by highliting the content of customs administration's customs modernization programmes from 2007 to 2019.

Focusing on the develoment of the legislative framework, reorganization of interests and interests in the composition and performance of the human resource through the provision of modern technologies and impoved working conditions to increase customs integrity and give a good picture of customs administration. Which the end results contributing to the facilitation of foreign trade.

**Key worlds: Customs, Modernization of customs sector, Facilitation foreign trade**



مقدمة

يعتبر القطاع الجمركي من القطاعات المهمة في الإقتصاد وفي التجارة الخارجية، ولهذا وجب على القطاع الجمركي ان يأقلم نفسه مع المتغيرات الإقتصادية ، وهذا من خلال تبسيط القوانين والاجراءات الجمركية، بحيث تسير عملية تسوية الرسوم الجمركية والإفراج عن البضائع بدون أي تأخير، وهو ما ينتج عنه تقليل للتكاليف وزيادة الأرباح. إن التحدي الذي تواجهه الإدارات الجمركية، هو تحقيق هدف التسهيل التجاري دون زعزعت وظيفة الرقابة الجمركية التي تقوم بها، وهذا لضمان كفاءة تحصيل الإيرادات، ويعتبر هذا التحدي أكثر الدوافع أهمية للقيام بعمليات إصلاح وتطوير العمل الجمركي. وبغرض إيجاد حلول لهذا التحدي الذي يواجه الإدارات الجمركية قدمت منظمة الجمارك العالمية عدة دراسات ونماذج إتفاقيات تساعد من خلالها الإدارات الجمركية على كيفية إيجاد التوفيق بين الرقابة الجمركية والتسهيل التجاري.

وتعتمد جهود تسهيل التجارة الخارجية على تيسير وتبسيط الإجراءات المتعلقة بعمليات التصدير والاستيراد، وتحسين البنية الشبكية الحاسوبية لتسهيل التداول الإلكتروني للوثائق، حيث أن تسهيل التجارة الخارجية يعود بالمكاسب على الدولة في شكل زيادة لتدفقات التجارة، وما يرتبط بها من تقليص لتكلفة الواردات وزيادة حصيللة الصادرات. وزيادة الشفافية والنزاهة إلى جانب ضبط الإيرادات الحكومية، وسلامة تحصيلها. إن الجزائر كغيرها من الدول تعمل بهذا جهدا كبيرا لحماية وترقية التجارة الخارجية، وذلك من خلال تسخير إدارة كاملة من أجل حمايتها وتسهيل معاملاتها هي إدارة الجمارك، فهذه الإدارة ومن خلال عصرنتها تقوم بإجراءات وتسهيلات جمركية تساهم في تسهيل عمليات التصدير والاستيراد.

## 1\_ إشكالية البحث

من خلال هذا المدخل نحاول طرح السؤال الجوهرى للإشكالية محل الدراسة كالتالى:

إلى أي مدى يمكن ان يساهم عصرنة القطاع الجمركي في تسهيل التجارة الخارجية في الجزائر؟

ولمعالجة هذه الإشكالية يتطلب الإجابة على عدد من التساؤلات الفرعية

1- ماهو مفهوم الجمارك والتحويلات الأساسية التي شهدتها العمل الجمركي على المستوى العالمي؟

2- ماهي المتطلبات الأساسية لتجسيد العصرنة الجمركية؟

3- ماهي أهم المراحل التي شهدتها إدارة الجمارك الجزائرية؟

4- كيف يمكن لعصرنة القطاع الجمركي أن يساهم في تسهيل التجارة الخارجية وترقيتها في الإقتصاد الجزائري؟

5- ماهي أهم الإجراءات المتخذة من طرف الجمارك من أجل مجابهة أزمة كوفيد-19؟

## 2\_ فرضيات البحث

- أ- لقد تطور القطاع الجمركي عبر التاريخ إلى غاية الوصول للتعريف الحديث للقطاع الجمركية
- ب- تسعى الإدارة الجمركية من خلال تحسين الإطار التشريعي وترقية الموارد البشرية وتطبيق التكنولوجيا وترقية سياسة الإتصال كمتطلبات أساسية لتجسيد العصرية الجمركية بهدف تطوير القطاع الجمركي.
- ج- لقد مرت الجمارك الجزائرية بعدة مراحل وهذا تماشيا مع تطور وظائفها ومهامها.
- د- تساهم الإدارة الجمركية في تسهيل التجارة الخارجية عن طريق تخفيف الاجراءات والاعفاءات الجمركية.
- هـ- تطبيق إجراءات وتسهيلات جمركية وتجارية من أجل مجابهة جائحة كورونا.

## 3\_ أهمية الدراسة

- 1- ابراز دور الإدارة الجمركية الجزائرية في ترقية التجارة الخارجية من خلال التسهيلات التجارية.
- 2- مكانة الإدارة الجمركية في تسهيل التجارة الخارجية.
- 3- تبني منظمة الجمارك العالمية والهيئات الدولية وعلى رأسها البنك الدولي بتقديم الدعم والمعونة من تطوير وعصرنة الادارة الجمركية وهذا نظرا لحساسية وأهمية هذا القطاع.

## 4\_ أهداف الدراسة

- أ- التعرف أكثر على الجمارك ودور النظام الجمركي.
- ب- ماهي أهم البرامج المطبقة في الجزائر من أجل عصرنة القطاع الجمركي.
- ج- إستعراض أهم الإجراءات التي من شأنها ان تشجع تسهيل التجارة الخارجية في الجزائر.

## 5\_ مبررات إختيار موضوع الدراسة

من أهم أسباب إختيار هذا الموضوع نذكر ما يلي:

- 1- الدور الرئيسي الذي يلعبه القطاع الجمارك في تسهيل التجارة الخارجية.
- 2- متابعة التوجه الجديد للإدارة الجمركية نحو تطوير وعصرنة القطاع الجمركي من خلال برامج العصرية.
- 3- تطور دور الإدارة الجمركية أين انتقلت من دور التحصيل للرسوم الجمركية إلى دور مراقبة وتبسيط الإجراءات وإلغاء الرسوم الجمركية في ظل التحرير الاقتصادي.
- 4- قلة الدراسات النظرية والتحليلية التي تناولت موضوع تسهيل التجارة وعلاقته بعصرنة القطاع الجمركي في الاقتصاد الجزائري.

## 6\_ حدود الدراسة

### أ-المجال النظري:

يهدف البحث إلى الإحاطة بجوانب معرفية ذات الصلة بموضوع عصرنة القطاع الجمركي وتسهيل التجارة الخارجية. وهذا في حدود الإشكالية المقترحة.

### ب-المجال الزمني:

يأتي هذا البحث في مجال زمني ضمن التحولات التي افرزتها ظاهرة العولمة والانفتاح الاقتصادي وما تفضيه من تسهيلات للإجراءات التجارية لزيادة حجم المبادلات التجارية بين الدول.

أما على المستوى الوطني يكون ضمن مسارات الإصلاحات الجمركية التي باشرتها إدارة الجمارك الجزائرية ضمن برنامج عصرنة الإدارة الجمركية 2007-2010 وما حقته من حصيلة إيجابية على القطاع الجمركي. ومواصلة لمسيرة الإصلاحات قامت المديرية العامة للجمارك الجزائرية بإعداد المخطط الاستراتيجي 2016-2019.

## 7\_ المنهج المتبع في الدراسة

تتطلب إشكالية الدراسة إتباع كل من المنهج التاريخي قصد إبراز المحطات التاريخية لبعض القضايا المرتبطة بالدراسة. بالإضافة إلى المنهج الوصفي للإلمام بجوانب الدراسة واستخدام المنهج التحليلي لتحليل مختلف الجداول والبيانات، التي تبرز دور الجمارك في تسهيل عمليات التجارة الخارجية.

## 8\_ الدراسات السابقة

اعتمدت هذه الدراسة على جملة من الدراسات ذات العلاقة بموضوع الجمارك وتسهيل التجارة نذكر منها:

1-زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2005.

تناولت الدراسة في مجملها مراحل تطور التجارة الخارجية، واتفاق الشراكة الأورو وتوسطية وفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وتضمنت كذلك مدى تطبيق السياسات الجمركية وتسهيل الإجراءات الجمركية على أرض الواقع، والعمل على تنفيذها في الاقتصاد الجزائري.

2-مقنعي فتيحة، اتجاهات تطوير وتحديث إدارة الجمارك في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2009.

تناولت الباحثة في هذه الدراسة التطورات التي تطبع العمل الجمركي، ومساهمة منظمة الجمارك العالمية في ترقية العمل الجمركي ثم تكلمت عن التحولات التي شهدتها العمل الجمركي في الجزائر.

3- منى محمود حسين، تبسيط الإجراءات الجمركية في إطار منظومة تيسير التجارة مذكرة ماجستير الأكاديمية العربية للعلوم والنقل البحري، 2013.

تناولت الباحثة في هذه الدراسة سير الإجراءات الجمركية على مستوى المنافذ الحدودية. وكذا سير إجراءات العبور ونظام المستودعات، وتطرقت الباحثة كذلك إلى دور المنظمات الدولية في تيسير التجارة، وعلى رأسها كل من منظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية. كما عرجت الباحثة على دور اتفاقية كيوتو في عصنة العمل الجمركي.

## 9\_ صعوبات الدراسة

1- قلة الدراسات المتعلقة بدراسة المادة الجمركية، وإن وجدت تكون في شكل عام وغير عميقة في دراسة الجمركية الحديثة.

2- صعوبة تناول هذا الموضوع وتحليله بعمق علمي ومنهجي، لأنه يتطلب من الباحث قدرات ومهارات فنية.

## 10\_ تقسيمات الدراسة

بغرض الإجابة عن الإشكالية محل الدراسة قمنا بتقسيم الدراسة وفق المخطط التالي:

تناولنا في الفصل الأول عموميات أو أساسيات حول الجمارك والتسهيل التجاري، وبمقتضاه قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ففي المبحث الأول تناولنا تطور تعريف الجمارك وأهم مراحل تطورها، ووظائفها وأهم أهدافها، وتناولنا التعريف الجمركية من تعريفها وتطورها، ثم تناولنا الأنظمة الجمركية من تعريف وأهمية وخصائص.

وفي المبحث الثاني تناولنا التسهيل التجاري من تعريف وأهداف ثم حاولنا اسقاط موضوع تسهيل التجارة وفق سياق نظريات التجارة الدولية الشهيرة، ثم تناولنا مساهمة المنظمات الدولية في مجال تسهيل التجارة الخارجية.

أما فيما يخص الفصل الثاني الذي خصصناه لعصنة الإدارة الجمركية الجزائرية وتسهيل التجارة الخارجية، فهو كذلك قسمناه إلى ثلاثة مباحث ففي المبحث الأول تناولنا من تعريف ومهام الجمارك الجزائرية وأهم المراحل التي مرت بها الجمارك الجزائرية، ومجال نشاط الجمارك الجزائرية، وتنظيم الإدارة الجمركية الجزائرية، والتعريف الجمركية الجزائرية، والهيكل الجديدة للتعريف الجمركية، وأخيرا الأنظمة الجمركية ووظائفها.

أما في المبحث الثاني فتناولنا العصنة الجمركية الجزائرية بتناول المخطط 2007-2010، والحصيلة من المخطط، ثم تناولنا المخطط 2016-2017، أما في المبحث الثالث فتناولنا أهم الإجراءات والتسهيلات التجارية التي طبقتها الجمارك الجزائرية لترقية التجارة الخارجية، وتناولنا كذلك أهم الإجراءات والتسهيلات المتخذة من طرف الجمارك الجزائرية لمجابهة جائحة كورونا، وفي الأخير تناولنا الأفق المستقبلية للقطاع الجمركي في الجزائر.

# الفصل الأول

أساسيات حول الجمارك و تسهيل  
التجارة الخارجية

### تمهيد

تعتبر العملية الجمركية حلقة مهمة من حلقات سلسلة الإمداد الدولية، باعتبارها المرحلة الأخيرة من عمليات التجارة الخارجية، حيث تكون بعد الاتفاق على صفقة التصدير أو الاستيراد، وبالتالي تعتبر حلقة مهمة في إجراءات إتمام عمليات التجارة الخارجية لذا تسعى إدارة الجمارك إلى إعطاء أقصى التسهيلات التجارية، من اجل زيادة حركة التجارة الخارجية، حيث ينظر لتسهيلات التجارة الخارجية من المنظمات الدولية باعتبارها اداة مهمة وحيوية للتنمية الاقتصادية.

هذا ما ادى إلى ضرورة عصنة القطاع الجمركية لتواكب هذه التطورات من خلال إدخال اليات جديدة في التسيير، وكذا الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة والربط الشبكي. كل هذا يمكن أن ينتج عنه خدمة جمركية متميزة تلبي احتياجات المتعاملين الاقتصاديين، وهذا ما سوف نقف عليه في هذا الفصل الذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث وهي كالتالي:

**المبحث الأول: أساسيات حول الجمارك.**

**المبحث الثاني: أساسيات حول تسهيل التجارة الخارجية.**

**المبحث الثالث: عصنة القطاع الجمركي.**

### المبحث الأول: أساسيات حول الجمارك

تعني الجمارك للكثيرين بأنها الضرائب الجمركية التي تفرضها على السلع لدى دخولها الحدود الجمركية للدولة، إلا أن الجمارك أكبر من كونها ضريبة. بل هي قواعد ونظم واتفاقيات يتم تنفيذها وفق معايير دولية ووطنية عن طريق مؤسسات تنشئها الدولة يطلق عليها اسم الإدارات الجمركية، تتبع القطاعات المالية.

### المطلب الأول: تطور مفهوم الجمارك

#### أولاً: تطور مفهوم الجمارك

تعتبر الإدارة الجمركية هي الإدارة المكلفة بتطبيق القانون الجمركي المتعلق بتحصيل الضرائب الجمركية المستحقة للخزينة العمومية، وحماية للنظم الاقتصادية لكل دولة وأي خرق لهذه التشريعات يمثل إخلال بالنظام الاقتصادي الذي تحميه التشريعات الاقتصادية<sup>1</sup>.

وحسب منظمة الجمارك العالمية (Waco) يعني مصطلح الجمارك : "الجهة الحكومية المسؤولة عن تنفيذ وإدارة القانون الجمركي وتحصيل الرسوم والضرائب. كما تتولى أيضا مسؤولية تطبيق الأنظمة واللوائح الأخرى المتعلقة بتصدير واستيراد ونقل وتخزين السلع"<sup>2</sup>.

أما المفهوم الحديث للجمارك فإنه يركز على<sup>3</sup>:

1- خدمة الاقتصاد (تسهيل التجارة).

2- خدمة المواطن (مبدأ الشراكة والمسؤولية الاجتماعية).

3- توفير المعلومات لبناء السياسات الاقتصادية الصائبة.

لقد عرفت الجمارك عند الرومان<sup>4</sup> ولقد استخدموها لمكافحة تسلل العبيد، وكانت تفرض الضرائب على البضائع سواء القادمة من خارج بلادهم أو التي يتم نقلها من مدينة إلى أخرى.

وعرفت الدولة الإسلامية نظام العشور في عهد الخليفة عمر بن الخطاب بناء على طلب عاملة في العراق أبو موسى الأشعري، وتؤخذ من التجار الأجانب الذين يقومون بالتجارة في دار السلام وغيرها أثناء الحروب، كما أنها كانت محدودة بمرة واحدة في السنة على كل تاجر، وهكذا انتشر نظام العشور في الدولة الإسلامية.

<sup>1</sup> زايد مراد، دور الجمارك في ظل إقتصاد السوق حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 228.

<sup>2</sup> World Customs Organization, Glossary of International Customs Terms, Brussels, 2013, P08.

<sup>3</sup> عبد القادر حليس، تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تجارة دولية، جامعة فرحات عباس-سطفى 1، الجزائر، 2017، ص 4.

<sup>4</sup> شوقي رامز شعبان، لإدارة الجمارك، الدار الجامعية، لبنان، طبعة 1994، ص 218.

وعرفها العثمانيون بالرسوم الأميرية، وكانت تجنى عن البضائع المستوردة وكانت بمعدل 8% حتى عام 1906 حيث ارتفعت إلى 11%<sup>1</sup>، حيث كانت الغاية من هذه الضرائب سد الأعباء العامة الناتجة عن حفظ الأمن داخل الإمبراطورية، قبل إختيار الدولة العثمانية. كانت هناك نوع من المعاملة الخاصة للدول الأجنبية حيث تمنح امتيازات للأجانب والسلع المتبادلة معهم وفقا للإتفاقيات المبرمة مع الدولة العثمانية، فلا يجوز تعديل تلك الإمتيازات الممنوحة إلا بإتفاق الطرفين.

وبعد إستقلال الدول العربية، كانت معظم قوانينها التجارية والجمركية مقتبسة من تشريعات المستعمر، مع إختلاف السياسات التجارية في التصدير والإستيراد، دول راسمالية، دول إشتراكية. إن المتتبع للعمل الجمركي انه انتقل من مفهوم السلطة الجمركية إلى الإدارة الجمركية، وصولا إلى مرحلة ثالثة إلى مفهوم الخدمة الجمركية، وهذا الأمر يتطلب تحول في المهمة الجمركية.

### الشكل رقم (01): مراحل تطور العمل الجمركي



المصدر: محمود أبو العلاء، نظرة تحليلية على القضايا الجمركية في الألفية الثالثة، الدار المصرية للنشر والتوزيع، مصر، طبعة 2012، ص 53.

ثانيا: تحليل الخصائص المميزة لكل مرحلة

1-مرحلة السلطة الجمركية: ومن اهم مميزات هذه المرحلة

\* يركز مفهوم ادائها على عنصر التحصيل دون النظر في أداء العناصر الأخرى.

2-مرحلة الإدارة الجمركية: هناك تطور نوعي في العمل الجمركي، وتغير في المفهوم، ومن اهم خصائص هذه المرحلة: \* تبلور العمل الجمركي في شكل إداري أكثر.

\* تواصل الاهتمام بالجانب المالي على حساب بقية الجوانب الأخرى.

3-مرحلة الخدمة الجمركية: حدثت قفزة نوعية في العمل الجمركي ومن مميزاتنا نذكر:

\* بروز مفهوم تسهيل التجارة كمطلب من طرف الدولة تحت مظلة منظمة التجارة العالمية.

\* تنامي تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتحول نحو الإدارة الإلكترونية.

<sup>1</sup> شوقي رامز شعبان، المرجع السابق، ص 218.

**أهداف الجمارك<sup>1</sup> :** إن المتبع للعمل الجمركي يجد أن الأهداف التي تنوي الإدارة الجمركية تحقيقها قد تغيرت عما كان موجود في السابق، وهذا راجع إلى تغير بيئة الأعمال و متطلبات المجتمع التجاري.

### أ-الأهداف الجمركية

- 1-تقديم خدمة جمركية متكاملة من خلال تطوير منظومة عمل تحقق تسهيل التجارة وأحكام الرقابة الجمركية.
- 2-ضرورة كفاءة تحصيل الضريبة الجمركية بما يحقق العدالة الضريبية.
- 3-تحقيق الشفافية من خلال إقامة علاقة مشاركة بين الإدارة الجمركية و المجتمع التجاري.
- 4- تنمية الموارد البشرية من خلال البرامج التدريبية وبناء القدرات.
- 5-مراجعة التشريعات والتأكد باستمرار من ملائمتها لظروف ومتغيرات العمل الجمركي.

### ب-الوظائف الاساسية للإدارة الجمركية

- 1-جمع الإيرادات وحماية الصناعة
- 2-تسهيل التجارة وحماية الأفراد
- 3-أمن التجارة وحماية البيئة وظهور ما يسمى بمبادرة الجمارك الخضراء.
- 4-تحصيل الإيرادات الجمركية و الإيرادات الغير جمركية.
- 5-الرقابة الجبائي.

### 9- في المجال المال

- ا-مراقبة التحركات المادية لرؤوس الأموال.
- ب-مراقبة اسعار الصرف والسهر على إحترام نظم الصرف.

### 10-في المجال الصحي

- ا-مراقبة المنتج من خلال صلاحية الإستهلاك.
- ب-ضمان إحترام القواعد الصحية المعمول بها كما هو الحال لمواجهة جائحة كورونا

### 11- في مجال الأمن العمومي

- ا-مراقبة إستيراد الاسلحة والذخائر.
- ب-مراقبة الأشخاص المخالفين للقانون و المتابعين قضائيا.

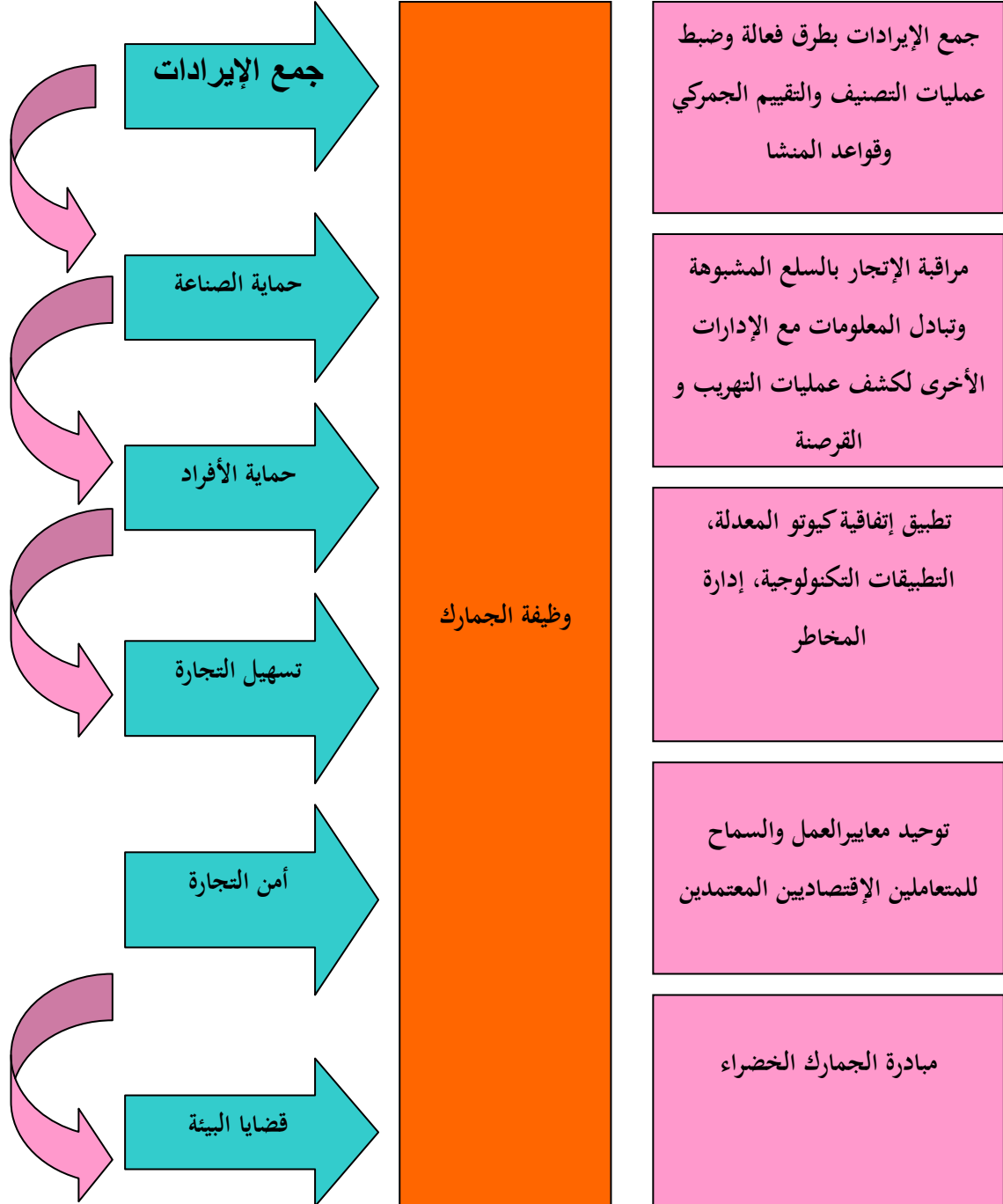
### 12-في مجال الفن والثقافة

<sup>1</sup> عبد القادر حليس، المرجع السابق، ص 21.

أ- حماية التراث الفني والثقافي بمراقبة عملية تصدير الآثار الفنية.

ب- حماية الحيوانات والنباتات النادرة. و يمكن أن نوجز الوظائف السابقة في الشكل الموالي

الشكل رقم (02): تطور وظائف الجمارك وفق معايير العمل الدولية



Source: kunio Mikuriya, expansion of customs–business partnerships in the 21–st century, the global enabling trade report 2012, World economic forume, P77.

### المطلب الثاني: التعريف الجمركية

#### أولاً: مفهوم التعريف الجمركية

هي الجداول أو البنود التفصيلية التي تشمل الترتيب السلعي للواردات والصادرات والضريبة الجمركية المحددة لكل بند من تلك البنود. التي تشمل عليها جداول التعريف الجمركية وهي تختلف من دولة إلى أخرى<sup>1</sup>.

#### ثانياً: التطور التاريخي للتعريف الجمركية

شهدت التعريف الجمركية محطات تاريخية هامة نوجزها في المراحل التالية:

#### المرحلة الأولى: حتى نهاية القرن 19

تميزت التعريف الجمركية بالبساطة حيث كانت كل دولة بوضع جدول لفئات السلع بها، وفقاً لحاجتها الخاصة، دون مراعاة حاجات الدول الأخرى، بمعنى أن التعريف الجمركية لم تتسم بالطابع الدولي.

#### المرحلة الثانية: تداعيات الثورة الصناعية على التعريف الجمركية

كان لظهور الثورة الصناعية أثر كبير على زيادة الحاجة لنظام دولي لتصنيف السلع وتبويبها، حيث عقد أول مؤتمر عالمي بهذا الخصوص سنة 1927. بهدف التوصل إلى مدونة دولية قياسية موحدة للتعريف الجمركية.

#### المرحلة الثالثة: مدونة المؤتمر الثاني لإحصائيات التجارة الدولية

إنعقد هذا المؤتمر في بروكسل سنة 1913 وكان اعتماد المدونة رسمياً سنة 1922، أين ضمت 186 سلعة مرتبة في خمس مجموعات.

#### المرحلة الرابعة: مدونة جنيف

أعدت من طرف مؤتمر الاقتصاد العالمي في جنيف 1927 على شكل جدول يضم 911 بنداً.

#### المرحلة الخامسة: مدونة مجلس التعاون الجمركي

تحت رعاية الجات عرفت بمدونة بروكسل وغير اسمها سنة 1974 إلى مدونة التعاون الجمركي، وتظم 21 قسماً موزعة على 99 فصلاً مقسمة إلى 1083 بنداً تعريفياً.

<sup>1</sup> محمد حامد عبد الرزاق، إقتصاديات الجمارك بين النظرية والتطبيق، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص 20.

### المرحلة السادسة: مدونة النظام المنسق وترميز البضائع

يشمل النظام المنسق على أكثر من 5000 مجموعة سلعية، مقسمة إلى 21 قسما موزعة على 97 فصلا، تمت المصادقة على الإتفاقية الدولية لهذا النظام في جوان 1983، ودخل حيز التنفيذ في جانفي 1988 وتتكون المدونة من 06 أرقام عالمية

والكثير من الدول تعتمد على ترميز يشمل 10 ارقام أو أكثر  
ومن اهم أهداف النظام المنسق<sup>1</sup>:

- 1-الإحصائيات التجارية.
- 2-تسهيل المفاوضات التجارية بين الدول.
- 3-تسهيل الإجراءات الجمركية
- 4-إستخدام النظام المنسق لأغراض تعريفات الشحن والبريد
- 5-تبسيط الوثائق التجارية ونقل المعلومات

### المطلب الثالث: الأنظمة الجمركية

#### أولا: تعريف الأنظمة الجمركية

قدم (Chaud J Berre) تعريف للأنظمة الجمركية الإقتصادية في كتابه مدخل في القانون الجمركي " إن الأنظمة الجمركية الإقتصادية موجهة لتشجيع بعض الأنشطة الإقتصادية (التصدير والاستيراد) عن طريق إستعمال اليات حسب النشاط المعني (كإعفاء من الضرائب الجمركية، منح مسبق للمزايا الجبائية المتعلقة بالتصدير... إلخ)<sup>2</sup>.  
في حين أن مسرد المصطلحات الجمركية الدولية الصادر عن منظمة الجمارك العالمية، فقد أعطى تعريفا للأنظمة الجمركية بأنها: المعاملة (المعالم) المطبقة من طرف الجمارك على البضائع الخاضعة للرقابة الجمركية<sup>3</sup>.

أما المادة 115 مكرر من القانون الجمركي الجزائري فنصت على الأنظمة التالية<sup>4</sup>:

- 1-العبور.
- 2-المستودع الجمركي.
- 3-القبول المؤقت.

<sup>1</sup> الإدارة العامة للجمارك، دليل الإجراءات الجمركية 2011، دائرة المالية، الإمارات العربية المتحدة، ص 42،43.

<sup>2</sup> كلود بير (Chaud J Berre)، مدخل في القانون الجمركي، ترجمة سعادنة العيد، ط2، دار النشر itcis، الجزائر، 2014، ص91.

<sup>3</sup> Organisation mondiale des douanes, Glossaire des termes douanes internationaux, 2013, P31.

<sup>4</sup> بوسقيعة أحسن، قانون الجمارك في ضوء الممارسة القضائية، منشورات بيرتي، الجزائر، 2009، ص 59.

4-إعادة التموين بالإعفاء.

5-المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية.

6-التصدير المؤقت.

**ثانيا: أهمية الأنظمة الجمركية الاقتصادية**

من خلال ما سبق يمكننا أن نستنبط أهمية الأنظمة الجمركية وهي كالتالي<sup>1</sup>:

أ-تعتبر اداة فعالة لتشجيع التصدير كون بعض الواردات يعاد تصديرها في شكل نهائي.

ب-تمكن من تنشيط التجارة الخارجية، ومن ثمة تحسين وضعية الميزان التجاري

ج-تعتبر إمتيازات جبائية لتنشيط الإستثمار في الدولة المانحة

**ثالثا: تصنيف الأنظمة الجمركية الاقتصادية**

من منطلق تعدد الأنظمة الجمركية الاقتصادية أصبح من الضروري تصنيفها بشكل يسهل التعامل معها، وسوف

نعتمد في هذا التحليل على التصنيف الوظيفي:

1-وظيفة التخزين.

2-وظيفة التحويل.

3-وظيفة الإستعمال.

4-وظيفة النقل.

**رابعا: مميزات الأنظمة الاقتصادية الجمركية<sup>2</sup>**

**1-مبدأ الخروج عن الولاية الإقليمية**

هذا المبدأ هو عبارة عن حيلة قانونية بموجبها يعتبر بعض الأفراد والممتلكات متواجدين خارج الإقليم الموجودين فيه

فعليا. فهم غير خاضعين لتشريعات وقوانين البلد الموجودين فيه.

**2-تعليق الرسوم وتدابير الحضر ذات الطابع الإقتصادي**

بناء على هذه الحيلة القانونية، فإنه يتم تعليق الضرائب الجمركية والرسوم الداخلية للإستهلاك وكل الحقوق والرسوم

الأخرى بالنسبة للبضائع الموضوعة تحت النظام الجمركي.

<sup>1</sup> Administration Des Douanes Et Impôts Indirects, Les Régimes Economiques en Douane, Ministère des Finances et de la Privatisation, Rabat, Maroc, 2006, p 03.

<sup>2</sup> عبد القادر حليس، المرجع السابق، ص 75.

### 3-الكفالة (الضمان)

يتطلب الإستفادة من الأنظمة الجمركية الإقتصادية كشرط أساسي إكتتاب كفالة لضمان الحقوق والرسوم المعلقة، وتسديد مبالغ الغرامات المحتملة، تعتبر الكفالة ضمان بالنسبة لقاibus الجمارك إتجاه الخزينة العامة، يتم إستعماله في حالة عدم وفاء المتعامل بالإلتزامات المكتتبة.

### المبحث الثاني: أساسيات حول تسهيل التجارة الخارجية

لقد إزدادت أهمية موضوع تسهيل التجارة، وهذا راجع إلى زيادة إنفتاح الإقتصاديات على بعضها البعض، الأمر الذي يتطلب تضافر جهود جميع الدول والمنظمات الدولية للتخفيف من القيود التي تحد من تدفق السلع والخدمات، وذلك من خلال إيجاد معايير دولية توحد عمل الهيئات ذات الصلة بقطاع التجارة (جمارك، نقل، بنوك، تأمين...الخ).

### المطلب الأول: مفهوم ومبادئ تسهيل التجارة الخارجية

#### أولاً: مفهوم تسهيل التجارة الخارجية

إن لتسهيل التجارة الخارجية عدة تعاريف نذكر منها:

1- يعتبر تسهيل التجارة عبارة عن عمليات تسعى إلى ترشيد الأنظمة المطبقة على حركة التجارة الدولية. بمعنى

تبسيط وتنسيق إجراءات التجارة الدولية والمقصود بالإجراءات التجارية (الأنشطة، العمليات، التحصيلات،

تقديم المستندات، الإتصال وتشغيل البيانات المطلوبة لحركة البضائع في التجارة الدولية).

هذا التعريف يغطي العديد من الموضوعات وعدد كبير من الأنشطة مثل إجراءات الصادرات والواردات، إجراءات

النقل، الدفع، التأمين وغيرها من الإجراءات، وبالتالي هذا التعريف يتضمن البيئة التي تتم فيها المبادلات التجارية

وبصفة خاصة ما يلي<sup>1</sup>:

أ- خفض التكاليف التجارية.

ب- إلغاء المعوقات التي تعوق الدفع والتأمين للبضائع موضوع التجارة.

ج- إلغاء القيود أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للدخول إلى أسواق جديدة.

<sup>1</sup> محمود محمد ابو العلاء، اليات تسهيل التجارة الدولية "منظور جمركي"، الدار المصرية للنشر والتوزيع، 2009، ص83.

### 2\_ تعريف التسهيل التجاري من منظور جمركي

قدمت منظمة الجمارك العالمية تعريف التسهيل التجاري وفق الصيغة التالية:

يقصد به الحد من كل أشكال القيود التجارية التي لا فائدة منها ويكون ذلك من خلال التوحيد نحو تطبيق التكنولوجيا الحديثة وكذا تحسين نوعية الرقابة وفق المعايير الدولية<sup>1</sup>.

### ثانيا: المبادئ الأساسية لتسهيل التجارة الخارجية

توجد مجموعة من المبادئ (المؤشرات) الأساسية التي تتحكم في عملية التسهيل التجاري نوضحها على النحو التالي<sup>2</sup>:

#### المبدأ الأول: الشفافية

يعني تشجيع الإنفتاح والمساءلة في الإجراءات الحكومية والإدارات، وهذا يعني أن المعلومات يجب أن تكون متاحة للجمهور بحيث يمكن الوصول إليها واستخدامها بسرعة.

#### المبدأ الثاني: التبسيط

هو عملية القضاء على جميع العناصر غير الضرورية، وأي إزدواجية في الشكليات والإجراءات والعمليات التجارية.

#### المبدأ الثالث: التنسيق

هو المواءمة بين الإجراءات والعمليات والوثائق الوطنية عن طريق الإتفاقيات والمعايير الدولية والممارسات، ويمكن تحقيق هذا التنسيق من خلال اعتماد وتنفيذ معايير مماثلة لتلك الواردة في البلدان الشريكة.

#### المبدأ الرابع: التوحيد

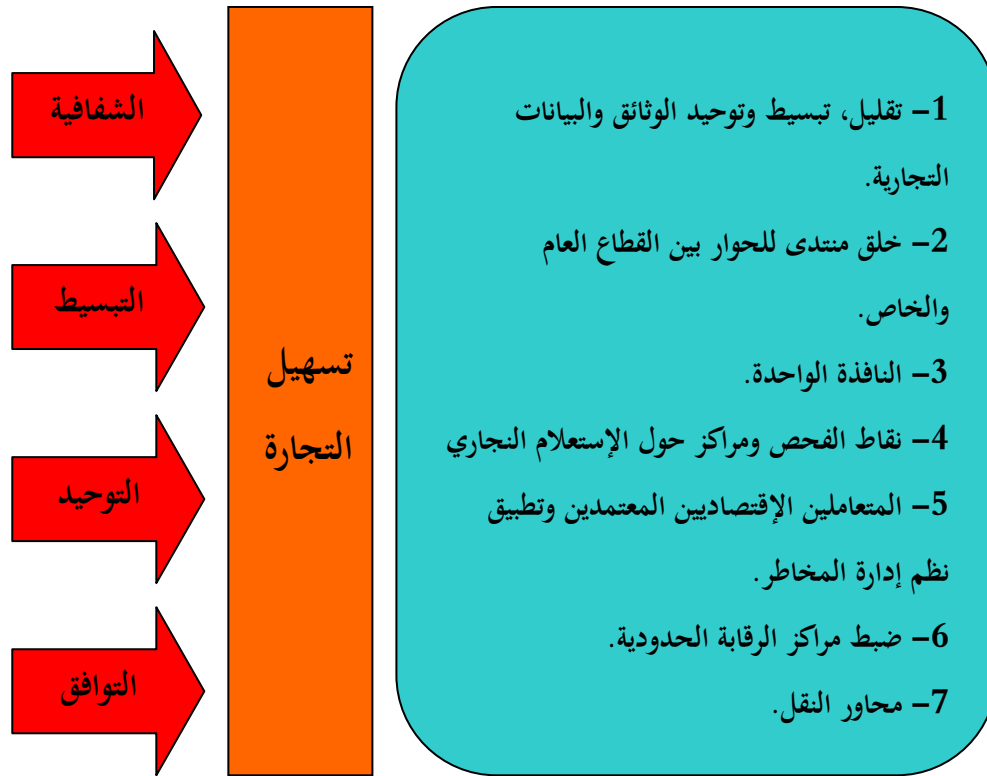
هو عملية تنطوي على جعل الممارسات والإجراءات والوثائق والمعلومات موضوع إجماع بين مختلف أصحاب المصلحة.

ويمكن أن نجمع المبادئ السالفة الذكر في الشكل التالي:

<sup>1</sup> Margareta Drzeniek Hanouz, Thierry Geiger, Sean Doherty, The Gloal Enabling Trade Report 2014, World Economic, P05

<sup>2</sup> Facilitation des Echanges: Principes <https://tfig.itcilo.org/FR/details.html>.

الشكل رقم (03): المبادئ الأساسية لتسهيل التجارة



**SOURCE: Inland Transport Security Discussion Forum, Supply chain security: a trade facilitation perspective, Geneva, 28–29 January 2010, p05.**

ثالثاً: أسباب وفوائد تسهيل التجارة الدولية

**1-أسباب التوجه نحو تسهيل التجارة**

هناك العديد من العوامل التي تزيد من الحاجة إلى تسهيل التجارة أهمها<sup>1</sup>:

أ-الزيادة المتسارعة في حجم التجارة الدولية.

ب- زيادة مستوى تكنولوجيا المعلومات، والذي يؤدي إلى تحسين خدمات سلسلة الإمداد.

ج-الزيادة السريعة في إتفاقيات التجارة الحرة الثنائية ومتعددة الأطراف، التي قلصت من القيود الجمركية.

د-التغير الكبير في طبيعة السلع المتاجر بها دولياً من سلع تامة الصنع إلى سلع نصف مصنعة، يتم تجميعها في عدة دول.

<sup>1</sup> Marcus Hellqvist, Trade Facilitation- Impact and Potential Gains, National Board of trade SWEPRO, Stockholm, August 2002, p05.

### 2- فوائد تسهيل التجارة

يوفر تسهيل تسهيل التجارة فوائد ملموسة على كل الدول خاصة الدول المنظمة لمنظمة التجارة العالمية، تشير الدراسات أن التكلفة الإجمالية للإجراءات التجارية قد تصل إلى 4-5 بالمئة من التكلفة الإجمالية للصفقة. أي ما يعادل تقريبا متوسط مستوى التعريفات الجمركية على المنتجات الصناعية من الدول المتقدمة، وعندما يتم تقسيمها إلى النصف، مما يوفر حوالي 300 مليار دولار<sup>1</sup>.

إذا كان من المفيد لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية تسهيل التجارة، كذلك في غاية الأهمية بالنسبة للبلدان النامية. حيث نجد أن المؤسسات الصغيرة في هذه الدول تأثرت بتكاليف الزائدة الناتجة عن الصفقات التجارية. كما تدفع هذه البلدان ثمن الإجراءات المعقدة من خلال عزوف الإستثمار الأجنبي، هذه المشاكل في الإستيراد والتصدير لها أثر سلبي على المؤسسات، وهذه البلدان هي الأكثر تضررا ناتج عن التهرب والغش الضريبي مما ينعكس سلبا على إيرادات الدولة.

### المطلب الثاني: اسقاط موضوع تسهيل التجارة وفق سياق نظريات التجارة الدولية الشهيرة

من خلال هذا المطلب نحاول الربط بين بعض النظرية الشهيرة وموضوع تسهيل التجارة، وهذا من خلال تسليط الضوء على مستوى الحرية التجارية في هذه النظريات ومدى مساهمتها في إلغاء القيود على التجارة الدولية.

#### 1\_ النظرية الميركانتيلية في التجارة الخارجية

كانت النظرية الميركانتيلية التي إنتشرت في القرن السادس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر في بلدان مثل: بريطانيا، إسبانيا ترى أن أهم طريق لدولة ما، لكي تصبح غنية وقوية أن تصدر أكثر مما تستورد، ويسوى الفرق بين الصادرات والواردات بتدفق المعادن الثمينة إلى الداخل، ومن ثمة فإن الحكومة تنمي الصادرات وتقييد الواردات<sup>2</sup>. ومن خلال عرض هذه النظرية، فإنها تشجع تسهيل الصادرات وتكبح الواردات وهذا يتنافى مع مبدأ التسهيل التجاري الدولي كونه يشمل الصادرات والواردات.

#### 2\_ النظرية الفيزوقراطية في التجارة الخارجية

إنتشرت خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر المدرسة الفيزوقراطية في فرنسا، التي تقول بأن مصدر الثروة هو ما توفره الطبيعة من منتجات زراعية، وبالتالي فإن جهد المزارعين وعملهم هو المصدر الرئيسي للثروة. ودعت هذه المدرسة إلى فتح الإقتصاد بدون قيود تجارية، وبدأ الدعوة لما عرف ب (دعه يعمل..دعه يمر)، والتي إقترنت مع

<sup>1</sup> La facilitation des échanges: <https://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2005/july/tradoc-113594.pdf>.

<sup>2</sup> دومنيك سالفاتور، ملخصات شوم نظريات ومسائل في الإقتصاد الدولي، ترجمة عبد العظيم أنيس، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص10.

مذهب الحرية الإقتصادية، والدعوة لتقليص دور الدولة. هذه النظرية وضعت التسهيل التجاري مبالغ فيه، من خلال فتح كامل للحدود دون أي مراعاة لدور الدولة في بلورة التوازن التجاري والإقتصادي.

### 3\_ أهم النظريات الكلاسيكية المفسرة لقيام التجارة الخارجية

إعتمد الكلاسيك في تفسير قيام التجارة الدولية بين الدول على مجموعة من المبادئ، واعتبروا أن عنصر العمل هو العنصر الوحيد المستخدم في الإنتاج، بالإضافة إلى إشتراكهم عدم وجود تكاليف النقل والتأمين، وعدم وجود أية حواجز إدارية أو مؤسسية. أي حرية كاملة لتدفق السلع بين الدول<sup>1</sup>، ومن بين أهم النماذج النظرية الكلاسيكية:

#### أ\_ نظرية الميزة المطلقة لأدم سميث:

تعتبر النموذج الأول الذي بنيت عليه نظريات التجارة الخارجية، حيث طرح أدم سميث في كتابه ثروة الأمم المؤلف في سنة 1776، أفكار تتعلق بتقسيم العمل والتخصص بين الدول، حيث تقوم التجارة وفق مبدأ الميزة المطلقة في الإنتاج، كما نادى بالحرية الإقتصادية، لكن المشكل في نمودجه هو في حالة عدم توفر ميزة مطلقة كيف تتم المبادلات؟

#### ب\_ نظرية الميزة النسبية ل: (Ricardo)

جاءت نظرية **Ricardo** لتحل المشكل السابق المطروح في نظرية ادم سميث، حيث أوضح **Ricardo** في كتابه الشهير مبادئ الإقتصاد السياسي والضرائب المؤلف سنة 1817 وفي الفصل السابع منه أعلن **Ricardo** عن مبدأ الميزة النسبية في التجارة الخارجية. وهي في الحقيقة تعتبر مساهمة قيمة أنقضت التحليل الكلاسيكي، لكن المشكلة في هذه المساهمة فكرة أنها ركزت في تفسير الفوارق السعرية بين الدول على جانب العرض من منطلق الفكرة الجوهرية في التحليل الكلاسيكي (العرض يخلق الطلب)

#### ج\_ نظرية دوال الإنتاج (نسب عناصر الإنتاج) ل (Heckscher & Ohlin)

هذا النموذج يعود للإقتصاديين السويديين هكشر الذي أصدر كتاب بعنوان أثارالتجارة الخارجية على التوزيع 1919، وتلميذه أولين من خلال كتابه التجارة الإقليمية والتجارة الدولية سنة 1933. حيث تركز النظرية على الاختلاف النسبي في عوامل الإنتاج أو أسعار عوامل الإنتاج بين الدول كأهم عامل محدد لقيام التجارة الدولية. حيث هناك سلع كثيفة العمل وأخرى كثيفة رأس المال وأخرى كثيفة الأرض.

<sup>1</sup> خالد محمد السواعي، التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها، عالم الكتاب الحديث، عمان، الأردن، 2010، ص39.

جاءت بعد نموذج هكشر-أولين العديد من المساهمات التي تسعى إلى إستدراك بعض النقائص المسجلة فيه نذكر منها:

### د\_ نظرية دورة حياة المنتج (Vernon, 1966)

يعتمد هذا النموذج في تفسيره لقيام التجارة الدولية، على مبدأ توفر المعرفة التكنولوجية لدى الدول. والتي تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية مصدرها، وأن المنتج يمر خلال دورة حياته بأربعة محطات (مرحلة المنتج الجديد، مرحلة النمو، مرحلة النضج، ومرحلة الزوال)<sup>1</sup>.

حسب محتوى النظرية لا يوجد فيها أي إشارة إلى دور الدولة، سواء من حيث التقييد أو الحرية، وبالتالي لا نستطيع الحكم عن التسهيل التجاري من عدمه.

### هـ\_ نموذج Krugman المبني على المنافسة الإحتكارية

بين الإقتصادي الأمريكي (Krugman, 1979-1980). في هذا النموذج أن العالم يتكون من دول الشمال التي تضم الدول الصناعية مصدر الإختراعات وإنتاج السلع الجديدة، وقسم جنوبي يتكون من الدول النامية التي صناعاتها على عمليات التقليد. كما أنه يعتبر أن العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد. واعتمدت كذلك على فرضيتين هما :

أ- تزايد الغلة مع الحجم بسبب وفرات داخلية ناتجة عن تحسن في كفاءة الإنتاج.

ب- سيادة المنافسة الإحتكارية.

وتعني هذه المنافسة سيادة تمايز السلع، وعدم تجانسها مع حرية دخول وخروج السلع المتميزة، وعند فتح الحدود التجارية ما بين طرفي التجارة الدولية، فإن السوق يتسع أمام المنشآت المنتجة للسلع المتميزة أو المختلفة. الأمر الذي يتيح عمل وفرات الحجم ومن ثم تنخفض التكاليف.

وبسبب إرتفاع حجم الطلب، بسبب زيادة حجم السوق، فإن نقطة التوازن ترتفع إلى مستوى إنتاج أعلى (بسبب إنخفاض سعرالسلعة، المقوم بمعدل الأجر) وبالتالي إرتفاع الأجر الحقيقي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Daniels, Radebaugh & Sullivan, International Business: Environments and Operations, ed:11, Pearson, 2008, P219.

<sup>2</sup> زايري بلقاسم، إقتصاديات التجارة الدولية نماذج نظرية وتمارين، دار الأديب للنشر والتوزيع، 2006، ص256.

### المطلب الثالث: مساهمة المنظمات الدولية في تحديد مؤشرات ومتطلبات التسهيل

#### أولاً: التجارة الدولية

قدمت العديد من المنظمات الدولية ذات العلاقة بالتجارة الدولية مجموعة من المؤشرات التي على أساسها يمكن أن نبين بأن الدولة المعنية قد قدمت تسهيلات تجارية، وهذه المؤشرات مرتبطة بالعديد من القطاعات التي لها علاقة بتدفق السلع والخدمات على المستوى الدولي.

#### 1\_ دور منظمة التجارة العالمية في تسهيل التجارة الدولية

تعتبر منظمة التجارة العالمية الجهة المخولة على المستوى العالمي للإشراف على القضايا التجارية، بإعتبار أن تحقيق المكاسب في مجال التجارة الدولية لا يتطلب فقط تطبيق مبادئ حرية التجارة. وكونه يحتاج بدرجة كبيرة كفاءة في إنجاز المعاملات التجارية، ومن هذا المنطلق برز ضمن أجندة منظمة التجارة العالمية إهتمام بموضوع تسهيل التجارة الدولية.

#### أ- تعريف منظمة التجارة العالمية (WTO)

تعد منظمة التجارة العالمية بمثابة الضلع الثالث الذي كان ناقصا في إتفاقية بروتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية التي إنعقدت سنة 1944، وتمخضت عنها إنشاء صندوق النقد الدولي لتنظيم العلاقات النقدية الدولية، وإنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير لتنظيم العلاقات المالية الدولية، ومن ثم فإن منظمة التجارة العالمية ستشرف على تنظيم وتسيير التجارة الدولية، وتتمتع بالشخصية القانونية المستقلة، ولقد تم إنشاء المنظمة في مطلع عام 1995 خلفا للإتفاقية العامة للتعريف والتجارة، (GAAT) والتي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية 1947<sup>1</sup> يقع مقرها بجنيف بسويسرا، ويقدر عدد أعضاء منظمة التجارة العالمية 164 عضو<sup>2</sup>

#### ب- تعريف المؤتمر الوزاري

هو الجهاز الأعلى بالمنظمة ويتألف من ممثلي جميع الدول الأعضاء، وتتبعه الأجهزة ويختص المؤتمر الوزاري بالمهام الرئيسية للمنظمة، وكل ما يتصل بها من مسائل، كما يتمتع بسلطة إتخاذ القرارات في جميع المسائل التي تنص عليها الإتفاقية مثلا: العضوية في المنظمة، التعديلات ومنح الإعفاءات للدول النامية... الخ.

لعل المتتبع لأعمال منظمة التجارة العالمية، يجدها كلها منصبة على قضايا التحرير التجاري، وفك القيود على حركة السلع والخدمات بين الدول. وفيما يخص موضوع التسهيل التجاري، ونظرا لأهميته البالغة نجده طرح في أول

<sup>1</sup> حسام علي داود، أيمن أبو خضر، إقتصاديات التجارة الخارجية، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2002، ص152.

<sup>2</sup> منظمة التجارة العالمية، موقع ويكيبيديا <https://ar.wikipedia.org/wiki>

## الفصل الأول..... أساسيات حول الجمارك وتسهيل التجارة الخارجية

مؤتمر وزاري للمنظمة 1995 ثم تطورت المفاوضات حوله حتى وصلت إلى حزمة بالي. ويمكن تلخيص مسار المؤتمرات الوزارية في الجدول التالي:

### الجدول رقم (01): المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية إلى غاية 2015

الترتيب	المؤتمر	تاريخه	أهم القضايا المطروحة للنقاش
01	مؤتمر سنغافورة	1996	تسهيل تجارة- الشفافية في المشتريات الحكومية - الإستثمار والتجارة. إلخ
02	مؤتمر جنيف	1998	أوصى بمواصلة التفاوض بشأن الموضوعات المتعلقة بالإستثمار، المنافسة والشفافية في المشتريات الحكومية
03	مؤتمر سياتل	1999	يعتبر من أخطر المؤتمرات نظرا للأحداث التي رافقته من مظاهرات ضد منظمة التجارة العالمية لدرجة عجز المشاركون عن صياغة بيان ختامي وهو الذي أطلق عليه للمرة الأولى مصطلح جولة.
04	مؤتمر الدوحة	2001	حاولت الدول الأعضاء أن تتجاوز المشاكل التي حدثت في المؤتمر السابق ومناقشة قضايا متعددة.
05	مؤتمر كانكون	2003	الهدف من إنعقاده هو متابعة أعمال مؤتمر الدوحة.
06	مؤتمر هونغ كونغ	2005	نفس الهدف السابق (متابعة أعمال مؤتمر الدوحة)
07	مؤتمر جنيف	2009	مناقشة منظمة التجارة العالمية وعلاقتها بالنظام التجاري المتعدد الأطراف والبيئة الاقتصادية العالمية.
08	مؤتمر جنيف	2011	تعزيز النظام التجاري متعدد الأطراف، بما في ذلك أهمية نظام تسوية المنازعات والامتناع عن تطبيق الإجراءات الحمائية، وإعطاء الأولوية للموضوعات التي تخدم مصالح الدول الأقل نمواً، وكذلك الإتجاه إلى الاتفاق لإنهاء برنامج عمل الدوحة.

09	مؤتمر بالي	2013	تناول بعض الموضوعات العالقة مثل: تسهيل التجارة، مفاوضات الزراعة والتنمية في الدول الأقل نمو.
10	مؤتمر نيروبي	2015	نجح المؤتمر في التوافق على وقف دعم الصادرات الزراعية، بحيث تتخذ الدول المتطورة هذا الإجراء فوراً وتطبيقه الدول النامية اعتباراً من 2018.

Source: <https://www.wto.org/French/thewto-f/minist-f/min-declaration-f.htm>

### 1\_ المؤتمر الوزاري التاسع وظهور إتفاقية بالي لتسهيل التجارة الدولية

عقدت منظمة التجارة العالمية في 06 ديسمبر 2013، بجزيرة بالي بأندونيسيا الإجتماع الوزاري التاسع لها، والذي عرف بحضور عدد كبير من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وجاءت تنمية لمسار التفاوض حول تسهيل التجارة، الذي يعود إلى سنة 1996 أين تم تعديل مسار التفاوض إبتداءً من سنة 2003 بطلب مشاركة الإدارات الجمركية في المفاوضات. على إعتبار أن الإدارة الجمركية هي نقطة عبور التجارة الدولية. والتي تلعب دوراً أساسياً في تسهيل التجارة الدولية. وتحتوي إتفاقية بالي على ثلاث أقسام وهي كالتالي<sup>1</sup>:

القسم الأول: ويشمل على الإلتزامات العامة، نذكر منها نشر المعلومات المتعلقة بالتجارة والوصول إليها، وإجراءات الاعتراض، وتبسيط إجراءات التجارة وعمليات تخليص السلع، والتعاون الجمركي عبر الحدود.

القسم الثاني: ويشمل على احكام بشأن المعاملة الخاصة والتفضيلية الممنوحة للدول الأعضاء النامية والأقل نمواً.

القسم الثالث: يعالج الترتيبات المؤسسية والأحكام الختامية مثل العلاقات مع الإتفاقيات الأخرى الصادرة عن منظمة التجارة العالمية، وعملية إنضمام الأعضاء للإتفاقية بعد دخولها حيز التنفيذ.

ومن أهم المواد المنبثقة عن إتفاقية بالي لسنة 2013 والتي جاءت في أغلبها ما يرتبط بالأداء الجمركي بشكل مباشر<sup>2</sup>:

1- نشر وإتاحة المعلومات.

2- إجراءات الإستئناف أو المراجعة.

<sup>1</sup> Yann Duval & Pamela Bayona, Implementation of the WTO Trade Facilitation Agreement in the Asia Pacific Region: Analysis of Category A Submissions, United Nations Economic and Social Commission for Asian and the Pacific, Trade Insights, issue no. 7, 2015, p 07.

<sup>2</sup> World Trade Organisation, agreement on trade facilitation, Ministerial Conference Ninth Session, Bali, 3-6 December 2013, p02.

- 3- تدابير أخرى لتعزيز النزاهة وعدم التمييز والشفافية.
- 4- ضبط وتنظيم الرسوم والتكاليف المفروضة على الصادرات والواردات
- 5- الإفراج عن البضائع وتخليصها جمركيا.
- 6- التنسيق والتعاون بين السلطات الحدودية.
- 7- الإجراءات الشكلية المتعلقة بالإستيراد والتصدير والبضائع العابرة.
- 8- حرية البضائع العابرة (الترانزيت).
- 9- التعاون الجمركي.

ثانيا: مساهمة صندوق النقد الدولي في تسهيل التجارة الدولية

### 1\_تعريف صندوق النقد الدولي (IMF)

يعتبر صندوق النقد الدولي مؤسسة متخصصة في الجانب النقدي، وهو أحد مؤسسات منظمة الأمم المتحدة، ويشترط لعضويته ان تكون الدولة عضو في منظمة الأمم المتحدة<sup>1</sup> (UN) ، ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، ويبلغ حاليا عدد الدول المنظمة إليه 188 دولة حسب التقرير السنوي الصادر 2015<sup>2</sup>، حيث يسعى صندوق النقد الدولي إلى استقرار النظام النقدي والمالي العالمي. ثم تحول دور الصندوق من التركيز على استقرار أسعار الصرف وعلاج العجز المؤقت في ميزان المدفوعات، إلى التركيز على السياسات الموجهة لمساعدة الدول النامية في إنجاز عملية الإصلاح الاقتصادي.

### 2\_ مساهمة صندوق النقد الدولي في قضايا التسهيل التجاري

كانت لصندوق النقد الدولي عدة نشاطات ومشاركات في قضايا تسهيل التجارة نذكر منها:

أ- مؤتمر تسهيل المبادلات التجارية بين الجزائر والمغرب وتونس:

تم إنعقاد هذا المؤتمر يومي 21-22 نوفمبر 2005 في الجزائر العاصمة، وشارك فيه الوزراء المسؤولين عن الشؤون المالية والتجارية للدول الثلاث، وكذا محافظو البنوك المركزية. كما تولى مدير صندوق النقد الدولي المشاركة في المؤتمر<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1993، ص280.

<sup>2</sup> صندوق النقد الدولي، إيجاد الحلول معا، التقرير السنوي 2016، ص02.

<sup>3</sup> Conférence sur la facilitation des échange commerciaux entre l'Algérie le Maroc, et la Tunisie sets tenue les 21 et 22 novembre 2005 à Alger <https://www.imf.org/external/np/cm/2005/112205f.htm>

ومن بين أبرز أهداف هذا المؤتمر:

- 1- تعزيز الحوار بشأن تعزيز التعاون الإقليمي في مجال تسهيل التجارة بين هذه الدول.
- 2- دراسة أهم العوائق أمام التجارة في المنطقة والتدابير التي يجب اتخاذها.
- 3- توحيد اللوائح والتشريعات المنظمة للتجارة.
- 4- زيادة مستوى الإصلاح التعريفي.
- 5- استمرار الإصلاحات الجمركية.
- 6- تسهيل إجراءات معالجة الوثائق.

### ب- مشاركة صندوق النقد الدولي في المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية

إنعقد هذا المؤتمر خلال الفترة 3-6 ديسمبر 2013 بمدينة بالي الأندونيسية، ويعتبر المؤتمر حاسم ناقش العديد من القضايا العالقة حول موضوع التسهيل التجاري، وركز على القضايا ذات العلاقة بالعمل الجمركي

ثالثا: مساهمة البنك الدولي في تسهيل التجارة الدولية

### 1- تعريف البنك الدولي (WB)

هو مؤسسة دولية نشأت بموجب إتفاقية بروتن وودز عام 1944، جاء تأسيس البنك الدولي لتلبية حاجات ملحة آنذاك، وهي توفير رأس المال لتمويل أعمال إعادة بناء، وتعمير ما دمرته الحرب العالمية الثانية. ويعتبر الهدف الرئيسي للبنك هو مساعدة الدول النامية في رفع مستوى معيشتها، للإشارة فقط أن البلدان الأعضاء في البنك الدولي وصل عددهم، حسب آخر تقرير إلى 189 عضو<sup>1</sup>.

ومن بين أهم أهداف البنك الدولي

أ- تطوير التجارة الخارجية وإعطاء لها الاهتمام الخاص من خلال اعداد الدراسات حول

موضوع تسهيل التجارة.

ب- تقديم الدعم الفني والإستشاري للإدارات الجمركية.

### 2- قياس تسهيل التجارة وفق تقرير أنشطة الأعمال للبنك الدولي

يعد تقرير أنشطة الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي، وهو يعطي صورة مفصلة عن وضع إقتصاديات الدول. وإذا نظرنا إلى مؤشر التجارة عبر الحدود الخاص بالإقتصاد الجزائري نجده ضعيف، وهو في الحقيقة أمر مقبول لما نشهده من تعقيدات قانونية وممارسات بيروقراطية تؤثر على نشاط المصدرين والمستوردين.

<sup>1</sup> The World Bank, Annual Report 2016, p 08.

### 3- قياس تسهيل التجارة وفق مؤشر التجارة عبر الحدود<sup>1</sup>

يقيس مؤشر التجارة عبر الحدود الوقت والتكلفة المرتبطان بالعملية اللوجستية لتصدير وإستيراد البضائع. يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الوقت والتكلفة المتراكمان والمرتبطان مع ثلاث مجموعات من الإجراءات (الإمتثال التوثيقي والإمتثال الحدودي والنقل المحلي) من خلال العملية الكاملة لتصدير وإستيراد شحنة من البضائع. كما يأخذ تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في عين الإعتبار الميزة النسبية لكل إقتصاد عند قياس إجراءات التصدير عبر الحدود.

### 4- تعريف مؤشر أداء الإمدادات (Logistic Performanace Index)

يقيس هذا المؤشر مستوى جودة الخدمات المتعلقة بالتجارة من لحظة خروج السلعة من المصنع وحتى وصولها إلى المستهلك، ويتلخص في ستة (06) مجالات وهي<sup>2</sup>:

1- كفاءة الجمارك والتخليص الجمركي على الحدود.

2- جودة البنية التحتية الخاصة بالتجارة.

3- سهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية (سهولة ترتيب الشحنات).

4- كفاءة ونوعية الخدمات اللوجستية خدمات النقل بالشاحنات، والشحن، والتخليص الجمركي (جودة

الخدمات اللوجستية).

5- القدرة على تتبع الشحنات وإقتفاء أثرها (تتبع وتعقب).

6- مدى وصول الشحنات في الوقت المناسب.

للإشارة إن قيمة مؤشر أداء الإمداد تتراوح ما بين 1 و5.

### 5\_ مدخلات ومخرجات مؤشر الإمداد الدولي

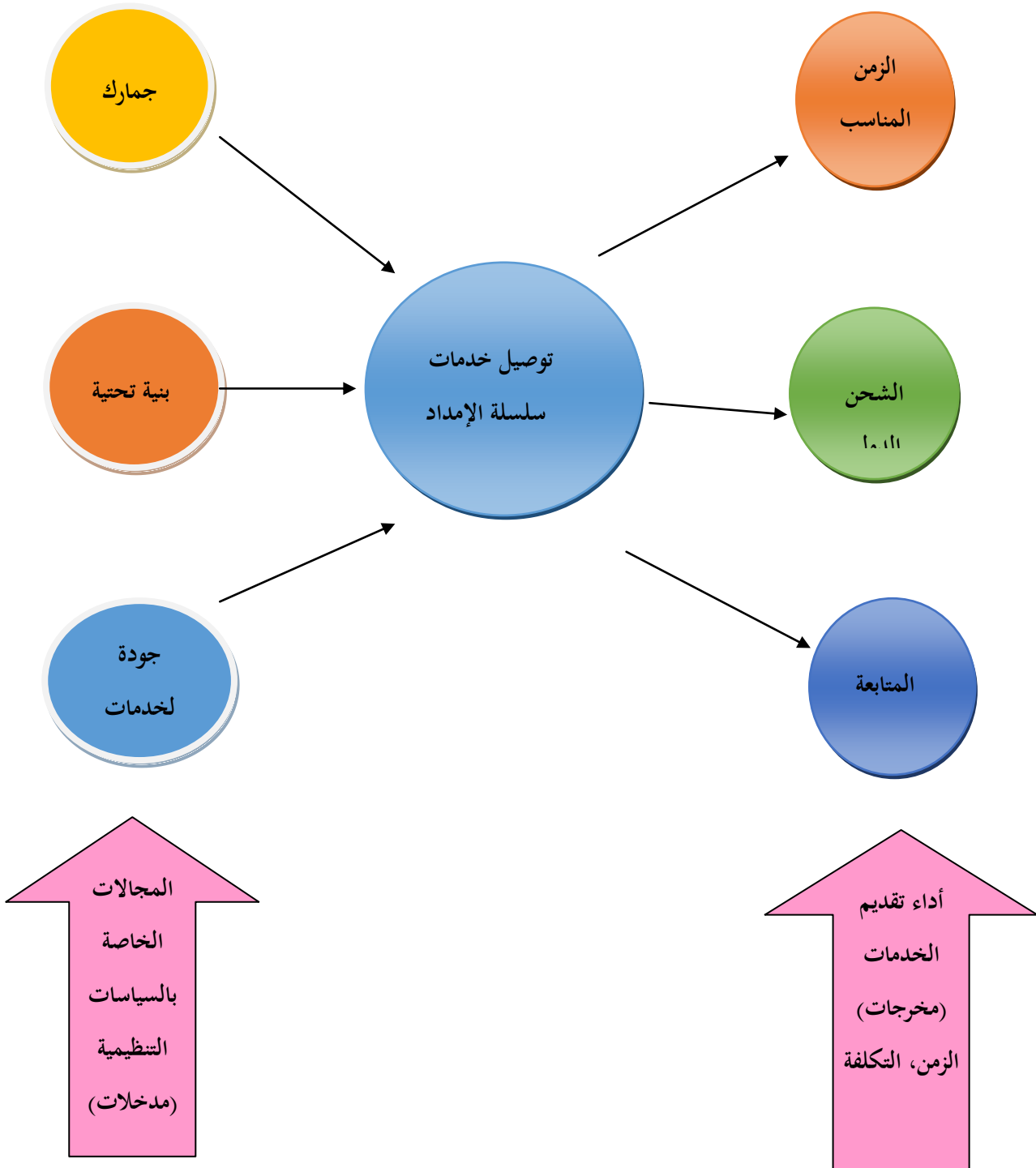
بناءً على المعطيات السابقة والتي تعتبر بمثابة مؤشرات فرعية، يتكون مؤشر أداء الإمداد من ثلاثة عناصر أساسية تعتبر بمثابة مدخلات (جمارك، بنية تحتية، وجودة الخدمات) وكذلك ثلاث عناصر أساسية تعتبر بمثابة مخرجات (الزمن، الشحن والمتابعة). والشكل التالي يوضح ذلك<sup>3</sup>

<sup>1</sup> تعريف مؤشر التجارة عبر الحدود المكون لتقرير أنشطة الأعمال انظر الموقع المطلاع عليه بتاريخ.

<https://arabic.doingbusiness.org/data/exploretopics/trading-across-borders> .

<sup>2</sup> - <https://www.weforum.org/about/world-economic-forum>

الشكل رقم (04): مدخلات ومخرجات مؤشر سلسلة الإمداد الدولي



Source: Jean-François Avis and other, Trade Logistics in the Global Economy, The World Bank, Washington, 2014, P17.

رابعاً: مساهمة منتدى الاقتصاد العالمي في تسهيل التجارة الدولية

### 1\_تعريف منتدى الإقتصادي العالمي (WEF)

يعتبر منتدى دافوس منظمة غير حكومية لا تهدف للربح، يقع مقرها في جنيف بسويسرا، أسسها أستاذ الاقتصاد كلاوس شواب في سنة 1971. يعتبر هذا المنتدى بمثابة الفضاء الذي يتلاقى فيه ممثلي الشركات المتعددة الجنسيات الكبرى من أمثال ميكروسفت، نستله..الخ، وكذا القادة السياسيين. بهدف النقاش في المشكلات الاقتصادية والسياسية التي تواجه العالم وكيفية حلها، يعقد المنتدى إجتماعاته السنوية في دافوس. حيث يتم وضع مسودات لخطط ومشاريع إقتصادية مشتركة، هذا إلى جانب دوره التعبوي لسياسات النيوليبرالية للبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والتي تستهدف بالأساس لخصخصة الخدمات الأساسية وتحرير السوق وخلق مناخ يسمح بالإستثمار بما يتطلبه ذلك من إصلاحات سياسية<sup>1</sup>.

### 2\_مكونات تقرير تمكين التجارة العالمي

يعتمد هذا المؤشر على العوامل والسياسات والخدمات التي لها تأثير في تدفق السلع عبر الحدود ومن بينها الخدمات الجمركية، ولغرض إعداد التقرير هناك تعاون بين الهيئات الدولية ذات الصلة، للإشارة فقط أن هذا التقرير يتكون من مؤشرات فرعية ورئيسية، ويوضح ترتيب الدولة المعنية فيه. ويمكن أن هذه المؤشرات في الجدول التالي

الجدول رقم (02): المؤشرات الفرعية المكونة لتقرير تمكين التجارة العالمي

ترتيب البلد	المؤشرات
	المؤشر الفرعي الأول: النفاذ إلى الأسواق
	المؤشر الفرعي الثاني: كفاءة وشفافية إدارة الحدود
	المؤشر الفرعي الثالث: البنية التحتية
	المؤشر الفرعي الرابع: بيئة الأعمال (التشغيلية)
	الرتبة الكلية للبلد

Source: the world Economic forume, the global enabling trade report, 2016.

<sup>1</sup> The Worde Economic Forum, the global enabling trade report, 2016.

## المبحث الثالث: عصرنة القطاع الجمركي

يعتبر مفهوم عصرنة الإدارة الجمركية وبناء القدرات من المواضيع الحديثة التي إرتبطت بقضايا الإصلاح الإداري المدعوم من الهيئات الدولية، كما إرتبطت كذلك بثورة تكنولوجيا المعلومات والإتصال، لذا نجد العديد من الإدارات الجمركية على المستوى العالمي أطلقت برامج تحديث وعصرنة بهدف مواكبة هذه الموجة العالمية.

### المطلب الأول: مدخل وصفي لمنظمة الجمارك العالمية

#### أولاً: لمحة تاريخية حول نشأة منظمة الجمارك العالمية

يعود تاريخ إنشاء منظمة الجمارك العالمية إلى سنة 1947، حيث تم إنشاء فريق عمل مكون من ثلاثة عشر دولة أوروبية لبحث ودراسة القضايا الجمركية، والتي نتجت عن توقيع إتفاقية الجات 1947، وقامت هذه اللجنة بصياغة إتفاقية دولية جديدة لإنشاء كيان دولي جديد يقوم بالإشراف على العمل الجمركي تحت مسمى مجلس التعاون الجمركي وقد تم عرض مسودة هذه الإتفاقية في أكتوبر 1950 أين تم التوقيع عليها في 15 ديسمبر 1950. وتم تفعيل الإتفاقية ودخلت حيز التنفيذ في 26 يناير 1953، وعقدت الجلسة الإفتتاحية بحضور سبعة عشر دولة وهي الدول المؤسسة للمنظمة آنذاك. للإشارة فقط إن إسم منظمة الجمارك العالمية تم إعتماده بداية سنة 1994<sup>1</sup>.

والجدول التالي يوضح أهم المحطات التاريخية التي مرت بها منظمة الجمارك العالمية. وأهم النشاطات التي تخللت هذه الفترة التاريخية.

#### الجدول رقم (03): محطات تاريخية لمنظمة الجمارك العالمية

السنة	النشاط
1947	قامت (13) من الحكومات الممثلة في لجنة التعاون الإقتصادي الأوروبي باستحداث فرقة عمل، لدراسة إمكانية إنشاء واحد أو أكثر من الإتحادات الجمركية بين الدول الأوروبية وفقاً للإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT).
1948	قررت فرقة العمل على إنشاء لجنتين لجنة الإقتصاد التي كانت مقررة في وقت لاحق أن تلد منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (DECD) اللجنة الجمركية هي ممثلة منذ ذلك الحين في مجلس التعاون الجمركي (CCC).

<sup>1</sup> محمود محمد أبو العلاء، اليات تسهيل التجارة الدولية "منظور جمركي"، مرجع سبق ذكره، ص58.

## الفصل الأول..... أساسيات حول الجمارك وتسهيل التجارة الخارجية

1952	الاتفاقية الرسمية المتعلقة بإنشاء مجلس التعاون الجمركي التي تدخل حيز التنفيذ ابتداء من 4 نوفمبر
1953	الدورة الافتتاحية لمجلس التعاون الجمركي التي انعقدت في بروكسل يوم 26 يناير بحضور ممثلي من سبعة عشر بلدا أوروبا. حاليا يتم الإحتفال بهذا التاريخ سنويا بإعتباره اليوم العالمي للجمارك.
1974	دخلت الإتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (اتفاقية كيوتو) حيز التنفيذ في 25 سبتمبر
1980	الإتفاقية الدولية المتعلقة بالمساعدة الإدارية المتبادلة لمنع والتحقق وقمع المخالفات الجمركية (اتفاقية لبروسي) دخلت حيز التنفيذ في 21 ماي.
1988	دخلت إتفاقية النظام المنسق حيز التنفيذ في 01 يناير.
1993	أعتمد مجلس منظمة الجمارك العالمية إعلان اروشا للنزاهة الجمركية.
1994	تبنى مجلس منظمة الجمارك العالمية العنوان الرسمي (منظمة الجمارك العالمية) بدل مجلس التعاون الجمركي، لتعكس على نحو أفضل دورها الجديد كمؤسسة عالمية.
1999	أعتمد مجلس منظمة الجمارك العالمية إتفاقية كيوتو المعدلة لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (اتفاقية كيوتو المعدلة).
2002	تحتفل منظمة الجمارك العالمية بالذكرى الخمسين لتأسيسها، وتم خلالها تكريم جلالة ملك بلجيكا (SM Albert) برفقة نائب رئيس الوزراء ووزير المالية.
2003	أعتمد مجلس منظمة الجمارك العالمية الإتفاقية الدولية المتعلقة بالمساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الجمركية (اتفاقية جوهانسبورغ). في يونيو.
2005	إعتمد مجلس منظمة الجمارك العالمية إطار معايير لتأمين وتسهيل التجارة العالمية.

Source: <https://www.wcomd.org/fr/about-us/what-is-the-wco/au-history.aspx>.

### ثانيا: تعريف منظمة الجمارك العالمية (WCO)

هي منظمة حكومية دولية مقرها بروكسل ببلجيكا، تتعامل مع الحكومات وليس مع الشركات والمؤسسات الخاصة تهدف بصورة أساسية الى الوقوف على المشاكل التي تواجه الإدارات الجمركية في دول العالم والتي تقف عائقا أمام عمليات تطوير وتحسين نظم تقنية وتشريعات الجمارك المتعلقة بتلك العمليات الجمركية، بما يخدم التجارة الدولية وتشجيع التعاون الدولي بين الحكومات في المجال الجمركي. وهي بمثابة المنتدى الخاص التي تطرح وتعالج فيه القضايا الجمركية.

ومن أهم مهام منظمة الجمارك العالمية تلعب منظمة الجمارك العالمية دور القائد من خلال تقديم التوجيه والدعم للإدارات الجمركية بفرض تأمين وتسهيل التجارة المشروعة لضمان تسهيل الإيرادات وحماية المجتمع وبناء القدرات. أما بالنسبة لأعضاء منظمة الجمارك العالمية يبلغ عدد أعضاء هذه المنظمة وفقا لآخر تقرير 180 دولة، وتعتمد المنظمة في عملها على اللغتين الفرنسية والإنجليزية.

### 1\_مجالات نشاط منظمة الجمارك العالمية:

تعتبر منظمة الجمارك العالمية صوت مجمع الجمارك على المستوى الدولي، ويتركز عملها بصفة خاصة في مجالات تنفيذ الإتفاقيات الدولية والبروتوكولات والأدوات التي تنظم عملية تصنيف السلع والبضائع (إتفاقية النظام المنسق) وكذلك عمليات التقسيم للأغراض الجمركية وقواعد تحديد المنشأ وكافة الإجراءات المتعلقة بتحصيل الإيرادات الجمركية فضلا عن آليات الرقابة والتأمين التي يتم إتباعها لتأمين التبادل التجاري وآليات تسهيل التجارة الدولية، وأنشطة مكافحة التزوير وآليات حماية حقوق الملكية الفكرية وهذه الآليات والأدوات تشرف وتتحكم على أزيد عن 98% من التجارة الدولية.

### 2\_الأهداف منظمة الجمارك العالمية

توجد جملة من الأهداف تسعى منظمة الجمارك الى تحقيقها ويمكن أن نوجزها كالتالي:  
\_تعزيز أمن وتسهيل التجارة الدولية بما في ذلك تبسيط وتنسيق لإجراءات الجمركية أي التنافسية الاقتصادية المتكاملة.

\_تعزيز تحصيل الإيرادات بشكل عادي بكفاءة وفعالية.

\_الرقابة ومكافحة التهريب.

\_تعزيز أداء وسمعة الجمارك.

ثانيا: إتفاقيات منظمة الجمارك العالمية ذات العلاقة بتطوير الجمارك وتسهيل التجارة:

### أ-الإتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية<sup>1</sup>.

دخلت الإتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (إتفاقية كيوتو) حيز التنفيذ في عام 1974، وقد تم تنقيح الإتفاقية لتلبي الإحتياجات الحكومية والتجارية الدولية الحالية.

وفي يونيو 1999 إعتمد مجلس منظمة الجمارك العالمية إتفاقية كيوتو المعدلة كاساس لإجراءات الجمارك الحديثة، خضعت لعمليات تنقيح وتعديل جوهرية في كافة المعايير ودخلت حيز التنفيذ في صورتها النهائية عام 2006.

بالنسبة للجزائر صادقت على النص الأول للإتفاقية كيوتو الصادر في سنة 1976. اما الإتفاقية كيوتو المعدلة صادقت عليها الجزائر بتاريخ 23 ديسمبر 2000 ومن أهم المحاور الكبرى الإتفاقية نذكر ما يلي:

1-الشفافية والقدرة على التنبؤ بنتائج الضوابط الجمركية للعمل بها.

2-توحيد وتبسيط الإجراءات المطلوبة للإفراج عن البضائع وتخفيض عدد المستندات

3-الاستفادة القصوى من تكنولوجيا المعلومات في تطبيق الإجراءات الجمركية.

4-العمل بالحد الأدنى من الآليات الرقبة الجمركية اللازمة لضمان إمتثال المتعاملين للأنظمة الجمركية المطبقة

عليهم.

### ب\_ الإتفاقية الدولية للنظام المنسق

تم إعتادها وتوقيعها في 1983 تم دخلت حيز التنفيذ في 1988. وهذا النظام يستخدم كاساس للتوحيد والتنسيق لكافة التعريفات الجمركية للبضائع محل التبادل التجاري الدولي وأيضا لإغراض إعداد إحصاءات التجارة الدولية.

بالنسبة للجزائر صادقة على هذه الإتفاقية بتاريخ 27 افريل 1991.

### ج\_ الإتفاقية بشأن القبول المؤقت للبضائع وإعلان اروشا

#### 1-الإتفاقية بشأن القبول المؤقت للبضائع

هذه الإتفاقية تتيح حرية الحركة للبضائع عبر الحدود من خلال نظام السماح المؤقت والأنظمة المشابهة من إقليم

جمركي لآخر من الإعفاء من الرسوم الجمركية وفقا للشروط و الأحكام التي تتضمنها الإتفاقية.

بالنسبة للجزائر صادقت على الإتفاقية بتاريخ 12 جانفي 1998.

<sup>1</sup> عبد القادر حليس، المرجع السابق، ص 243.

### 2- إعلان أروشا: بيان مجلس التعاون الجمركي حول الإدارة الرشيدة والنزاهة في الجمارك.

هو الإعلان الذي يعتبر بمثابة صك تفعيل النزاهة في العمل الجمركي وفي البيئة الجمركية والذي تم إيمتاده عام 1993 تم خضوع لبعض التعديلات حتى تم إيمتاده في بلدة أروشا بتنزانيا 2003، ولذلك تم تسميته بإعلان أروشا. وهذا الإعلان غير ملزم ولكنه يتضمن عدد من المبادئ الأساسية لتعزيز النزاهة ومحاربة الفساد بكل صوره. ومن أهم العوامل الرئيسية المكونة لبرنامج النزاهة في الجمارك<sup>1</sup>:

\_\_ القيادة والإلتزام حيث تقوم تقع المسؤولية منع الفساد في الإدارة الجمركية على عاتق المدير العام للجمارك وفريق الإدارة التنفيذية.

\_\_الوضوح بحيث تكون الإجراءات شفافة وواضحة وتأخذ نمط المصادقية.

\_\_الإصلاح والتحديث حيث يعتبر التوجه نحو الإصلاح والتحديث المستمر للعمليات الجمركية أهم الية يمكن من خلالها محاربة الفساد في الإدارة الجمركية.

\_\_التدقيق والتحقق.

### د\_ الإتفاقية الدولية الخاصة بالمساعدة الإدارية المتبادلة لمنع وقمع المخالفات الجمركية (إتفاقية نيروبي)

تؤدي المخالفات لنظام الجمارك لأحاق الضرر بالمصالح الاقتصادية والإجتماعية والمالية للدول فضلا عن المصالح المشروعة للتجارة، وبغرض التصدي لهذه الظواهر غير المشروعة من خلال زيادة كفاءة وفعالية العمل الجمركي من خلال التعاون المتبادل بين المصالح الجمركية وبين الدول. جاءت هذه الإتفاقية بتاريخ 09 يونيو 1977 بنيروبي، بالنسبة للجزائر صادقت على هذه الإتفاقية بتاريخ 19 افريل 1988.

### هـ\_ الإتفاقية الدولية العامة بالمساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الإدارية.

إن الأطراف المتعاقدة على هذه الإتفاقية المبرمة بتاريخ 27 يونيو 2003 (إتفاقية جوهانسبوخ) وإدراك منها بأهمية التعاون الجمركي بين الدول المبني على أساس الثقة المتبادلة، الذي يساعد على الإحتساب الدقيق لرسوم الجمركية وضمان التطبيق السليم للتشريعات والقوانين،

وشملت مجالات التعاون ما يلي:

1- إجراءات المساعدة العامة.

2- تبادل المعلومات.

3- التعاون عبر الحدود.

<sup>1</sup> عبد القادر حليس، المرجع السابق، ص 247.

4- إستخدام المعلومات، سريتها وحمايتها.

### و- الإتفاقية الجمركية حول الحاويات ومعايير أمن وتسهيل التجارة<sup>1</sup>

تم إبرام هذه الاتفاقية في جنيف بتاريخ 02 ديسمبر 1972 برعاية الأمم المتحدة ومنظمة الملاحظة الدولية ودخلت حيز التنفيذ في 06 ديسمبر 1975. بفرض تطوير وتسهيل النقل الدولي بالحاويات، إن هذه الإتفاقية بعد دخولها حيز التنفيذ تنهي العمل بالإتفاقية الجمركية حول الحاويات والمفتوحة للتوقيع عليها في جنيف بتاريخ 18 ماي 1956.

بالنسبة للجزائر صادقت عليها في 21 جانفي 1978.

ومن أهم محتوى الإتفاقية:

1- التسهيلات والإجراءات الخاصة بالإدخال المؤقت.

2- شروط إستعمال الحاويات الممنوحة لها بالإدخال المؤقت.

3- إعتقاد الحاويات للنقل بموجب الختم الجمركي

### المطلب الثاني: طبيعة عصنة القطاع الجمركي

يشير تعريف عصنة الإدارة الجمركية بالأساس إلى إستراتيجية أو الهدف الأساسي منها، وهو تحسين الفعالية، الكفاءة، الشفافية، والقدرة على التنبؤ بكل الأنشطة. كما تشير إلى الأنشطة التي تسهم في تعزيز المعرفة، القدرات، المهارات، سلوك الأفراد، تحسين الهياكل والعمليات المؤسسية للمنظمة. وهذا قصد تحقيق مهمتها بفعالية والأهداف بطريقة مستدامة<sup>2</sup>.

تسعى كل إدارة جمركية إلى تحقيق أهداف محددة من خلال برنامج عصنتها وإصلاحها، هذا من خلال النقاط التالية<sup>3</sup>:

#### 1- الحيادية:

لابد للإجراءات الجمركية أن تطبق دون النظر إلى صفات الأشخاص.

<sup>1</sup> عبد القادر حليس، المرجع السابق، ص 252.

<sup>2</sup> Organisation mondiale des douanes, dossier spécial modernisation, Actualités, n 52, Février 2007, p13.

<sup>3</sup> المديرية العامة للجمارك، برنامج عصنة الجمارك الجزائرية 2007-2010، وزارة المالية، الجزائر، ص 05.

### 2-البساطة و الشفافية:

فالبساطة ضرورية لضمان وضوح وشفافية الإجراءات الجمركية، وتسهيل تطبيقها، كما تسمح كذلك للمتعاملين الإقتصاديين بالفهم الجيد للإرشادات الصادرة عن نظام التحفيز ومن ثم التجاوب.

### 3-الفعالية والتكيفية

الفعالية في تسيير العمليات الجمركية عن طريق تخفيض الأجال الجمركية. وبالتالي تخفيض التكاليف، والفعالية كذلك في تحصيل الضريبة.

### ثانيا: عناصر تطوير الإدارة الجمركية من منظور منظمة الجمارك العالمية

- بينت منظمة الجمارك العالمية جملة من العناصر يجب إتباعها لإحراز التطور والفعالية في إدارة الجمارك ومن بينها<sup>1</sup>:
- 1-التعامل مع الإدارة الجمركية على إعتبارها مؤسسة أعمال، وذلك بإتباع أساليب التخطيط الإستراتيجي في تحديد الأهداف مع مراجعة وتحديث الأهداف وإصدار تقارير الأداء.
  - 2-تطبيق سياسات لتطوير الموارد البشرية، تضمن الحصول على عمالة تتمتع بمستويات راقية من المهارة والخبرة.
  - 3-إنشاء وحدة للأمن للتعامل مع حالات عدم النزاهة الجمركية.
  - 4-الربط بين إجراءات الرقابة المادية والوثائقية بطريقة تسمح بتشغيل بيانات الشحنة قبل وصولها.
  - 5-الإلتزام بتطبيق قواعد اتفاقية كيوتو في مجال إجراءات التخليص على الشحنات الواردة، الصادرة والعبارة.

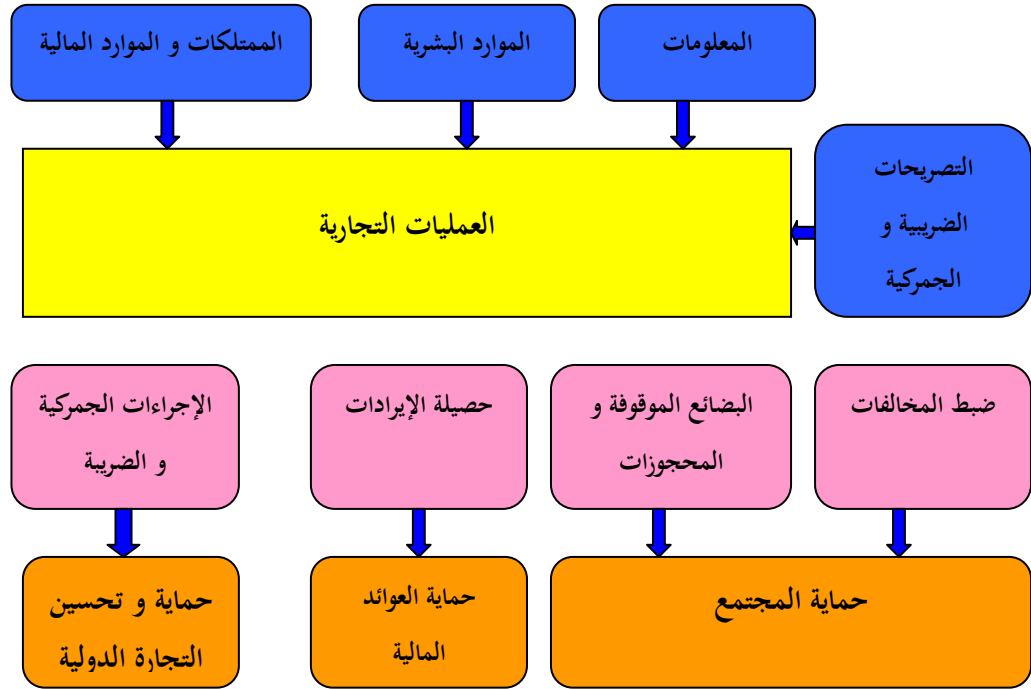
### 6-الكفاءة الجمركية ( Efficacité des douanes )

يعني مفهوم الكفاءة الجمركية مدى تمكن الإدارة الجمركية من أمثلةة التحصيل للرسوم والحقوق الجمركية، من خلال النظم الألية للبيانات الجمركية الناتجة عن الإجراءات المبسطة وفق المعايير الدولية والمبنية على نظام إدارة مخاطر فعال. والتي تساعد على زيادة المبادلات التجارية. وتخدم مصالح المتعاملين الإقتصاديين، من خلال بناء شراكة جمارك-قطاع الأعمال، وحماية الصناعة الوطنية، وكذا المسؤولية الإجتماعية وتوفير الأمن الإقتصادي<sup>2</sup>. ولعل الشكل التالي يبرز نموذج الكفاءة الجمركية .

<sup>1</sup> مقنعي فتيحة، إتحامات تطوير وتحديث إدارة الجمارك في ظل التحولات الراهنة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009، ص58.

<sup>2</sup> Conférence Des Nations Unies Sur Le Commerce Et le Développement, Manuel de facilitation du commerce Deuxième partie, Notés techniques sur les mesures Sentinelle de facilitation du commerce, NATIONS UNIES, NEW YORK et Genève, 2006, p47.

الشكل رقم (05): يوضح نموذج الكفاءة الجمركية



Source: Alen BENAZIC, Measuring efficiency in the Croatian customs service: a data envelopment analysis approach, Customs Administration of the republic of Croatia, 2011, p148.

### المطلب الثالث: آليات عصرنة القطاع الجمركية

تسعى العديد من الإدارات الجمركية على المستوى العالمي نحو تحقيق جودة عالية للخدمات التي تقدمها للمتعاملين معها، وهذا بغرض إضفاء صورة و إنطباع جيد عنها، حين نجد الكثير من الإدارة الجمركية عملت على إستحداث ضمن هيكلها التنظيمي مصلحة خاصة بإدارة الجودة ومتابعة تقييمها، بل أكثر من ذلك أنها حصلت على معيار الإيزو في جودة الخدمة المقدمة.

#### أولاً: الحوكمة الجمركية

يتميز مفهوم الحوكمة بإتساع مجاله، إلا أنه في الغالب يركز على دراسة مؤشرات إبداء الرأي والمساءلة. بالإضافة إلى الإستقرار السياسي والإبتعاد عن العنف، وفعالية الحكومة، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد.

### 1\_ مفهوم الحوكمة الجمركية (gouvernance douanière)

حسب تقرير الإستدامة الصادر عن جمارك دبي تعرف الحوكمة الجمركية كالتالي:

عبارة عن مجموعة من الأطر، القوانين، السياسات، المنهجيات، الإجراءات والممارسات التي

تحكم وتؤثر بالطريقة التي يتم من خلالها توجيه وإدارة الجمارك نحو تحقيق أهدافها الإستراتيجية، دون إغفال مصالح المستفيدين من الإدارة الجمركية على المستويين الداخلي والخارجي<sup>1</sup>.

كما يمكن تعريف الحوكمة الجمركية:

هي تلك العملية التي يتم من خلالها زيادة شفافية القوانين وتبسيطها لتحديد المسؤوليات وتسهيل عملية اتخاذ القرار. والتي من شأنها تحسين مستوى الأداء، وهذا من خلال تطوير أنظمة العمل الداخلية لزيادة جودة الخدمة المقدمة، وكسب رضا العاملين في الإدارة الجمركية والمتعاملين معها.

### 2\_ أهداف الحوكمة الجمركية:

تهدف الحوكمة الجمركية إلى<sup>2</sup>:

أ-زيادة مستوى الشفافية في المعاملات.

ب-ضبط عملية اتخاذ القرار

ج-تطوير وتقوية النزاهة لدى العاملين في الإدارة الجمركية.

د-تطوير الأداء الجمركي من خلال جودة الخدمات الجمركية المقدمة.

هـ-زيادة رضا الشركاء التجاريين.

و-خدمة الإقتصاد وتسهيل التجارة الدولية.

### ثانيا: تطبيق إدارة الجودة الشاملة الإدارة الجمركية

يعتبر تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في منظمات الأعمال، نقلة نوعية نحو تحسين في التسيير والإستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وهذا التوجه تم تجسيده في الأخير من الإدارات الجمركية على المستوى العالمي.

### 1\_ مفهوم إدارة الجودة الشاملة

إن مفهوم إدارة الجودة الشاملة يعتبر من المفاهيم الإدارية الحديثة التي تهدف الى تحسين وتطوير الأداء بصفة مستمرة. فيمكن أن نعرف إدارة الجودة بأنها مجموعة الوظائف الإدارية التي تختص بوضع وتنفيذ سياسة الجودة، حيث

<sup>1</sup> Dubai Customs, Sustainability Report 2012, Government of Dubai, The United Arab Emirates, p17.

<sup>2</sup> Dubai Customs, Sustainability Report 2008, Government of Dubai, The United Arab Emirates, p26.

## الفصل الأول..... أساسيات حول الجمارك وتسهيل التجارة الخارجية

أن المستوى المنشود للجودة يتطلب الإلتزام والمشاركة من جميع أعضاء المؤسسة بينما تقع مسؤولية إدارة الجودة على الإدارة العليا، وتتضمن إدارة الجودة التخطيط الإستراتيجي وتخصيص الموارد.

### 2\_تعريف إدارة الجودة الجمركية الشاملة

هناك مجموعة من التعاريف التي تساعد في إدراك مفهوم الجودة الجمركية الشاملة وبالتالي تطبيقه لتحقيق الفائدة المرجوة منه لتحسين نوعية الخدمات والإنتاج ورفع مستوى الأداء وتقليل التكاليف وبالتالي كسب رضا العملاء.

### 3\_فوائد العمل بمفاهيم إدارة الجودة الجمركية الشاملة<sup>1</sup>

- \_\_زيادة الإيرادات وضبط النفقات من خلال تقليل عدد ونوعية الأخطاء وتكرارها.
- \_\_تقوية المركز التنافسي لإدارة الجمارك من خلال تقديم خدمات ذات جودة عالية وتقديم الخدمة في الوقت الذي يتناسب مع ظروف المتعاملين معها. ووضوح الإجراءات والشفافية والنزاهة.
- \_\_كسب رضا المجتمع من خلال المساهمة فعليا في المحافظة على الصحة والسلامة العامة والبيئة.
- \_\_تخفيض معدل دورات العمل من خلال الحفز المادي والمعنوي وزيادة معدلات الولاء والإستقرار الوظيفي والإبداع.
- \_\_تحسين الأداء والإنتاجية من خلال تبني أسلوب فريق العمل، التعليم والتدريب المستمر ونشر أهداف الإدارة الجمركية.

\_\_رفع كفاءة عملية إتخاذ القرار الإداري من خلال المشاركة والتشاور في المعلومات والأداء والحقائق في موضوع القرار.

الجدول رقم (04): يوضح التحولات الأساسية المطلوبة من تطبيق إدارة الجودة على كافة الوحدات والمستويات الوظيفية

التحول من	الى
إدارة رقابية	إدارة التزام
قرارات فردية	قرارات أساسها التعاون
العمل الفردي	العمل الجماعي وروح الفريق الواحد
التركيز على الوظيفة	التركيز على أسلوب العمل والعملاء
الخبرة في مجال محدد	مؤسسة قاعدتها للتعلم والمعرفة
التهديد الخوف	الالتزام والمشاركة

<sup>1</sup> مقنعي فتيحة، المرجع السابق، ص 145.

7	طريق واحد صحيح	التحسين المستمر
8	حفظ البيانات	تسجيل النتائج واجراء المقارنات
9	رؤيا وقيم غير معلنة	رؤيا وقيم ويسعى لتحقيقها الجميع
10	اتصال ضعيف	اتصال قوي

المصدر: فايز محمد عبيدات، مبادئ إدارة الجودة الجمركية الشاملة، مديرية إدارة الجودة الجمركية، الجمارك الأردنية، الأردن، 2013، ص 05.

### ثالثا : التوجه نحو الجمارك الرقمية كآلية لتطوير العمل الجمركي

يستخدم جهاز الإعلام الآلي حاليا في كل معاملة إقتصادية في العالم المتقدم وبشكل أقل سرعة في العالم النامي، بالإضافة الى إنتشار السريع للهواتف الذكية، وقريبا يكون كوكب الأرض كله مرتبطا ببعضه البعض، وستتم كل المعاملات الإقتصادية في جميع أنحاء العالم بواسطة الحاسوب، لعل المتتبع للعمل الجمركي التقليدي يجده يعاني من جملة من المشاكل منها:

1- تتسبب المعالجة اليدوية الورقية لملفات جمركة السلع في إضاعة الكثير من الوقت.

2- يعتبر التدخل اليدوي، والمقابلات المباشرة بين التجار والوسطاء والموظفي الجمارك فضلا عن عمليات سداد الرسوم نقدا ينشا عنها في عديد من الأحيان فرص لممارسات فاسدة تعيق التجارة والتنمية.

3- تشكل إدارات الجمارك التي تباشر عملها يدويا حاجزا أمام التنمية الإقتصادية في الدولة.

### 1\_تعريف الإدارة الجمركية الرقمية

تعني رقمنة الإدارة الجمركية تطبيق تكنولوجيا المعلومات و الإتصال لتحقيق رؤية ورسالة الإدارة الجمركية، وهي تدعم عملية جمركة البضائع كلها.

### 2\_تعريف السداد الإلكتروني للضريبة الجمركية

يعني مصطلح السداد الإلكتروني الضرائب الجمركية إستخدام أساليب الدفع الإلكتروني مثل بطاقات الإئتمان أو بطاقات الخصم الفوري من الرصيد، وتحويل المبالغ بشكل الكتروني أو الدفع بشبكة الأنترنت لتسوية الضرائب والتكاليف المتعلقة بإجراءات تخليص السلع المصرح بها لإغراض التصدير و الإستيراد<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>le paiement électronique des droits de douane et des taxes ties-and-taxes.htm.

<https://tfig.itcilo.org/fr/contents/electronic-payment-customs.duties-and-taxes.htm>.

و حسب منظمة الجمارك العالمية فإن مصطلح الجمارك الرقمية يعني أي نشاط آلي أو إلكتروني يسهم في فعالية وكفاءة العمل الجمركي.

### 2\_ مزايا السداد الإلكتروني للضريبة الجمركية

- أ- سداد جميع المستحقات الحكومية من مكان العمل دون الحاجة للتوجه لفرع البنك.
- ب- إمكانية خدمة السداد طوال أيام الأسبوع وعلى مدار الساعة.
- ج- إمكانية الإستعلام عن الرسوم الجمركية ودفع الضرائب المستحقة وتأكيد العمليات إلكترونياً.
- هـ- إمكانية متابعة عمليات الدفع واستنساخ التقارير.

### 3\_ فوائد الإدارة الجمركية الرقمية

تتجلى أهمية أي نظام آلي من طبيعة الأهداف والنتائج التي تسعى لتحقيقها، وبصفة عامة يمكن القول بأن الغاية الأساسية من تركيب وتشغيل هذا النظام تتمثل في:

- 1- المساهمة في تطوير الإدارة الجمركية
- 2- تبسيط وتسهيل الإجراءات الجمركية من خلال خفض وتسريع الوقت الذي تأخذه إجراءات التخليص الجمركي والإفراج عن البضائع.
- 3- المساهمة في رفع مستوى التعامل الراقي مع كافة المستوردين والمتعاملين في المنافذ الجمركية.
- 4- إرساء قواعد وإتفاقيات تعاون مع البنوك التجارية.

### رابعا: نظام النافذة الواحدة وعلاقته بتسهيل التجارة

يعتبر التوجه نحو التطبيق نظام النافذة الواحد أحد الآليات التي من شأنها تخفيف العبء عن المتعاملين الإقتصاديين وزيادة كفاءة عمل الإجراءات ذات العلاقة المباشرة بسلسلة الأمداد الدولي .

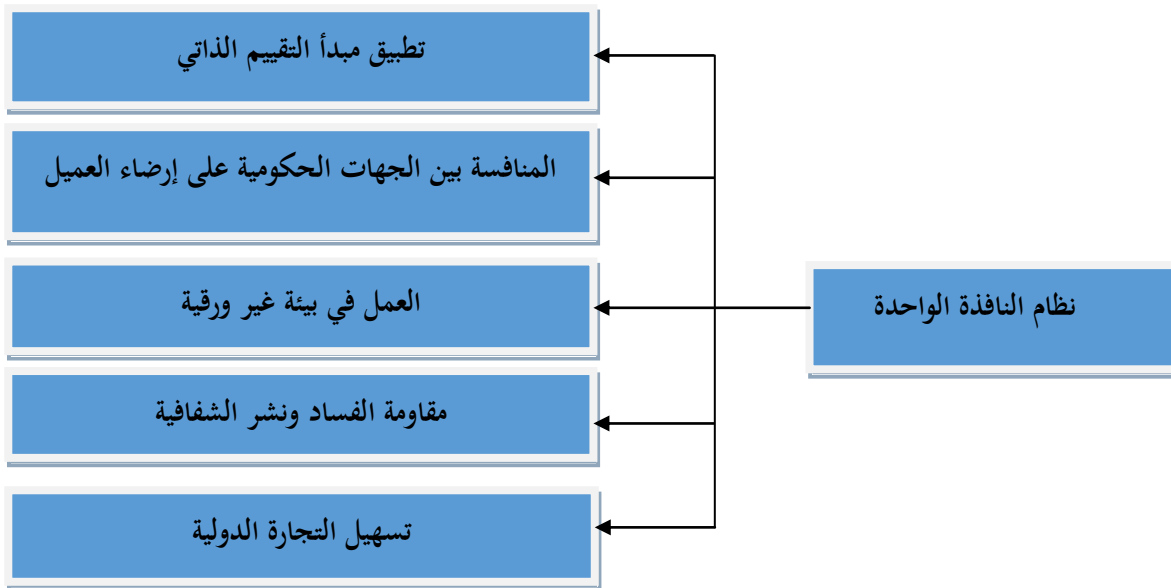
### 1\_ تعريف النافذة الواحدة (Single window)

من منظور جمركي هو الجزء الأساسي والأهم من مبادرات الجمارك الإلكترونية، والذي يتيح لمتعاملين المجتمع التجاري التعامل من خلال نافذة مع كافة الجهات التي لها صلة بالإفراج عن الواردات أو إنهاء إجراءات التصدير<sup>1</sup>.

## 2\_ فوائد تطبيق نظام النافذة الواحدة

يقدم نظام النافذة الواحدة جملة من الفوائد، سواء بالنسبة للمتعاملين مع الإدارة الجمركية من خلال تجميع الإدارات المعنية في شباك واحد، وهذا ما يزيد من سرعة تسوية المعاملات وشفافيتها، أما بالنسبة للإدارة الجمركية فهو يزيد من حسن أدائها، وسهولة تحصيل مواردها، أما بالنسبة للإقتصاد فهو يزيد من ترقية قطاع التجارة الخارجية ، والشكل التالي يوضح أهم فوائد نظام النافذة الواحد سواء بالنسبة للتجار أو الناقلين أو الجهات الحكومية الأخرى.

الشكل رقم(06): فوائد تطبيق نظام النافذة الواحدة:



Source: Economie And Social Commission For Western For Asia, Trade Facilitation and the single Window, United Nations, 2011, p09.

## 3\_ عوامل نجاح إنشاء نافذة واحدة:

تختلف هذه العوامل من دولة لأخرى ومن مشروع لأخر وهي:

\_\_العلاقات السياسية بين الدول.

\_\_توافر البيئة القانونية حيث تواجد القوانين ذات الصلة (مدى وجود إطار قانوني حول المعاملات الإلكترونية).

\_\_وضع مخطط الاتصالات يضمن ربط جميع المتعاملين مع النظام بصفة مستمرة وسهلة مع التأكيد على المصدقية والشفافية.

\_\_مدى وجود نظام مالي متطور يسهل تسوية المعاملات بسرعة و أمان.

### رابعاً: إدارة المخاطر الجمركية لترقية العمل الجمركي

نجد ان إدارات الجمارك أمام مواجهة التحدي، المتمثل في تسيير تدفق البضائع المستوردة وإشكالية الرقابة أثناء أداء الإختبارات للكشف عن الغش الجمركي وغيرها من الجرائم، تتعرض الخدمات الجمركية لضغوط متزايدة من الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية لتسهيل تخليص البضائع في حين وجود الجريمة والإرهاب المتزايد في المعاملات هذه المصالح المتضاربة تدل على الحاجة الى تحقيق التوازن بين التسيير والرقابة.

#### 1\_تعريف المخاطر الجمركية:

تعني الإحتمالية بوجود خرق أو تجاوز القوانين والأنظمة الجمركية والقوانين الأخرى المتعلقة بعمل إدارة الجمارك بقصد التهرب من الضرائب الجمركية أو يقصد تجاوز أحكام المنع والتقييد أو محاولة الإستفادة غير المشروعة من إستيراد الرسوم<sup>1</sup>.

#### 2\_فوائد تطبيق إدارة المخاطر الجمركية

أ-تخصيص أفضل للموارد البشرية.

ب-زيادة الإيرادات.

ج-زيادة الإمتثال لتشريعات واللوائح.

د-زيادة التعاون بين التجار والجمارك.

و-خفض تكاليف المعاملات.

#### 3\_أهداف نظام إدارة المخاطر الجمركي:

يهدف نظام إدارة المخاطر الجمركية التي تحقق جملة من النقاط على النحو التالي<sup>2</sup>:

1-تطبيق برامج وطنية مبتكرة لزيادة مستوى الإلتزام بهدف المساهمة في تسهيل حركة التجارة وانسياب البضائع عبر الحدود.

2-زيادة الوعي بمنهجية إدارة المخاطر وأهميتها في رفع كفاءة وفعالية العمليات الجمركية وتحسين الأداء من خلال زيادة المراكز الجمركية وعقد الدورات التدريبية.

3-المساهمة في حماية الإيرادات الجمركية وتحصيل حقوق الخزينة من الضرائب التي تعرضت للضياع.

<sup>1</sup> فادي الخليل وآخرون، أثار تطبيق نظام الاسيكودا وقيمة الصفقة في سوريا، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد30، العدد:05، 2008، ص05.

<sup>2</sup> نادية خالد نعمان ثابت، أثار تطبيق المفاهيم الجمركية الحديثة في سوريا ضمن إطار منظمة التجارة العالمية، أطروحة دكتوراه، جامعة تشرين، سوريا، 2006، ص27.

### خلاصة :

تعتبر دراسة موضوع الجمارك ذات أهمية كبيرة، لما تشكله هذه الإدارة من دور فعال في سلسلة الإمداد الدولية، حيث حاولنا في هذا الفصل ولو بصفة موجزة إبراز تطور مفهوم الجمارك، حيث نجد الإدارة الجمركية في القرن الواحد والعشرون تغيرت ادوارها عما كانت عليه سابقا، واصبحت تواكب التطورات الحاصلة في الإقتصاد العالمي سواء من حيث تقنيات التسيير أو طرق التحصيل.

وتناولنا كذلك في هذا الفصل موضوع تسهيل التجارة الدولية، واسقاط موضوع تسهيل التجارة وفق سياق نظريات التجارة الدولية الشهيرة، حيث أن للتسهيل التجاري له أبعاد سياسية و إقتصادية، تجارية و تقنية فضلا عن الأبعاد المالية التي تقع ضمن إختصاصات إدارة الجمارك والتي ينبغي أخذها بعين الإعتبار عند قيام أي بلد أو إقليم بوضع إستراتيجية لتسهيل التجارة الدولية، كان للإتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية المنبثق عن المؤتمر الوزاري التاسع ببالي اندونيسيا 2013، الأثر البالغ من حيث إعادة النظر في الإجراءات الجمركية وإجراءات تخليص البضائع المعدة للإستيراد و التصدير و العمل على خفض تكلفتها.

وفي الاخير تناولنا عصرنة القطاع الجمركي واهم الأليات من اجل تطوير وعصرنة العمليات الإدارية الجمركية، لهذا وجب إدخال اليات جديدة في التسيير، وكذا الإعتماد على تكنولوجيا حديثة.

# الفصل الثاني

عصرنة القطاع الجمركي الجزائري

وتسهيل التجارة الخارجية

### تمهيد

لقد كانت ومازالت الإدارة الجمركية الجزائرية مهمة في الإقتصاد الوطني وخاصة في مجال التجارة الخارجية، ومنح الإمتيازات والتسهيلات للمتعاملين الإقتصاديين، لذا كانت لزاما على الجمارك الجزائرية التطور وعصرنة القطاع و هذا بغية تطوير وتسهيل التجارة الخارج ، ومن جهة اخرى حماية الإقتصاد الوطني ومحاربة التهريب والغش وتبيض الأموال. فمن خلال هذا الفصل نحاول تقديم تعريف دقيق وموجز للإدارة الجمركية الجزائرية واهم أهدافها ومهامها وأهم المراحل التي مرت بها وستتناول الانظمة الجمركية وكذلك التعريف الجمركية الجزائرية. ثم سنتناول تطور وعصرنة الإدارة الجمركية من خلال عرض مخطط عصرنة الإدارة الجمركية 2007-2010، والحصيلة المحققة، ثم سنتناول المخطط الإستراتيجي للجمارك الجزائرية 2016-2019. ثم نقوم بعرض أهم الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الجمارك الجزائرية لمجابهة جائحة كورونا، وفي الأخير سنتناول افاق ومستقبل الإدارة الجمركية الجزائرية. ولقد قسمنا هذا الفصل الى ثلاث مباحث وهي كالتالي:

**المبحث الأول: مدخل للجمارك الجزائرية.**

**المبحث الثاني: عصرنة الإدارة الجمركية الجزائرية.**

**المبحث الثالث: سياسة الإدارة الجمركية نحو ترقية التجارة الخارجية.**

### المبحث الأول: مدخل للجمارك الجزائرية

عرف القرن 21 بإزدياد إنفتاح الاقتصاديات على بعضها البعض وهذا نتاج تنامي ظاهرة العولمة وزيادة الاتفاقيات الدولية وهو ما زاد أيضا من حدة المنافسة بين السلع في الأسواق العالمية. لقد شهد نشاط الجمارك الجزائرية عدة محطات تاريخية من فترة الاستعمار إلى مرحلة الإستقلال وكانت عدة محاولات لتطوير جهاز الجمارك ليتمشى والمتغيرات الاقتصادية العالمية.

### المطلب الأول: تعريف الجمارك الجزائرية

#### أولا: تعريف الجمارك الجزائرية

إن الجمارك عبارة عن إدارة عامة تسهر على الإستيراد والتصدير وتطبيق التشريع الخاص بالتجارة الخارجية والتشريع الذي يضبط العلاقات المالية مع الخارج ومراقبة ذلك. كما تسهر بكامل أعضائها على تطبيق القوانين وإحترام التشريعات التي تضم المبادلات الاقتصادية وتحركات الأشخاص ووسائل النقل البرية والجوية وكذلك البحرية من وإلى الخارج.

إدارة الجمارك هي إدارة عمومية ذات طبيعة اقتصادية وجبائية، تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، تمارس مهامها ضمن ما يعرف بالإقليم الجمركي. المادة 3 من قانون الجمارك رقم 98-10.

#### 1\_ مجال نشاط الجمارك الجزائرية

تمارس عملها في سائر الأقاليم الجمركية وفق الشروط المحددة في القانون، وتقوم بالتحديد منطقة الخاصة للمراقبة على طول الحدود البحرية والبرية وتشكل هذه المنطقة النطاق الجمركي<sup>1</sup>، وحسب المادة 29 من قانون الجمارك فإن ما يعرف بالنطاق الجمركي والذي يشمل<sup>2</sup>:

- \_ المنطقة البحرية: تتكون من المياه الإقليمية والمنطقة المتاحة لها والمياه الداخلية كما هي محددة في التشريع المعمول به.
- \_ المنطقة البرية: تمتد على الحدود البحرية من الساحل إلى خط مرسوم على بعد 30 كلم منه.
- \_ كما تمتد على الحدود البرية من حد الإقليم الجمركي إلى خط المرسوم على بعد 30 كلم.

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية، قانون رقم 98-10 المعدل والمتعم لقانون الجمارك رقم 79-07 والمتضمن قانون الجمارك، عدد 61 الصادرة في 01 جمادى الأولى 1419 الموافق ل23 أوت 1998، المادة 28، الجزائر.

<sup>2</sup> المادة 29 من قانون الجمارك 1998.

## الفصل الثاني.....عصرنة القطاع الجمركي الجزائري وتسهيل التجارة الخارجية

تسهيلا لقمع الغش، يمكن عند الضرورة تمديد عمق المنطقة البرية من 30 كلم الى غاية 60 كلم. غير أنه يمكن تمديد هذه المسافة الى غاية 400 كلم في ولايات تندوف، أدرار وتمنراست.

وأيضاً تحديد كفاءات تطبيق هذه المادة بقرار وزاري مشترك بين الوزراء المكلفين بالمالية والدفاع الوطني وسلطات عدة منها: الحراسة، المراقبة، التفتيش.

### 2\_ وسائل إدارة الجمارك

تستعمل إدارة الجمارك وسائل متعددة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة وضمان السير الديناميكي لمصالح الجمارك ومن أهم هذه الوسائل نذكر منها :

#### أ\_ الوسائل القانونية

تعتبر من أهم الوسائل الجمركية لأنها تحدد مهام الجمارك وتمثل في:

#### \_ قانون الجمارك :

تعتبر أول وسيلة تتبعها وتعتمد عليها إدارة الجمارك، إذ أنه يحمي موظفي مصلحة الجمارك عند أداء وظيفتهم، ويعتبر قانون الجمارك مرجع يتضمن التنظيمات والتشريعات المتعلقة بالنشاط الجمركي، ويشكل قانون الجمارك النظام القانوني التي تمارس فيه إدارة الجمارك مختلف صلاحياتها ومختلف الإجراءات التي تطبقها الإدارة على المتعاملين الإقتصاديين في مجال التجارة الخارجية، ويحدد قانون الجمارك مجال تطبيق القانون ، الإقليم الجمركي ، النظم الجمركية ، الحقوق والرسوم الجمركية المنازعات الجمركية .... الخ.

#### \_ قانون المالية :

هو وثيقة تتضمن النفقات الإجمالية للدولة والمداحيل المختلفة، إضافة إلى الرسوم المباشرة والغير المباشرة خلال السنة لصالح الدولة طبقاً للقوانين والنصوص التطبيقية الجاري العمل بها، وعلى إدارة الجمارك أن تتبع كل ما جاء فيه من متغيرات.

#### \_ المعاهدات الدولية

هي عبارة عن مجموعة قوانين دولية يجب أن تعرفها تكون ثنائية أو متعددة الأطراف، إذ توجد إتفاقيات تجارية تخص تبادل السلع بين البلدين وإتفاقيات تعريفية تجارية، بالإضافة الى التبادل بين الطرفين هناك إعفاء فيما يخص الجباية الجمركية سواء إعفاء كلي أو جزئي.

### \_قوانين أخرى:

مثل قانون استثمار، قانون النقد والقرض المنافسة، قانون حماية المستهلك وقانون النوعية كل هذه القوانين يأخذها التشريع الجمركي بعين الاعتبار.

### \_الوسائل البشرية

تتمثل في العنصر البشري من إطارات وأعوان الجمارك، إن تنظيم الإدارات في مصالح الجمارك يختلف حسب المهام، فوجد في الجانب الإداري مختصين في الإعلام الآلي الإحصائيات، المنازعات والمحاسبة، ونجد في الجانب التقني فئة أعوان الجمارك المتمثلين في ضباط الفرق، ضباط المراقبة، المفتش الرئيسي، مفتش العمداء والمراقب العام.

### \_الوسائل المالية والمادية

إن الوسائل المالية توفر ميزانية من أجل تحقيق خدمات للمكونين كتخصيص مساحات للفحص والبضائع ، وكذا تحديد الأجور، أما الوسائل المادية فهي كل الوسائل التي تستعملها مصالح الجمارك من عتاد وتجهيزات خاصة، مثل أجهزة الإعلام الآلي.

### ثانيا: مهام إدارة الجمارك الجزائرية

في ظل الإصلاحات والتعديلات التي عرفت إدارة الجمارك من خلال إعادة هيكلتها وانتاجها سياسة جمركية تتلاءم مع التحول الذي يشهده الإقتصاد الوطني وعلى مستوى التجارة الخارجية، وتتخلص هذه المهام في <sup>1</sup> :

### أ\_المهمة الاقتصادية

\_حماية المنتجات الناشئة من المنافسة الأجنبية.

\_جعل نظام الواردات ضروري وذلك بحديد الواردات ذات الفائض.

\_مكافحة الغش والتهريب.

### ب-المهمة الجبائية:

نحن نعلم أن الجمارك ولمدة طويلة إتخذت طابع إداري جبائي محض، وهذا يتجلى بقياس حجم المدخولات والإيرادات الجبائية التي تضمنها، علاوة على تحصيل الإيرادات فإن إدارة الجمارك مكلفة بتغطية القروض الجبائية أو الشبه الجبائية التي تمس البضائع عند الإستيراد والتصدير.

<sup>1</sup> Jean Claude Berr Henri Tremeau, le droit douanier édition Economice, paris,1998, p27.

### تحصيل الإيرادات الجمركية والإيرادات الغير جمركية:

من بين الأسباب الأساسية لتواجد إدارة الجمارك هي فرض الحقوق والرسوم الجمركية ، التي تمس العديد من الميادين الجبائي أو الشبه جبائي هذا ما شكل ولمدة طويلة موردا هاما للمدخول الجبائي وتزويد الميزانية العمومية للدولة ومن أهم التحصيلات الجمركية نذكر الرسم الجزائي ، والرسم على القيمة المضافة. وهناك مهام أخرى للجمارك تم ذكرها سابقا في الفصل الأول.

### ثالثا: نبذة تاريخية حول نشأة الجمارك الجزائرية:

#### أ-الجمارك الجزائرية في فترة الاستعمارية:

في 11 نوفمبر 1835 أقدمت فرنسا على إصدار تشريع قانوني يعتبر أول تنظيم رسمي للجمارك في الجزائر، ويعتبر بداية تطبيق القوانين الفرنسية في مجال الجمارك على علاقات الجزائر بالخارج. و كون الجزائر مستعمرة فرنسية أعفيت السلع ذات الأصل الفرنسي من الضرائب عند دخولها الجزائر، أما السلع الأجنبية الأخرى فأخضعت للضرائب المعمول بها في فرنسا. وفي 17 جويلية 1867 صدر القانون الخاص بالإتحاد الجمركي بين الجزائر وفرنسا وبمقتضاه أصبحت السلع المنتجة بالجزائر وكأنها سلع فرنسية.

#### ب-الجمارك الجزائرية بعد الإستقلال

بعد الإستقلال عرفت الجزائر تحولات إقتصادية كبيرة

#### المرحلة الأولى 1962الى 1969:

ففي افريل 1963 أنشأت مصلحة بوزارة المالية تسمى مصلحة الجمارك بموجب مرسوم رئاسي، فتشكلت مصلحة التحويلات الخارجية والجمارك.

وفي 15 ماي 1963 أصدر قانون وزاري يحدد مهام المديرية التي قسمت بدورها الى مديريتين فرعيتين<sup>1</sup>:

\* المديرية الفرعية للجمارك.

\* المديرية الفرعية للتحويلات الخارجية.

فقد تم تطبيق أول تعريف جمركية جزائرية في أكتوبر 1963 التي شجعت على استيراد الثروة الصناعية التي خضعت لتعريف مقدرة ب 10 % بينما المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي فهي تتراوح ما بين 15-20 %.

<sup>1</sup> زايد مواد، الحماية الجمركية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 1994، ص 105.

### \_المرحلة الثانية من 1970 الى 1979

تميزت هذه الفترة بالتأميم المتزايد للتجارة الخارجية، واحتكار الخدمات المسيرة من طرف المؤسسات الوطنية. وتنشيط الأعمال الاقتصادية، وتطبيق مخططات التنمية الاقتصادية المحلية لتسيير عملية الاحتكار. هذه المعطيات الاقتصادية الجديدة أرغمت إعادة هيكلة التعريف الجمركية تماشيا لمتطلبات الجديدة لمراقبة التجارة الخارجية. وفي 1979 حيث صدر قانون الجمارك في 21 يوليو سنة 1979 الذي يتضمن قانون الجمارك<sup>1</sup>.

### \_المرحلة الثالثة 1980 الى 1988

بعد صدور قانون الجمارك 1979 هذا السند القانوني الذي ساعدها على تحقيق أهدافها المسطرة وسعيا الى تشجيع المبادرات والأهداف التي تعمل هذه الأخيرة على تحقيقها عمدت وزارة المالية الى إعطاء كامل الاستقلالية لهذه الإدارة باعتبارها مديرية عامة، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 82-237 سنة 1982 الذي يساهم في هيكلة هذه المديرية. وفي هذه المرحلة نلاحظ ان الدولة الجزائرية هي المسؤول الوحيد عن تنظيم وتسيير العمليات التجارية

### \_المرحلة الرابعة 1988 الى يومنا هذا

تختلف هذه المرحلة عن المراحل السابقة كونها تميزت بالتحريك تدريجي للتجارة الخارجية إذ يظهر ذلك من خلال تعديل القوانين والنصوص التشريعية، حيث أعطت وزارة الاقتصاد لقطاع الجمارك من خلال المرسوم التنفيذي رقم 90-324 بتاريخ 20 أكتوبر 1990 روحا جديدة. فقسمت الإدارة الجمركية الى مديريات وهي:

- مديرية الأنظمة الجمركية الاقتصادية.
- مديرية المنازعات ومكافحة التهريب.
- مديرية التشريع والإحصائيات والإعلام الآلي.
- مديرية الموظفين والوسائل.

### رابعا: تنظيم الإدارة العامة للجمارك:

تعتبر المديرية العامة للجمارك تابعة لوزارة المالية ومسيرة من طرف مدير عام يعين بموجب مرسوم تنفيذي باقتراح من وزير المالية حيث يقوم بتسيير وتوجيه المديرية والوسيط بين مختلف مصالحها، ويقوم بتمثيل وتوقيع الاتفاقيات الدولية في الميدان الجمركي ويساعد في مهام المدير العام مدراء الدراسة المكلفون حسب اختصاصهم بالإشراف على المديرية لدراسة وهي: أنظر الملحق رقم (01).

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية، قانون رقم رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1999 الموافق لـ 21 يوليو سنة 1979 يتضمن قانون الجمارك العدد 30، الجزائر: ص 8.

\* مديرية الدراسات المكلفة بمتابعة البرامج وتنفيذها.

\* مديرية الدراسات المكلفة بالتنظيم والمناهج.

\* مديرية الدراسات المكلفة بالاتصال والعلاقات العامة.

\* مديرية الدراسات المكلفة بالقضايا الخاصة.

### 1\_ سير المديرية الجهوية ومفتشات الأقسام:

#### أ\_ مهام المديرية الجهوية للجمارك<sup>1</sup>

تقوم المديرية الجهوية للجمارك التي يشرف على سير شؤونها مدير جهوي بما يلي:

- 1- دفع عمل جميع المصالح الجمركية الواقعة ضمن نطاق اشرافها وتنشيطها وتنسيقها وانسجامها.
- 2- السهر على التنفيذ الجيد للقوانين الجمركية ومحاربة كل أشكال الغش والتهريب.
- 3- الانصات لطعون وشكاوى المتعاملين والسهر على المحافظة على صورة المؤسسة الجمركية.
- 4- المشاركة في إدخال الإعلام الآلي وصيانتها في جميع المصالح.
- 5- ممارسة الرقابة الداخلية لا نشطة مصالح الجمارك ومكاتبها ومراكزها وفرقها.
- 6- تسيير الاعتمادات والنفقات بكل أشكالها الموضوعة تحت تصرف المدير الجهوي بصفته الامر بالصرف الثانوي.
- 7- تسيير الموارد البشرية والمشاركة في أعمال تحسين المستوى وضمان ظروف عمل مواتية.
- 8- لسهر على تزويد المصالح بالمياكل القاعدية والوسائل والتجهيزات اللازمة للعمل.
- 9- السهر على أمن المستخدمين والمستعملين والأموال داخل مصالح الجمارك.
- 10- إعداد الإحصائيات وارسالها الى المديرية العامة.
- 11- تمثيل المديرية العامة للجمارك على مستوى المقاطعة الجهوية المعنية أمام السلطات المدنية والعسكرية.

#### ب- مهام مفتشيات الأقسام:

تكلف مفتشية أقسام الجمارك الموضوعة تحت سلطة المدير الجهوي والمسيرة من طرف رئيس مفتشية الأقسام بما يلي:

- 1- ضمان التطبيق الأمثل للقانون الجمركي.
- 2- احترام القواعد والقوانين المسيرة للمستودعات الجمركية.
- 3- دراسة الطعون المقدمة من طرف المتعاملين.

<sup>1</sup> المديرية الجهوية للجمارك سطيف، الجمارك في قلب التطور الإقتصادي، مجلة الجمارك، الجمارك الجزائرية، الجزائر، 2016، ص09.

4- اعداد الإحصائيات وارسالها الى المديرية الجهوية عند الحاجة.

### ج- التدرج في الرتب في الإدارة الجمركية

حسب المرسوم التنفيذي رقم 10-286 المؤرخ في 08 ذي الحجة عام 1431 الموافق 14 نوفمبر سنة 2010، الذي يتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتميين للأسلاك الخاصة بإدارة الجمارك، الذي نصت المادة منه 3 على ما يلي<sup>1</sup>

1- سلك أعوان الفرق

2- سلك الضباط

3- سلك المفتشين

4- سلك المراقبين العاميين.

ودائما في نفس السياق، وحسب المادة 04 من نفس المرسوم فإن الموظفون الذين ينتمون الى الأسلاك الخاصة بإدارة الجمارك والمذكورون في المادة 03 أعلاه مكلفون بضمان حماية الاقتصاد الوطني وأمنه ودعمه. ومن ثمة هم مكلفون بتطبيق الأحكام التشريعية المعمول بها والمطبقة في هذا المجال.

### المطلب الثاني: التعريف الجمركية الجزائرية:

أولا: الأساس القانوني: يستند وجود التعريف الجمركية الجزائرية على جملة من القوانين أهمها:

1- القانون رقم 09-91 مؤخر في 27 أفرى 1991 الموافقة على الاتفاقية الدولية حول نظام المنسق لتعيين وترميز البضائع المحررة ببروكسل في 14 يونيو سنة 1983.

2- المرسوم الرئاسي رقم 241-91 مؤخر في يوليو 1991 يتضمن المصادقة على الاتفاقية الدولية حول النظام المنسق لتعيين وترميز البضائع الموقعة ببروكسل يوم 14 يونيو سنة 1982.

3- الأمر رقم 02-01 مؤرخ في 20 غشت 2001، يتضمن تأسيس تعريف جمركية جديدة.

4- القانون رقم 05-01 المؤرخ في أكتوبر 2001 يتضمن الموافقة على الأرقام 02-01 في 20 غشت 2001 المتضمن تأسيس تعريف جمركية جديدة.

5- القانون رقم 07-79 المؤخر في 21/07/1979 المتضمن قانون الجمارك (المادة 6 و10).

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 10-286 المؤرخ في 14 نوفمبر 2010، الذي يتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتميين للأسلاك الخاصة بإدارة الجمارك، الجزائر، ص 04.

ثانيا: تركيبة التعريفة الجمركية الجزائرية قبل تاريخ 18 سبتمبر 2016 (08 أرقام)

تتكون من ثمانية (08) أرقام بموجب اتفاقية النظام المنسق وهي كما يلي:

البنود والبنود الفرعية: خاصة بمدونة النظام المنسق لتصنيف وترميز البضائع (دوليا).

البنود والبنود الوطنية: معدة حسب المقاييس المحددة لهذه المدونة نسب الحقوق والرسوم الجمركية.

ثالثا: الهيكلة الجديدة للتعريفة الجمركية الجزائرية (10 أرقام) تتكون من:

الفصل: رقمين

البند التعريفي الرئيسي: 04 أرقام

البند التعريفي الفرعي 06 أرقام (النظام المنسق)

البند التعريفي الوطني: 10 أرقام (06 دولية + 04 وطنية).

أهداف التوجه الجديد نحو التعريفة الجمركية ذات العشرة أرقام تسعى إدارة الجمارك الجزائرية من خلال هذا

التحول في تركيبة التعريفة الجمركية الى تحقيق ما يلي:

1- التكفل الأحسن بالإجراءات الإدارية الخاصة من خلال تصنيف البضائع المعنية بهذه الإجراءات في بنود مخصصة لها عوض جمعها في بند يضم بضائع أخرى.

2- مراقبة القيمة المصرح بها لدى الجمارك من خلال تفصيل دقيق في البضائع ذات النوع الواحد حسب مميزاتها وخصائصها.

3- التكفل الأحسن بالحقوق الجمركية والرسوم الأخرى المفروضة على السلع معينة دون غيرها من المنتجات الأخرى والتي كانت مصنفة في بند واحد.

4- تدقيق وتفصيل الإحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

5- التصدي لظاهرة الانزلاق التعريفي الناجم عن اختيار التصنيف غير الملائم للبضائع من أجل التهرب الضريبي.

6- حماية الإنتاج الوطني من خلال تخصيص بنود تعريفية فرعية للسلع المنتجة محليا.

7- تصحيح بعض الاختلالات التقنية في التصنيف من خلال تفصيل أكثر في البضائع المصنفة.

(أنظر الملحق رقم 02)

### المطلب الثالث: الأنظمة الجمركية الاقتصادية في الجزائر

أنه يوجد تجانس كبير بين الأنظمة الجمركية الاقتصادية المنصوص عليها بموجب قانون الجمارك الجزائري وتلك الموجودة في مختلف أنحاء دول العالم. كون لا ننسى أن الجزائر وبموجب المرسوم الرئاسي 2000-447 المؤرخ في 23 ديسمبر 2000، قد صادقت على بروتوكول تعديل الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الأنظمة الجمركية المسماة باتفاقية كيوتو.

#### أولاً: وظيفة التخزين

تمكن وظيفة التخزين من وضع حيز الخدمة آلية "المستودعات"، والتي تسمح بتخزين البضائع تحت الرقابة الجمركية، في المواقع المعتمدة من قبل الإدارة الجمركية، وهذا مع وقف كل الحقوق والرسوم وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي وفقاً للمادة 129 من قانون الجمارك الجزائري.

#### ثانياً: وظيفة التحويل

##### 1\_القبول المؤقت من أجل تحسين الصنع

تعرف المادة 174 من قانون الجمارك الجزائري القبول المؤقت بأنه:

النظام الجمركي الذي يسمح بأن تقبل في الإقليم الجمركي البضائع المستوردة لغرض معين. والمعدة لإعادة التصدير خلال مدة معينة مع وقف الحقوق والرسوم الطابع الاقتصادي.

ويرمي هذا النظام المستعمل يومياً من قبل السياح الذين يعبرون الحدود بامتعتهم وعرباتهم، كما يشير إليه إسمه، واحداث الشروط الضرورية للإستيراد المؤقت للمنتجات التي يحتاجها المقاولون المحليون.

##### 2\_التصدير المؤقت من أجل تحسين الصنع

يتعلق الأمر بالنظام الجمركي الاقتصادي الذي بموجبه يتم التصدير المؤقت للبضائع. ثم إعادة إستيرادها لهدف معين وفي أجل محدد. دون تطبيق تدابير الحظر ذي الطابع الاقتصادي بعد تعرضها لتحويل (حسب المادة 193 من قانون الجمارك الجزائري).

##### 3\_المستودع الصناعي

يعتبر المستودع الصناعي محلاً خاضعاً لمراقبة الإدارة الجمركية، حيث يرخص للمؤسسات بإعداد البضائع الموجهة للإنتاج قصد التصدير، مع وقف الحقوق والرسوم الجمركية التي تخضع لها هذه البضائع (حسب المادة 160 من قانون الجمارك الجزائري).

### 4\_إعادة التموين بالإعفاء

حسب المادة 186 من قانون الجمارك الجزائري يقصد "بإعادة التموين بالإعفاء" النظام الجمركي الذي يسمح بأن تستورد بالإعفاء من الحقوق والرسوم عند الإستيراد، بضائع متجانسة من حيث نوعيتها وجودتها وخصائصها التقنية مع البضائع التي أخذت من السوق الداخلية واستعملت للحصول على منتوجات سبق تصديرها بشكل نهائي.

### 5\_استيراد الرسوم الجمركية

يقصد بإستيراد الرسوم الجمركية النظام الجمركي الذي يمكن عند تصدير البضائع من الحصول على سداد كلي أو جزئي للحقوق والرسوم المدفوعة عند الإستيراد والتي فرضت إما على هذه البضائع وإما على المواد المحتواة في البضائع المصدرة أو المستهلكة خلال إنتاجها (حسب المادة 192 مكرر من قانون الجمارك الجزائري).

### 6\_نظام تحويل البضائع الموجهة للإستهلاك

بناء على المادة 196 مكرر 2 من قانون الجمارك الجزائري هو: نظام جمركي بمقتضاه يمكن أن تخضع البضائع المستوردة تحت الرقابة الجمركية، قبل توجيهها للإستهلاك إلى تحويل أو تصنيع يترتب عليه أن يكون مبلغ الحقوق والرسوم عند الإستيراد المطبق على المنتجات المتحصل عليها أقل من المبلغ المطبق على السلع المستوردة.

### 7\_المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية

حسب المادة 165 من قانون الجمارك الجزائري يخص النظام الجمركي للمصنع الخاضع للمراقبة الجمركية للمنشآت والمؤسسات التي تمارس تحت الرقابة الجمركية<sup>1</sup>.

### ثالثا: وظيفة الاستعمال

تدل تسمية هذا النوع من الأنظمة الجمركية الاقتصادية، بأنه موجه للأنشطة التي يكتفي فيها المستفيد بإستعمال البضائع، دون إجراء عمليات تحويل عليها إستجابة لحاجة إقتصادية محددة.

### 1\_القبول المؤقت مع إعادة التصدير على حالها

يميز القانون الجمركي الجزائري بالنسبة للقبول المؤقت نوعين من الأنظمة. وفقا إذا ما تتم إعادة تصدير البضاعة على حالها (وظيفة الاستعمال) أو في إطار تحسين الصنع (وظيفة التحويل).

<sup>1</sup> أحسن بوسقيعة، المرجع السابق، ص 104.

يهدف هذا النظام لتسهيل الأنشطة الصناعية في الجزائر والمحافظة عليها بمنح إمتيازات مهمة على غرار تعليق الحقوق والرسوم ودون تطبيق المحظورات ذات الطابع الاقتصادي عند استيراد البضائع، لإستعمالها ثم إعادة تصديرها على حالها، يمكن التمييز بين نوعين القبول المؤقت مع إعادة التصدير على حالها بحيث يتعلق الأول بالعتاد أما الثاني فيخص المعارض.

### 2\_ نظام التصدير المؤقت مع إعادة الاستيراد على حالها

يتعلق الأمر بنظام جمركي اقتصادي بموجبه يتم التصدير المؤقت للبضائع ثم إعادة استيرادها لهدف معين وفي أجل محدد، دون تطبيق تدابير الحظر ذي الطابع الاقتصادي، على حالتها أي دون أن يطرأ عليها تغيير، بإستثناء النقص العادي استعمالها (المادة 193 من القانون الجمارك الجزائري).

### 3\_ نظام دفتر القبول المؤقت

هو عبارة عن مستند (وثيقة) جمركي دولي يسمح بحرية تنقل البضائع عبر مختلف الحدود وقبولها مؤقتا مع تعليق الحقوق والرسوم الجمركية، بحيث تنتقل هذه البضائع بموجب وثيقة واحدة: دفتر القبول المؤقت تمنح في إطار ضمان دولي<sup>1</sup>.

### رابعا: وظيفة النقل (العبور)

يعني النقل حركة الأشخاص والبضائع من مكان لآخر. كما أنه يعتبر من المكونات الأساسية لسلسلة الامداد، سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي.

### 1\_ تعريف نظام العبور

هو النظام الجمركي الذي توضع فيه البضائع، تحت المراقبة الجمركية المنقولة من مكتب جمركي الى مكتب جمركي آخر، برا أو جوا مع وقف الحقوق والرسوم وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي. فضلا عن ذلك فقد نصت المادة 124 من قانون الجمارك الجزائري على إعفاء البضائع المنتجة داخل الإقليم الجمركي، وكذا تلك التي تم تخليصها الجمركي، من الحقوق والرسوم ومن محظورات الخروج، عندما تنقل عن طريق البحر من نقطة إلى داخل الإقليم الجمركي واكتفت باشتراط أن يتم هذا النقل بواسطة تصريح موجز للمساحة.

<sup>1</sup> مخلفي أمينة، أثر الأنظمة الاقتصادية على الشركات البترولية دراسة حالة مجمع بركين، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2005، ص122

### 2\_الوضعيات الأساسية الخاصة بنظام العبور<sup>1</sup>

إن النظام العبور الجمركي يغطي الوضعيات الأربعة التي يمكن أن يحتاجها المتعامل الاقتصادي لنقل بضائع مستخدما من المزايا التي يوفرها ويتعلق الأمر بـ:

- \_ نقل البضائع من مكتب جمركي للدخول الى مكتب جمركي للخروج.
- \_ نقل البضائع من مكتب جمركي للدخول الى مكتب جمركي داخلي.
- \_ نقل البضائع من مكتب جمركي داخلي الى مكتب جمركي للخروج.
- \_ نقل البضائع من مكتب جمركي داخلي الى مكتب جمركي داخلي آخر.

### المبحث الثاني: عصرنة الادارة الجمركية الجزائرية

جاء البرنامج كتشخيص شامل لمخاور العمل الجمركي، من خلال إعطاء تفاصيل دقيقة لها. ومحاولة بناء عمل جمركي مبني على أسس تحدم الاقتصاد الوطني

### المطلب الأول: برنامج عصرنة الادارة الجمركية الجزائرية 2007-2010

يمكن ان نعرض هذا المخطط وفق النقاط التالية:

#### أ-القانون الجمركي

قصد معالجة النقائص الموجودة في السابق تم تسجيل الأعمال التالية<sup>2</sup>:

- 1- تكييف قانون الجمارك (المنازعات، التسهيلات الجمركية، التحصيل الجبائي... إلخ).
- 2- إعداد ونشر مراجع الإجراءات الجمركية.
- 3-مراجعة وتقوية إجراءات تحصيل المنازعات.

#### ب-تنظيم المصالح

يهدف برنامج إعادة التنظيم إلى تقوية الرقابة الداخلية وتطوير التقنيات الحديثة للإعلام والإتصال، ووضع هيكل تنظيمي جديد للمديرية العامة، بتبني المبدأ العام للفصل بين المسؤوليات الوظيفية والمسؤوليات العملية غير المتمركزة.

أما فيما يخص تنظيم المصالح

الخارجية، يرمي هذا المشروع إلى تعديل التنظيم الإقليمي وفق خصوصيات المنطقة وأهمية النشاط الجمركي فيها.

<sup>1</sup> عبد القادر حليس، المرجع السابق، ص 85.

<sup>2</sup> المديرية العامة للجمارك الجزائرية، برنامج عصرنة الجمارك 2007-2010، وزارة المالية، الجزائر، 2010، ص 14.

### ج-التسهيلات الجمركية

قصد تأمين وتسهيل سلسلة الجمركة، على إدارة الجمارك متابعة عملها في هذا الميدان عبر<sup>1</sup>:

1- إجراء تقييم الاحتياجات فيما يخص تسهيل المبادلات التجارية، بالتعاون مع الهيئات التي تخص عمليات التجارة الخارجية.

2- تعميم استعمال أجهزة الكشف.

3- تقوية الرقابة البعدية وتخفيف الرقابة القبلية.

4- ترقية تنفيذ المعايير والممارسات الموصى بها في اتفاقية كيوتو المتعلقة بتبسيط وتوحيد الإجراءات الجمركية.

### د-التقنية الجمركية والرقابة

قصد دعم الأعمال المتعلقة بحسن التكفل بالرقابة الجمركية لعناصر الرسم من الظروري القيام بتحضير بطاقة القيم المرجعية، للسلع التي تشكل أساس الإيرادات لذلك تم تنصيب لجنة خاصة تكلف هذه اللجنة أساسا بتحديد القيم الوسطى لبعض البضائع الحساسة للغش.

### هـ-رقابة الإمتيازات الجبائية

\_\_تشجيع التفكير حول تقييم ومتابعة مجمل الإمتيازات الجبائية على مستوى الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك.

\_\_تنفيذ برنامج سنوي أو نصف سنوي للتدخلات.

\_\_عدم إعتبار التفضيلات التعريفية المقدمة في إطار الاتفاقيات التجارية كإعفاءات وتعريف الأصناف المفصلة للإعفاءات الجمركية.

### و-وضع نظام فعال لمكافحة الغش ومكافحة التهريب

نظرا لتزايد حالات الغش قامت الإدارة الجمركية بتصميم مجموعة من المعايير والاليات التي من شأنه محاربة ظاهرة الغش، نذكر منها:

\_\_تكوين مستخدمي التحقيقات فيما يخص الرقابة اللاحقة.

\_\_إنشاء جسور معلوماتية وتنسيق الأعمال المتدخلين في الحلقة الإمدادية للتجارة الدولية عبر التمكن من الدخول لقواعد معلومات البنوك التجارية والضرائب ومصالح الأمن.

\_\_مراجعة وإنعاش سير الفرق المختلطة (جمارك، ضرائب وتجارة).

<sup>1</sup> المديرية العامة للجمارك الجزائرية، المرجع السابق، ص15.

### ز-مكافحة التهريب

يكون ذلك من خلال زيادة على الوسائل الجوية ولغرض المكافحة الفعالة للتهريب، يعد أفضل تعاون بين المصالح ضروري قصد تبادل الاستعلام الجمركي. تستدعي مهمة مكافحة التهريب أيضا ضم وتقوية جهود مصالح الجمارك مع مؤسسات وهيئات الدولة الأخرى المكلفة بالبحث والوقاية وقمع الغش.

### المطلب الثاني: حصيلة برنامج عصرنة الإدارة الجمركية 2007-2010

جاءت حصيلة برنامج عصرنة الإدارة الجمركية مقبولة إلى حد ما، حيث تم إستدراك بعض نقاط النقص في جملة من المجالات. إلا أن مجالات أخرى كانت غير موفقة في الإصلاح بالشكل المطلوب، وهذا الأمر استدعى بناء مخطط جديد يرسم معالم المرحلة المقبلة .

#### 1\_بالنسبة لقانون الجمارك

تم تكييف قانون الجمارك بمختلف جوانبه (تسهيلات، أنظمة إقتصادية، محاربة التهريب والمنازعات)، من خلال تعديلات أدخلت عليه في إطار مختلف قوانين المالية المتعاقبة. لقد تمت عدة نشاطات بهدف مزيد من التوضيح لإجراءات المنازعات، وضمان طرق الطعن للمستعملين والتقليص إلى أدنى حد من السلطة التقديرية لأعوان الجمارك.

#### 2\_تنظيم المصالح الجمركية

في هذا الإطار بالذات شرع في إعادة تنظيم الإدارة المركزية، بما في ذلك المفتشية العامة.

#### 3\_التسهيلات الجمركية

تبقى النتائج المحصل عليها في مجال التسهيلات الجمركية اقل من تطلعات المتعاملين الإقتصاديين المهنيين ومن متطلبات النجاعة في المرفق العام. ولمعالجة هذه الوضعية فقد تم القيام بعمليات واسعة مثل<sup>1</sup>:

أ- ترقية تطبيق مقاييس عملية أوصت بها إتفاقية كيوتو فيما يخص تسهيل وإنسجام الأنظمة الجمركية الاقتصادية في إطار إعادة صياغة قانون الجمارك.

ب- تصور إجراء لإعتماد المتعاملين الإقتصاديين من شأنه الإستفادة من التسهيلات الخاصة للجمركة على أساس تحليل المخاطر.

<sup>1</sup> المديرية العامة للجمارك، حصيلة عصرنة إدارة الجمارك 2007-2010، الجمارك الجزائرية، وزارة المالية، الجزائر 2012، ص06.

## الفصل الثاني.....عصرنة القطاع الجمركي الجزائري وتسهيل التجارة الخارجية

ج- فك الإختناق عن الموانئ (خاصة ميناء مدينة الجزائر) بتهيئة بنى قاعدية خارج الموانئ موجهة لإستقبال الحاويات العالقة (مستودعات سيدي موسى، وهران وعنابة).

د- ترقية صيغة الجمركة عن بعد من خلال الربط المباشر للمشاركين في المنظومة الإعلامية للتسيير الآلي للجمارك.

### 4\_ التعريفية الجمركية

— إعداد دفاتر بقرارات التصنيف التعريف (2009/2002) ولا مركزية الإجراء الخاص بطلب المعلومات عن الترتيب التعريفية.

— إعداد مذكرات حول تفكيك التعريفية في إطار إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي

— توحيد التعريف القانوني للتعريفية الجمركية في إطار مشروع قانون الجمارك.

### 5\_ الإمتيازات الجبائية

— تتضمن إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة الكبرى.

— تحديد مفصل للفئات المعفاة من الجمارك.

— إعداد دليل بمختلف الإمتيازات الجبائية المنصوص عليها في التشريع المعمول به.

### 6\_ وضع منظومة ناجعة لمكافحة الغش

سجلت نتائج ثقيلة تتراوح بين غياب منظومة إعلامية إلى نقص التشاور بين إدارة الجمارك والسلطات والهيئات

الأخرى المكلفة بمحاربة الغش، مروراً بنقص التأهيل للاعوان المكلفين

بالتحقيقات اللاحقة، وعدم ملاءمة النظام وسير المصالح المكلفة بمحاربة الغش. ولأجل وضع نظام ناجع لمحاربة

الغش، أنجزت أعمال إستراتيجية نذكر من بينها<sup>1</sup>:

— إنشاء جسور في المعلومات والتنسيق بين نشاطات المتدخلين في السلسلة الإمدادية للتجارة الدولية من خلال

التوقيع على إتفاقية تعاون مع: إدارة الضرائب، الدرك الوطني والأمن الوطني.

— إنشاء مديرية الإستعلام الجمركي.

— إنشاء مراكز للمراقبة بالإعلام الآلي عند الخروج من حواجز الموانئ المزودة بالماسحات والمربوطة بالمركز الوطني

للإعلام الآلي والإحصاء.

<sup>1</sup> المديرية العامة للجمارك، المرجع السابق، ص 08.

### 7\_ مكافحة التقليد

تمثلت في إلتزام إدارة الجمارك في مكافحة التقليد من خلال النقاط التالية:

أ- إنشاء هيكل مركزي مكلفة بمحاربة التقليد.

ب- مضاعفة الإتفاقيات مع أصحاب العلامات التجارية.

### 8\_ التعاون الدولي و الثنائي:

عرف عمل إدارة الجمارك في السنوات الأخيرة حيوية حقيقية في مجال التعاون الدولي. الهدف المنشود منه هو تدعيم وتكثيف علاقات التعاون للوقاية من المخلفات الجمركية والبحث عنها وقمعها، فقد تم توسيع التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف، ومضاعفة الإتفاقيات مع الجمارك الأجنبية.

### 9\_ التكنولوجيا وسياسة الإتصال:

في إطار إعداد مشروع لإعادة تنظيم المراكز الجمركية، ومراجعة منظومة الإعلام والتسيير الآلي للجمارك فقد تم :

\_توسيع منظومة الإعلام والتسيير الآلي للجمارك على المستوى الوظيفي لتشمل تسيير حواجز الخروج وتسيير مؤشرات النجاح والموارد البشرية.

\_إطلاق مشروع لربط مديرية المنازعات ومداخل المنازعات بمنظومة الإعلام والتسيير الآلي للجمارك وإدماج الإعلام الآلي المخصص لتسيير المنازعات.

أما فيما يخص سياسة الإتصال اتخذت المديرية العامة للجمارك إجراءات هامة تهدف إلى دعم منظومة الإتصال من خلال إنشاء وإقامة هيكل مركزي وخلايا جهوية مخصصة للعلاقات

العامة والإعلام، وبصفة عامة وعمليات أساسية تم ما يلي :

\_نشر وتوزيع نشرة نصف سنوية جمارك إعلام.

\_تنظيم ملتقيات للإعلام ونشر المادة الجمركية لفائدة رجال الجمارك والمتعاملين الإقتصاديين.

\_التحيين الدائم لموقع الأنترنت بنشر النصوص التنظيمية والإجراءات الجمركية الجديدة.

### 10-تسيير الموارد البشرية والتكوين في الإدارة الجمركية

تم إطلاق عمليات نوجزها فيما يلي:

\_ضبط مقاييس تعيين موظفي الجمارك في المناصب العليا.

\_مكافأة الأعوان الذين قاموا بأعمال شجاعة أو قدموا إنتاجية إستثنائية.

أما في مجال التكوين أطلقت المديرية العامة للجمارك خلال الفترة 2007-2010 خطة واسعة للتكوين تشمل إعادة صياغة جهاز التكوين في الجمارك في إطار مجموعة متعددة الإختصاصات، وتنشيط ندوات لفائدة ضباط الجمارك خلال التكوين الأولى حول التحديث الجمركي وجهاز تقييم نجاعة المصالح.

### المطلب الثالث: برنامج المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2016-2019

إن إحداث التوازن بين الرقابة والتسهيل في أعمال الجمارك. يحتاج إلى جهود حثيثة في ظل توسع حجم التجارة الدولية و إزدیاد المخاطر، مما يستدعي وضع برامج مضبوطة لتحقيق أهداف وغايات الإدارة الجمركية والدولة ككل. خاصة بعد تغيير أهداف الإدارة الجمركية من جباية الرسوم فقط إلى تسهيل حركة التجارة ودعم حركة الإستثمار ومكافحة التهريب وحماية ومراقبة حركة الركاب وحماية حدود البلاد.

#### أولاً: أهداف المخطط الإستراتيجي

يهدف المخطط الإستراتيجي إلى تحقيق مايلي<sup>1</sup>:

أ- الصرامة والرشادة الميزانية (الإنفاق العام والتحصیل).

ب- تحسين نوعية الخدمة المقدمة من طرف المرفق العام.

ج- مرافقة الإستثمار المنتج من خلال تقديم التسهيلات الجمركية اللازمة وبناء شراكة جمارك - مؤسسات.

د- المساهمة في تحسين مناخ الاعمال.

هـ- إيجاد توفيق بين التسهيل والرقابة.

و- تطوير التعاون الدولي.

ز- تثمين الموارد البشرية وترقية الكفاءات المهنية.

#### ثانياً: المعالم الكبرى للمخطط الإستراتيجي

##### 1\_توطيد المنظومة التشريعية والتنظيمية

يتجسد ذلك من خلال<sup>2</sup>:

أ- ترقية المهمة القانونية والأمنية للجمارك.

ب- تحيين الإجراءات الجمركية وترقية الأنظمة الجمركية من أجل تفعيل التجارة الخارجية.

<sup>1</sup> المديرية العامة للجمارك الجزائرية، المخطط الإستراتيجي للجمارك 2016-2019، وزارة المالية، 2016، ص15.

<sup>2</sup> المرجع نفسه ، ص16.

## الفصل الثاني.....عصرنة القطاع الجمركي الجزائري وتسهيل التجارة الخارجية

ج- تطبيق التعريفة الجمركية المدججة ب 10 أرقام بالإضافة إلى تطبيق التوصية التي تتضمن تعديل النظام المنسق الذي يدخل حيز التنفيذ إنطلاقاً من جانفي 2017.

### 2\_تكييف تنظيم المصالح

إعادة هيكلة المهام على حسب طبيعتها من خلا تفويض المصالح الخارجية للقيام بأعمال التسيير، في حين تتكفل الهيئة المركزية بمهام التخطيط والإشراف من أجل إتخاذ قرارات صائبة في ظل وجود محيط إقتصادي متغير، وإعادة توجيه نطاق صلاحيات المفتشية العامة للجمارك. وذلك بتمكينها من القيام بمهام التدقيق التي تتمثل في تحديد حالات مخالفة المعايير وتحليل أسبابها وإقتراح حلول لها<sup>1</sup>.

### 3\_عصرنة تسيير الموارد البشرية

يعتبر الاهتمام بالموارد البشري من العوامل الأساسية التي تساعد على نجاح المنظمة وهذا بنشر القيم التي تضمن الاهتمام بالموارد البشري لغرض الوصول إلى مستوى عال من النزاهة بين الأعوان الجمركيين ومكافحة كل اشكال الفساد. وهذا يكون من خلال:

- \_الإختيار الجيد عند التعيين في المناصب الجمركية خاصة السامية منها.
- \_التقليل من إمكانية بقاء الإطارات السامية في نفس المكان لإجتنااب العلاقات وتفشي ظاهرة الرشوة والفساد.
- \_القيام بدوات تدريبية مستمرة لغرض تجديد المعارف والإطلاع على آخر المستجدات في ميدان العمل.
- \_الاهتمام بالجانب الاجتماعي والإقتصادي للوعن الجمركي كي يؤدي مهامه على ما يرام.
- \_الشروع في رقمنة تسيير الموارد البشرية.

### 4\_المهنية والتكوين

يكون بإرساء أسس حديثة للإدارة والإتصال داخل المؤسسة الجمركية من خلال الإعتماد على التكنولوجيا الحديثة وترسيخ ثقافة المردودية والإستحقاق.

### 5\_إعادة هيكلة المعلومات وتطبيق أحدث التكنولوجيات لزيادة تبسيط الإجراءات

يعتبر تطبيق التكنولوجيات الحديثة و إستخدامها في ميدان الإدارة الجمركية. من شأنها أن يرفع مستوى الكفاءة والفعالية التي تمارس بها الإدارة الجمركية دورها في تقديم خدمة مميزة للمتعاملين الإقتصاديين. وتقضي تماماً على جميع فرص الفساد إذا تم تعميم إستعمال التطبيقات الآلية على القرارات والإختيارات، حيث يساهم إستخدام التقنيات

<sup>1</sup> المديرية العامة للجمارك الجزائرية ، المرجع السابق، ص 17.

## الفصل الثاني.....عصرنة القطاع الجمركي الجزائري وتسهيل التجارة الخارجية

الحديثة في فعالية ترقية وتطوير العمل الجمركي وتمليك المعلومة للجمهور ورفع الوعي الجمركي لديهم. وبالتالي تقليل زمن تخليص البضائع.

### 6\_ تـمـيـن التسهيلات الجمركية وزيادة تبسيط الإجراءات

إن تبسيط وتنسيق الإجراءات والأنظمة الجمركية بما يتوافق مع إتفاقية كيوتو المعدلة (الإتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية) إلى أقصى حد ممكن، هو أحد وسائل نشر النزاهة، حيث أن قيام المتعامل الاقتصادي مع الإدارة الجمركية بإستيفاء كافة الإجراءات الجمركية بدون لجوء إلى من يوضحها له يعتبر أمر ضروري لتحقيق النزاهة. وأن تعقد الإجراءات وعدم وضوحها للمتعاملين الإقتصاديين هو أحد دعائم الفساد. لذلك تكون الإدارة الجمركية مطالبة بمراجعة صياغة القواعد والإجراءات التي تطبقها على المتعاملين بهدف القضاء على الروتين، وتحقيق المرونة في العمل الجمركي.

### 7\_ تحسين تحصيل الحقوق والرسوم

يعتبر تحسين تحصيل الحقوق والرسوم من الوظائف الأساسية للجمارك حيث تعتمد الخزينة العمومية على تحصيلات الجمارك خاصة في حالات الأزمات المالية، وهو ما يستدعي ضرورة الاهتمام به، وهذا الأمر المتعلق بالتحسين لا يتأتى إلا من خلال التطبيق الجيد والعاقل بما يتفق والقوانين المعمول بها على المستوى المحلي والدولي في مجال العمل الجمركي.

### 8\_ تطوير قدرات الرقابة الجمركية

تسعى المديرية العامة للجمارك إلى تأسيس رقابة جمركية ذكية، من خلال برنامج يقوم على الإستعلام الجمركي وتحليل المخاطر. وكذا إنشاء مخابر تدعم نظام الرقابة بالإضافة الى تأسيس هيئة مركزية تهتم بشؤون الجمارك الإلكترونية.

### 10\_ تحسين الرقابة الوقائية الداخلية

إن الإدارة الجمركية الناجحة، هي تلك الإدارة التي تطبق وتنفذ مجموعة من الآليات المناسبة لمتابعة العمل على كافة المستويات والأنشطة. فأنظمة التدقيق الداخلي والخارجي هي إحدى نماذج الأنظمة التي يجب على الإدارة الجمركية أن تأخذ بها. بحيث تكون مبنية على توازن منطقي بين آليات التمكين الإداري، لتشجيع العاملين على تحقيق مستويات عالية من النزاهة من تلقاء أنفسهم. وبين طرق العقاب التي تتبناها الإدارة الجمركية، لتحديد حالات الفساد والأنشطة غير الأخلاقية التي يتعرض القائم بها إلى العقاب.

### 11\_ الإتصال وترقية علاقات الجمارك بالمحيط التجاري

يعتبر أساس بناء علاقة قوية مع المجتمع التجاري مبني على مدى توفر ركيزة الشفافية، التي تركز على العلانية في تطبيق القواعد والإجراءات و التشريعات، فلا بد من وجود المصدقية فيما تعلنه الإدارة الجمركية كونه يمثل أهمية كبيرة. لأن إعلان الإجراءات والتشريعات بكل وسائل الإعلان لا يمثل فائدة اذا كانت الإجراءات والتشريعات معقدة، في الوقت الذي تنادي به منظمتي الجمارك والتجارة بالتسهيل في الإجراءات. وهذا من خلال إعلام المتعاملين مع الإدارة الجمركية بكل المستجدات من خلال تنظيم لقاءات حوارية مع المتعاملين الإقتصاديين وإطلاعهم على كل المستجدات. كذلك تم وضع رقم أخضر للإتصال بالإدارة الجمركية. وفي الأخير تكون النتيجة هي تحسين صورة المؤسسة الجمركية والجمركي.

### 12\_ توطيد العلاقة مع قطاع العدالة

توطيد الأدوات والآليات التي من شأنها زيادة مداخلها عن طريق إعادة تنشيط لجنة "جمارك-عدالة". يمكن أن تعطي دفعة قوية للتعاون بين القطاعين من خلال:

أ- تعزيز دورة إدارة الجمارك في معالجة القضايا إذ لا يكفي الإقتصار على تحرير المحاضر وتقديمها للنيابة بل من الأحسن إشراك إدارة الجمارك بفعالية في التحقيقات التي تجري خصوصا فيما يتعلق بجرائم الصرف ومخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال.

ب- إشراك إدارة الجمارك في الإجتماعات الدورية التي تنظمها نيابة الجمهورية بالقطب الجزائري المتخصص مع الضبطية القضائية لنطاق الإختصاص الجهوي.

ج- من المفيد للقاضي معرفة طريقة عمل إدارة الجمارك وتنظيمها والإجراءات الجمركية عن طريق القيام بالمعينات الميدانية والإحتكاك بإطارها وطلب الإستشارة خصوصا فيما يتعلق بطلبات التعاون الدولي.

### 13\_ مضاعفة البيع بالمزاد العلني

يعتبر البيع بالمزاد العلني أحد أهم المداخل للخزينة العمومية. ومن ثمة وجب تفعيله. وتسعى في المستقبل القريب أن تكون الإدارة الجمركية الجزائرية مثالا يحتذى به. وأن تقدم خدمة جمركية متميزة وفق المعايير الدولية. وأن تصبح الموانئ والمطارات والمنافذ الحدودية ساحات لعبور البضائع. وليست للتخزين ولن يأتي ذلك، إلا ببذل الجهود الحثيثة والجادة في تنفيذ الخطة الإستراتيجية من خلال تضافر الجهود.

### المبحث الثالث: سياسة الادارة الجمركية نحو ترقية التجارة الخارجية

في إطار العمل على ترقية التجارة الخارجية الجزائرية ، قامت المديرية العامة للجمارك الجزائرية بجملة من الإجراءات التسهيلية، التي تساعد المتعاملين على زيادة صادراتهم، من خلال القضاء على كل الإجراءات البيروقراطية، التي يمكن أن تحول دون تواجد المنتج الجزائري في الأسواق الدولية، فلقد اتخذت الإدارة الجمركية مجموعة من الإجراءات والتدابير من أجل ترقية التجارة الخارجية.

### المطلب الاول: سياسة الادارة الجمركية نحو ترقية التجارة الخارجية

#### أولا: التدابير الميدانية لترقية التسهيلات التجارية لعمليات التصدير

قامت الإدارة العليا للجمارك الجزائرية، بتني جملة من الإجراءات الموجهة خصيصا الى المتعاملين الإقتصاديين الذي يرغبون في عمليات التصدير، خاصة وأن المنتج الزراعي سجل في السنوات الماضية وفرة (تمور مجموعة من الخضروات... الخ) والتي عليها طلب في السوق العالمي، نظرا لخصوصية هذه المنتجات بسرعة التلف، كان الزام وضع تدابير تسهيلية فيما يخص تسوية ملفاتها وسرعة في الإجراءات الجمركية، ومن بين هذه التدابير المتخذة نذكر<sup>1</sup> :

#### 1- منح الرواق الأخضر للصادرات من الفواكه والخضر والبضائع الأخرى سريعة التلف

يستفيد هذا النوع من السلع من المرور بالرواق الأخضر، سواء كان صاحب السلعة متعامل إقتصادي معتمد أم لا، وفيما يخص طريقة الفحص المطبقة على هذا النوع من السلع تكون ذو أولوية بحيث تصفى التصريحات الخاصة بها ويسلم سند التصدير في نفس اليوم.

#### 2- الترخيص تصدير هذه المنتجات المصنوعة محليا غير المستفيدة من أي دعم

يتم تصدير هذه المنتجات التي لم تستفيد من دعم قبل بصفة إعتيادية. وهي غير معنية بالتدابير المنتجات المشتقة من المواد الأولية المدعمة.

#### 3- الترخيص بتصدير المنتجات الغذائية التي تكون مادتها الأولية مدعمة بشرط دفع الفارق: يجب التوضيح

بأن كفاءات حساب تعويض الفارق في السعر للمواد الأولية المدعمة، وكذا قائمة هذه المواد، يتم تحديدها من طرف وزارة المالية، ووزارة التجارة ووزارة الفلاحة.

<sup>1</sup> عبد القادر حليس، المرجع السابق، ص 311.

### 4- تخفيف عمليات الفحص للبضائع الأخرى

تستفيد الصادرات من البضائع الأخرى عدا الخضر والفواكه وغيرها من البضائع سريعة التلف، من منظومة مخففة فيما يتعلق بالفحص وتقوم على العناصر التالية:

#### أ- تحديد أجل اقصى لفحص البضائع:

ينبغي ألا يتجاوز الفحص المادي للبضائع الأخرى الموجهة للتصدير، إذا اقتضت الظروف ذلك أجل 48 ساعة ابتداء من تاريخ تسجيل التصدير.

#### ب- الأداء المنسق للرقابة:

إن السرعة التي تعالج بها عمليات التصدير، تتطلب وضع نظام منسق للرقابة، ينبغي تطبيق هذا التدبير المنصوص عليه في المعيار 3.35 من إتفاقية كيوتو المعدلة.

### 5-إعادة تنظيم الفحص بالكاشف الضوئي عند الارسال الى الخارج

تعفى الصادرات من الفواكه والخضر والبضائع الأخرى سريعة التلف من الفحص بالكاشف الضوئي عند إرسالها الى الخارج، وتتكفل الجهات المعنية بتأطير الفحص بالكاشف الضوئي والذي يتم القيام به لظروف أمنية، لا سيما في المطارات. كذلك لا تخضع عمليات تصدير البضائع الأخرى التي يقوم بها المتعاملون غير المستفيدين من نظام المتعامل الاقتصادي المعتمد، للفحص بالكاشف الضوئي طالما أن الأختام الجمركية الموضوعة سليمة وأنه لا يوجد شك قوي في حصول غش في هذه العملية.

### 6-وضع هيئة ومساحات مخصصة للتصدير

يجب الطلب من مستغلي الموانئ الجافة أن يخصصوا مساحات لعمليات التصدير، ومن ثمة يبقى على أعوان الإدارة الجمركية سوى الإلتزام القانوني المنصوص عليه في المادة 66 من قانون الجمارك الجزائري والتي تنص على أن البضائع التي لا يكون موضوع تصريح مفصل، يمكن تفريغها في الموانئ الجافة فور وصولها الى مكتب الجمارك.

### 7-تطبيق نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك (S.I.G.A.D<sup>1</sup>)

هو عبارة عن نظام الي يتم من خلاله معالجة ملف الجمركة بغرض تسريع العملية واضفاء طابع الشفافية في المعاملات والتوجه نحو عمليات الجمركة عن بعد دون عبء التنقل إلى الإدارة الجمركية تم إطلاقه سنة 1995. ومن أجل ترقية الخدمة الجمركية تعمل الإدارة الجمركية الجزائرية في كل مرة على زيادة توسيع وربط هذا النظام بكل الإدارات الجمركية.

<sup>1</sup> Système d'information de gestion automatisée des douanes.

### 8-الإعتماد على المتعامل الاقتصادي المعتمد:

هو طرف مشارك في تحريك السلع على النطاق الدولي بأي صفة كانت على أن يكون معتمد لدى إدارة جمركية وطنية أو نيابة عنها على أساس تطبيقه معايير منظمة الجمارك العالمية أو ما يماثلها من المعايير المتعلقة بأمن سلسلة الإمداد، ويعتبر المرسوم التنفيذي رقم 12-93 المؤرخ في 01 مارس لسنة 2012، يحدد شرط وكيفية الاستفادة من صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك.

### 9-إصدار دليل المصدر الإجراءات الجمركية خطوة بخطوة

قامت المديرية العامة للجمارك الجزائرية، بإصدار دليل المصدر الذي يعتبر خطوة جبارة من أجل زيادة الوعي لدى المتعاملين الإقتصاديين، وذلك من خلال تحديد مراحل عملية التصدير ، بالإضافة الى توضيح الإمتيازات التي يتحصل عليها المصدرون. حيث تم إصداره في شهر ديسمبر 2016 ويتكون من<sup>1</sup>:

- أ-شروط ممارسة نشاط التصدير خارج المحروقات (شروط متعلقة بصفة المصدر وشروط متعلقة بطبيعة البضاعة).
- ب-الإجراءات الجمركية عند التصدير.
- ج-التسهيلات الجمركية الممنوحة لعمليات خارج المحروقات.
- د-الأنظمة الجمركية الإقتصادية وترقية الصادرات خارج المحروقات.
- هـ-المعالجة الجمركية للبضائع المعادة.

### المطلب الثاني: الاجراءات الجمركية الاستثنائية لمجابهة جائحة كورونا

#### أولاً: الإجراءات الجمركية الإستثنائية لمجابهة جائحة كورونا على المستوى العالمي

من خلال مختلف التعليمات وسلسلة مذكرات أرسلها صندوق النقد الدولي وبعض المنظمات الدولية لمختلف دول العالم للإستجابة لجائحة كورونا حيث تهدف إلى إرشاد الإدارات الجمركية لإتخاذ إجراءات عاجلة، وتطبيق سياسات لمعالجة أزمة كوفيد-19، حيث تركز هذه التدابير في المقام الأول على تسهيل التجارة وضمان إستتباب الأمن على الحدود.

ومن الضروري أن تتخذ الإدارات الجمركية خطوات إستباقية، وأن تسهم في معالجة الجائحة سريعة الإنتشار التي تواجه البلدان في أنحاء العالم في الوقت الحاضر.

<sup>1</sup> المديرية العامة للجمارك ، إصدار دليل الإجراءات الجمركية خطوة بخطوة، الجمارك الجزائرية، وزارة المالية، الجزائر، 2016.

## الفصل الثاني.....عصرنة القطاع الجمركي الجزائري وتسهيل التجارة الخارجية

وتمثل الإدارة الجمركية إحدى الخدمات الأساسية التي تسهم في الحفاظ على الأرواح بدعم سلاسل التوريد الدولية، ولاسيما إستيراد السلع الضرورية بما فيها المواد ذات الصلة بفيروس كوفيد-19، وكذلك حماية الإيرادات الضريبية و الإقتصاد والأهداف الأخرى.

ومن بين هذه الإجراءات الجمركية لتسهيل التجارة وتخفيض تكاليف المعاملات نذكر منها ما يلي<sup>1</sup>:

1-مراجعة شروط وإجراءات تقديم وثائق الإستيراد/ العبور بغرض تبسيطها وترشيدها، مع التركيز على ما هو الضروري (عملية رفع مستوى الكفاءة).

2-مراجعة وتنفيذ العمليات العاجلة لإصدار تصاريح ورخص الإستيراد لدى الأجهزة الحكومية المعنية وفتح خط ساخن مع وزارة الصحة، والأجهزة الأخرى المعنية للتحقق على وجه السرعة من تراخيص الإستيراد (هناك كثير من الإدارات الجمركية التي تتحقق بالفعل من التصاريح والتراخيص بالوسائل الإلكترونية لكن يمكن فتح خط ساخن كوسيلة طوارئ).

3-إنشاء مركز خدمات هاتفية افتراضية للموظفين والتجار بغرض تقديم الإرشادات ومعالجة القضايا المتعلقة بإجراءات الإستجابة للأزمة.

4-السماح بالشروع في إجراءات التخليص الجمركي قبل وصول البضائع، كلما أمكن ذلك، حتى يتسنى الإفراج عنها مباشرة عند الوصول إلى البلاد، ومنع حدوث إحتناقات في موانئ الدخول.

5-تسهيل الدخول المؤقت، مع تخفيف الرسوم والضرائب على الإستيراد المواد والمستلزمات الصحية وأجهزة الكشف عن كورونا.

6-التعاون مع الإدارات الجمركية في البلدان المصدرة للحصول على المعلومات عن التصدير بغرض إستكمال الوثائق اللازمة.

7-إعداد تقارير يومية عن بيانات التجارة والبيانات المالية، ورفعها لوزارة المالية، متضمنة الإيرادات الضائعة بسبب الإعفاءات الجمركية والضريبية.

8-دعم العمل عن بعد في حالة الموظفين الذين لا يتعين تواجدهم فعليا في المكتب.

9-إعطاء الأولوية القصوى لدعم تكنولوجيا المعلومات لتحقيق أعلى مستوى من الإستفادة من نظم تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات الحالية، وأداء المدفوعات عن أي إلتزام ورسوم متعلقة بالجمارك بوسيلة الدفع الإلكتروني،

<sup>1</sup> صندوق النقد الدولي، إدارة الشؤون المالية العامة، أنظر الموقع

## الفصل الثاني.....عصرنة القطاع الجمركي الجزائري وتسهيل التجارة الخارجية

والقبول المؤقت للإقرارات بالصيغة الإلكترونية في البلدان التي تقتضي تقييم الإقرار في صيغة ورقية للبدء في معالجته إلكترونياً.

10- اعتماد إجراءات مبسطة ومنح معاملة ضريبية تفضيلية للسلع الضرورية والواردات المتعلقة بمكافحة كوفيد-19،  
11- تطبيق مبدأ التباعد الاجتماعي قدر الإمكان.

12- العمل قدر المستطاع على ضمان إرتداء الموظفين معدات الحماية اللازمة.

ثانياً: الإجراءات الجمركية الإستثنائية لمجابهة جائحة كورونا المتخذة من طرف الجمارك الجزائرية

### أ\_ الإجراءات الجمركية الوطنية في مجابهة أزمة كوفيد-19

تتضمن تعجيل وصول الواردات من السلع الضرورية والمرتبطة بمكافحة فيروس كورونا، المساهمة في تخفيف الأعباء عن الشركات في أوقات التعثر الإقتصادي وزيادة مستوى التسهيل التجاري، والسماح بالشروع في إجراءات التخليص الجمركي قبل وصول البضاعة

حتى يتسنى الإفراج عنها مباشرة عند الوصول إلى البلاد ومنع إختناق بالموانئ.

ومن أهم الإجراءات الإستثنائية المتخذة من طرف الجمارك لجابهة أزمة كوفيد<sup>1</sup>19:

#### 1\_ إنشاء لجنة وطنية دائمة للوقاية

في إطار الجهود والإجراءات الوطنية التي تهدف للوقاية والحد من إنتشاروباء فيروس كورونا كوفيد-19، تعلم المديرية العامة للجمارك جميع المستخدمين ومرتفقي إدارة الجمارك أنه قد تم إنشاء لجنة وطنية دائمة للوقاية ومتابعة ومكافحة إنتشار هذا الوباء 24/سا/24 سا على مستوى مصالح الجمارك.

#### 2\_ المعلومات التعريفية الملزمة

في إطار مواصلة الجهود البذولة من طرف إدارة الجمارك في مجال تسهيل المبادلات التجارية من خلال مرافقة المتعاملين الإقتصاديين في عملياتهم الخاصة بالإستيراد والتصدير، تم تبني إجراء جديد يتمثل في طلب المعلومات حول التصنيف التعريفي لبضائعهم قبل التصريح بها لدى الجمارك. هذا الإجراء الذي دخل حيز التنفيذ في 01 مارس 2020 يسمح للمتعاملين الإقتصاديين الراغبين في تحسين استراتيجيتهم التجارية وتأمين عملياتهم وتجنب الخلافات مع مصالح الجمارك.

<sup>1</sup> حليس عبد القادر، وادة راضية، تكيف العمل الجمركي مع الأزمة الصحية العالمية كوفيد-19، مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد:11/العدد01(2022)، ص 681.

### 3\_التصنيف التعريفي للمواد الموقوفة مؤقتا عن التصدير

تضع المديرية العامة للجمارك في متناول المهنيين قائمة المواد الموقود مؤقتا تصديرها إلى غاية إنتهاء الأزمة التي إنجرت عن جائحة كورونا، ومن بين المواد الموقوف تصديرها نذكر: مادة السميد بأنواعها، العجائن، زيت المائدة، السكر، الثوم، الأقنعة الواقية (الكمامات)

### 4\_الإجراءات الجمركية مبسطة في إطار التدابير الإستثنائية لتسهيل تمويل السوق الوطنية بالمواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية وتجهيزات الكشف لمجابهة جائحة كورونا.

حيث أصدرت المديرية العامة للجمارك إرساليات وتعليمات تهدف إلى تحديد كفاءات معالجة عمليات الجمركة عند الإستيراد، وخاصة وفقا للإجراءات المبسطة لجمركة المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية وتجهيزات الكشف ولوازم وقطع غيار هذه التجهيزات لمجابهة جائحة كورونا،

وهذا طبقا لما نصت عليه المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 20-109 المؤرخ في 05 ماي 2020 والمتعلق بالتدابير الاستثنائية الموجهة لتسهيل تمويل السوق الوطنية بالمواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية وتجهيزات الكشف لمجابهة كورونا، حيث أن تطبيق الإجراءات موضوع هذه التعليمات يجب أن يراعي الألية التنظيمية لتسيير المخاطر ونظام الرقابة اللاحقة، وتمثل هذه الإجراءات المبسطة في<sup>1</sup>.

#### أ-التصريح البسيط

وهذا من أجل تسريع العمليات والإجراءات حيث لا تستلزم تشریحات مفصلة للتسوية

#### ب-التصريح المؤقت

أو ما يسمى باتصريح الغير كامل حيث يمكن تقديم الوثائق الناقصة في اجل شهر، فيودع على مستوى المفتشية الرئيسية للأقسام عن طريق المصريح المتعامل لأسباب معقولة عندما لا يكون بحوزتها المعلومات الكافية لتقديم التصريح المفصل التنظيمي.

#### ج-التصريح المسبق

هو تصريح مفصل يودع قبل وصول البضائع ويسمح بالتسريح الفوري لها، بمجرد وصولها ويجب تسوية التصريح قبل رفع البضائع.

<sup>1</sup> المديرية العامة للجمارك، الإجراءات المبسطة للجمركة في إطار التدابير الإستثنائية لتسهيل تمويل السوق الوطنية بالمواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية وتجهيزات الكشف لمجابهة وباء فيروس كورونا كوفيد-19، الجزائر، 08/07/2020.

## الفصل الثاني.....عصرنة القطاع الجمركي الجزائري وتسهيل التجارة الخارجية

يمكن أن يمنح أجل شهر على الأكثر قبل وصول البضائع لإكتتاب التصريح المسبق لدى الجمارك.

### المطلب الثالث: الأفاق المستقبلية للقطاع الجمركي الجزائري

أولاً: زيادة مساهمة جباية (تحصيلات) الجمارك في الإيرادات العامة للدولة الجزائرية

من خلال الدور الذي تلعبه الجمارك من تحصيل الإيرادات (الضرائب) الجمركية وكون هذه التحصيلات تعتبر إيرادات مهمة للدولة، فتسعى الدولة الجزائرية من خلال جهاز أو قطاع الجمارك زيادة مساهمتها وتحصيلاتها في الإيرادات العامة.

#### أ- مساهمة الجباية الجمركية في الإيرادات العادية:

شهدت الجباية العادية في الجزائر منذ 1993 زيادة كبيرة وواضحة وهذا نتيجة الإصلاحات الجبائية والمشاريع التنموية و الإقتصادية والجدول التالي يوضح حصيلة جباية الجمركية بالمقارنة مع الجباية العادية.

#### الجدول رقم (05): مساهمة الجباية الجمركية بالمقارنة مع الجباية العادية

السنوات	الضرائب الجمركية مليار دينار	إيرادات الجباية العادية مليار دينار	نسبة الضرائب الجمركية على إيرادات العادية ب%
2010	181.86	1297.94	14.01
2011	222.62	1527.1	14.57
2012	338.21	1984.3	17.04
2013	403.77	2031.02	17.07
2014	370.91	2091.45	17.73
2015	411.2	2354.7	17.46
2016	389.4	2482.2	15.68
2017	356	2663.1	13.36
2018	361.5	2669.3	13.54
2019	375.2	2697.8	13.90
2020	389.6	2710.1	14.37

المصدر: لكحل يحي، معتوق هشام، مساهمة الجباية العادية في إيرادات الميزانية العامة للجزائر دراسة تحليلية تقييمية خلال فترة 2010-2020، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2021، ص 40.

## الفصل الثاني.....عصرنة القطاع الجمركي الجزائري وتسهيل التجارة الخارجية

من خلال قراءة بيانات الجدول رقم (06) يتضح أن حصيلة الجباية العادية في تزايد مستمر ويرجع ذلك إلى جملة الإصلاحات المتخذة، فمثلال إرتفعت من 2354.7 مليار دينار الجباية العادية سنة 2015، إلى حوالي 2663.1 مليار دينار سنة 2017، أما بالنسبة للضرائب الجمركية فنجدها متذبذبة فمن سنوات 2010 إلى غاية 2013 عرفت زيادات متتالية لتبلغ اقصى قيمة 403.77 مليار دينار أي حوالي 17.07 %، ثم تبدأ بالإنخفاض والصعود وهذا راجع للإعفاءات والإصلاحات الجمركية كل مرة. إلا أنه يلاحظ تحسن الجباية الجمركية في سنة 2020 والتي بلغت 389.6 مليار دينار وشكلت حوالي 14.37 % من قيمة الإيرادات العادية.

### أ\_ مساهمة الجباية الجمركية في الإيرادات العامة

تسعى أي دولة لتعظيم وزيادة إيراداتها وهذا من أجل تغطية النفقات العامة، وهذا ما سعت إليه الدولة الجزائرية لتحصيل أكبر قدر ممكن من الإيرادات وهذا من خلال تحصيلاتها المختلفة من الضرائب أو الرسوم الجمركية والضرائب المباشرة وغير مباشرة، وبما أن الجزائر تعتبر دولة بتولية فإن الجباية البتولية تعبر حصة كبيرة من الإيرادات العامة، إذا ما قورنت بغيرها من التحصيلات.

الجدول رقم (06): تطور مساهمة الضرائب الجمركية في تغطية النفقات العامة في الجزائر للفترة من 2010 إلى 2018

السنوات	الإيرادات العامة مليار دينار	الحقوق الجمركية مليار دينار	مساهمة الحقوق الجمركية في الإيرادات العامة %
2010	4392.9	181.9	4.14
2011	5703.4	210.4	3.68
2012	6339.3	338.2	338.2
2013	5940.9	402.3	5.33
2014	5738.4	370.9	6.46
2015	5103.1	411.2	8.05
2016	5110.1	389.4	7.62
2017	6182.8	356	5.75
2018	6751.4	361.5	5.35

المصدر: بشيري قوادر، منال علي، دور الضرائب والرسوم الجمركية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر في للفترة 2000-2017، مذكرة ماستر، الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، إقتصاد دولي، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، الجزائر، ص 50.

## الفصل الثاني.....عصنة القطاع الجمركي الجزائري وتسهيل التجارة الخارجية

نلاحظ أن نسبة تغطية الحقوق الجمركية لمجموع النفقات العامة محصورة بين 3.68 % و 8.05 %، أي أنها نسبة قليلة.

وفي الأخير نستنتج أن مساهمة الضرائب الجمركية (جباية جمركية) منخفضة جدا لذا تسعى الدولة الجزائرية من خلال قطاع الجمارك رفع هذه النسبة في المستقبل القريب.

### ثانيا: السياسة الجمركية لترقية الصادرات خارج المحروقات

إن السياسات والإجراءات المتصلة بتنوع الصادرات خارج المحروقات المتخذة من طرف السلطات العمومية ناجمة عن عدم إستقرار أسعار النفط وما يترتب عنه، هذا ما دفع بالسلطات المعنية ومن بينها الجمارك إلى التفكير في إمكانية تنوع الصادرات نظرا لتنوع المناخ و شساعة المساحة و التموقع الإستراتيجي الذي تحتله الجزائر في حوض البحر المتوسط، مثل تصدير المنتجات الغذائية و الصناعية والخدماتية.

والجدول التالي يبين التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات للفترة 2010-2018 .

الجدول رقم (07): التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة (2011-2018) الوحدة مليون دولار أمريكي.

السنة	المواد الغذائية		المواد الخام		منتجات نصف مصنعة		سلع التجهيزات الفلاحية		سلع التجهيزات الصناعية		سلع إستهلاكية		المجموع
	%	و	%	و	%	و	%	و	%	و	%	و	
2011	17.22	355	2.13	161	72.55	1496	0.0	0	0.0	35	0.73	15	2062
2012	15.28	315	2.13	168	74.05	1527	0.05	1	0.05	32	0.92	19	2062
2013	19.96	402	2.18	109	72.39	1458	0.0	0	0.0	28	0.84	17	2014
2014	12.51	323	1.70	109	82.15	2121	0.08	2	0.08	16	0.43	11	2582
2015	11.93	235	2.23	106	81.11	1597	0.05	1	0.05	19	0.56	11	1969
2016	18.36	327	2.47	84	72.94	1299	0.0	0	0.0	53	1.01	18	1781
2017	18.08	349	2.28	73	73.05	1410	0.02	0.3	0.02	78	1.04	20	1930
2018	13.18	373	1.55	92	79.21	2242	0.01	0.3	0.01	90	1.17	33	2830

المصدر: خديم كريم، حاكمي بوحفص، التسهيلات الجمركية في الجزائر ودورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات خلال

الفترة (2000-2018)، مجلة أفاق علمية المجلد: 14 العدد 14، الجزائر، 2022، ص 736.

## الفصل الثاني.....عصرنة القطاع الجمركي الجزائري وتسهيل التجارة الخارجية

من خلال هذا الجدول الذي حاولنا فيه التطرق إلى التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات والذي يتركز أساسا على ستة مجموعات وهي: المواد الغذائية، المواد الخام، منتجات نصف مصنعة، سلع التجهيزات الفلاحية، سلع التجهيزات الصناعية، واخيرا سلع إستهلاكية.

نلاحظ مثلا أن المنتجات نصف مصنعة تمثل نسبة 5.45 % من إجمالي حجم الصادرات خارج المحروقات بقيمة 2242 مليون دولار أمريكي خلال سنة 2018، ثم تليها المواد الغذائية بقيمة تقدر ب 373 مليون دولار بنسبة تقدر ب 0.91 % من إجمالي الصادرات.

خلال نفس السنة. كما نلاحظ أن السلع التجهيزات الصناعية تمثل نسبة 0.22 % بقيمة مقدرة ب 90 مليون دولار أمريكي، ثم تأتي المواد الخام والسلع الإستهلاكية غير الغذائية لتتذييل الصادرات 0.22 % و 0.08 % على التوالي خلال سنة 2018.

ومن خلال الجدول رقم (07) الذي بين أن صادرات الجزائر خارج المحروقات قليلة ، تبين أن الجزائر مازالت دولية بترولية تعتمد على الجباية البترولية بنسبة تفوق 97 % خلال 2018.

فكشف مدير التحصيل والجباية بالمديرية العامة للجمارك<sup>1</sup> ، عن قيمة صادرات الجزائر خارج المحروقات في الأشهر العشر الأولى من سنة 2021، حيث بلغت 3.6 مليار دولار، وأن أهم صادرات الجزائر خارج المحروقات تتمثل في البيتروكيماويات والحديد والصلب والسكر الأبيض، وبعض الخضر والفواكه.

وفي بيان لوزارة التجارة حققت الصادرات خارج المحروقات بالنسبة لثمانية أشهر الأولى من سنة 2021 زيادات بمعدلات نسبية معتبرة مقارنة بنظيرتها من السنوات السابقة، فمن أهم المواد المصدرة خارج المحروقات نجد<sup>2</sup> :

- الأسمدة المعدنية و الكيماوية الأزوتية: 886 مليون دولار.
- الحديد والصلب 78.595 مليون دولار.
- مواد كيماوية غير عضوية 501.8 مليون دولار.
- سكر، ومحضرات سكرية، وعسل النحل 288 مليون دولار.
- مصنوعات معدنية 190.81 مليون دولار.

وتعتبر هذه الحصيلة الإيجابية عن التوجه الجديد للدولة الجزائرية الهادفة إلى تحقيق تنوع حقيقي للإقتصاد الوطني، والتحرر التدريجي من التبعية للمحروقات، كما تترجم مجهودات السلطات العمومية خاصة الجمارك في مرافقة وتذليل

<https://www.echoroukonline.com>

<https://www.echoroukonline.com>

<sup>1</sup> موقع الشروق أون لاين

<sup>2</sup> موقع الشروق أون لاين

## الفصل الثاني.....عصرنة القطاع الجمركي الجزائري وتسهيل التجارة الخارجية

الصعوبات التي تعترض المصدرين من خلال التخفيضات الجبائية و تسهيلات التجارية، وإنشاء مختلف الأوراق مثل الرواق الأخضر.

ومن أهم التسهيلات الجمركية المتخذة من طرف الجمارك الجزائرية من أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات آنذاك<sup>1</sup>:

1-زيارة الموقع والتخليص الجمركي عن بعد.

2-إصدار وصل العبور بالجمارك TPD ، بالنسبة للصادرات التي تمت عبر الطرق البرية

3-إنشاء الرواق الأخضر، الذي يسمح بالمصادقة على تصريح التصدير دون معاينة السلع

4-تفعيل دفتر ATA بمدة صلاحية سنة، وهو إجراء مبسط للتصدير المؤقت للعينات وكذا المشاركة في المعارض

والصالونات في الخارج.

5-التصريح المسبق المبكر وتقديم البيان قبل وصول البضائع.

<sup>1</sup> العرجوم مطيع، بن سحنون سمير، ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات-افاق وتحديات- مقارنة وصفحة تحليلية للصادرات الجزائرية خلال الفترة2010-2019، مجلة أبحاث، مجلد 7 العدد1، 2022، ص 218.

### خلاصة :

لقد مرت الإدارة الجمركية الجزائرية بعدة مراحل منذ تاريخ نشأتها حيث يعتبر قانون الجمارك 79-07 المؤرخ في 21 يوليو 1979 المتضمن قانون الجمارك هو اللبنة الأساسية للقطاع الجمركي وتوالت القوانين والتنظيمات التي تم من خلالها تطور القطاع الجمركي، وللجمارك عدة مهام سواء إقتصادية أو جبائية أو مالية.

كما أنه يوجد تجانس كبير بين الأنظمة الجمركية الإقتصادية المنصوص عليها بموجب قانون الجمارك الجزائري وتلك الموجودة في مختلف أنحاء دول العالم.

وما صدور المرسوم الرئاسي 2000-447 المؤرخ في 23 ديسمبر 2000، صادقت على بروتوكول تعديل الإتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الأنظمة الجمركية المسماة بإتفاقية كيوتو، بالإضافة لتطور وإستجابة التعريفات الجمركية المطبقة في الجزائر مع المتغيرات العالمية خاصة بما تعلقة والتحول إل 10 أرقام.

ومن خلال تطبيق الإدارة الجمركية الجزائرية لمخططي العصرنة 2007-2010، و2016-2019 دليل قاطع على سعي الإدارة لتطوير القطاع الجمركي بما يتماشى والمتغيرات الإقتصادية العالمي، وكذلك سعي الإدارة الجمركية للقيام بتسهيلات تجارية تقوم من خلالها بتنشيط التجارة الخارجية، وخاصة ترقية الصادرات من خلال عدة إجراءات وتسهيلات، وهذا ما بينته الإجراءات والتسهيلات التجارية لمجابهة جائحة كورونا.

وفي الأخير أفاق أو الرؤية المستقبلية للإدارة الجمركية، والمتمثلة أساسا في محاولة زيادة مساهمة الجباية الجمركية في الإيرادات العامة للدولة الجزائرية، والسياسة الجمركية لتشجيع و ترقية الصادرات خارج المحروقات.

خاتمة

## خاتمة :

استهدفت هذه الدراسة أحد أهم المواضيع الهامة والمتعلقة بتطوير وعصرنة القطاع الجمركي واثاره على تسهيل التجارة الخارجية، والذي أصبح ضرورة ملحة في ظل التطورات الإقتصادية العالمية الراهنة. وذلك لما يشكله القطاع الجمركي من وزن ثقيل ضمن إدارة سلسلة الإمداد الدولي كونها تشكل حلقة مهمة من حلقات النظام التجاري الدولي متعدد الاطراف في عصر العولمة، بالإضافة إلى ذلك قيام الإدارة الجمركية بتأمين مورد مالي مهم لخزينة الدولة من عائدات الضرائب التي تقوم بتحصيلها. فكل عملية تجارية دولية تحتاج إلى تدخل جمركي، ومن هنا تكون الطريق التي تؤدي بها الإدارة الجمركية دورها ووظيفتها في خدمة التجارة ذات تأثير جوهري على حركة السلع عبر الحدود السياسية لدول العالم المختلفة، وكل هذا يستدعي النظر في اليات تسير الإدارة الجمركية على جميع الاصعدة بداية من الجانب التشريعي بالإضافة إلى سياسة الإتصال التي من خلالها يتم شرح توجيهات الإدارة الجمركية وتوضيح أطر عملها لكل المتعاملين معها.

وبالنظر إلى هذا الأمر نجد الإدارة الجمركية ملزمة بالتوفيق بين امرين هامين، وهو التوفيق بين عملية التسهيل التجاري للمتعاملين والرقابة على المعاملات التجارية. إن دور الإدارة الجمركية المتعاضم اوجب مواكبة لمعايير الدولية للخدمة الجمركية تحديثا وتطويرا مستمرا لأدوات وأساليب العمل الجمركي، بهدف تقليل الزمن المستغرق في الإفراج عن الشحنات السلعية وتقليل التكلفة.

إن لإصلاحات التسهيل التجاري أثر مباشر على زيادة وترقية التجارة الخارجية، كون ان قواعد التجارة المتسمة بالوضوح والشفافية تزيد في دعم عمليات الإقتصاد الوطني، بالإضافة إلى أن نشر اليات الطعن والنشر المسبق للإجراءات ومراكز الإستعلام تعزز الحوكمة. كما تساهم تسهيلات التجارة في تعزيز نشاط قطاعي النقل والتأمينات. قامت الإدارة الجمركية الجزائرية بإعداد المخطط الاستراتيجي 2016-2019 والذي جاء ليترجم المساعي الحثيثة لتوجه الإدارة الجمركية الجزائرية نحو ترقية وتطوير ادائها، من أجل المساهمة الفعالة في تسهيل التجارة الخارجية للإقتصاد الجزائري، إن المكانة الكبيرة التي يحتلها العمل الجمركي فرضت على العديد من الهيئات الدولية ضرورة الاهتمام بدراسة وإيجاد الاليات لترقيته.

فعلى غرار منظمة الجمارك العالمية التي تعتبر الهيئة الدولية الراعية للعمل الجمركي، وكذلك مؤسسة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قدمت مساهمة جبارة لدعم وترقية العمل الجمركي، وكذلك منظمة التجارة العالمية التي دأبت في السنوات الاخيرة على إنشاء إطار تعاون مع منظمة الجمارك العالمية في المجال الجمركي وترقية تسهيل التجارة.

ومع التوجه نحو تسهيل التجارة لطلبات المتعاملين بزيادة تسهيل الإجراءات الرسمية المتعلقة بالتجارة، الذي يتيح عمليات أكثر شفافية وأقل تعقيد، ويساهم في رفع من كفاءة وفعالية الإداريين، ومن ثم تمكن السلطات التنظيمية من فرض المزيد من الرقابة على المعاملات التجارية الدولية. والحفاظ على السلامة العامة و الأمن والبيئة بتتبع عمليات التجارة غير المشروعة، وزيادة تحصيل الإيرادات.

تعد منظمة التجارة العالمية هي الراعية الرسمية لمفاوضات تسهيل التجارة الدولية على المستوى العالمي، كما تعتبر اتفاقية تسهيل التجارة الدولية لبنة اساسية في مفاوضات تسهيل التجارة العالمية. حيث هناك توافق وتكامل في الطرح بين منظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية حول قضايا تسهيل التجارة الدولية.

ومع مرور الوقت تطور مفهوم الجمارك من مفهوم تقليدي لتحصيل الضرائب الجمركية المستحقة للتخزين العمومية وحماية النظم الإقتصادية لكل دولة الى مفهوم حديث للجمارك من خدمة الإقتصاد وخدمة المواطن وتوفير المعلومات لبناء السياسات الإقتصادية الصائبة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

يعتبر استعمال التقنيات الحديثة في ميدان الإجراءات الجمركية والرقابة الجمركية امر في غاية الأهمية لضمان السرعة في الإفراج عن الشحنات السلعية، حيث تسعى الإدارة الجمركية لتجسيد العصرنة الجمركية بهدف تطوير القطاع الجمركي من خلال تحسين الإطار التشريعي وترقية الموارد البشرية وتطبيق التكنولوجيا وترقية سياسة الإتصال، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

ولقد مرت الجمارك الجزائرية بعدة مراحل عبر التاريخ ابتداء من عصر الاستعمار الى غاية الاستقلال وظهور قانون الجمارك 07/79 المؤرخ في 21 يوليو 1979، الذي يعد اللبنة الاولى للجمارك الجزائرية، واستمرار تطور الإدارة الجمركية وتوسعها سواء في مهامها او هيكل إدارتها وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

تلتزم الإدارة الجمركية الجزائرية بنشر كل المعطيات المتعلقة بالعمليات التجارية، وهي متاحة لكل المتعاملين بغرض الإطلاع عليها، حيث تعمل الإدارة الجمركية الجزائرية على تبسيط الملفات الجمركية بحيث لا يشكل عائق أمام المتعاملين الإقتصاديين حيث تقدم الجمارك الجزائرية العديد من التسهيلات لترقية الصادرات خاصة.

هناك توجه عالمي نحو تطبيق مبادئ ومعايير إدارة الجودة الشاملة في الإدارة الجمركية لما لها من فوائد كنموذج إداري متكامل وإعتماد على تقنية إدارة المخاطر كالية جديدة في العمل الجمركي.

هذا ما سعت اليه الإدارة الجمركية الجزائرية من خلال المخطط الإستراتيجي للإدارة الجمركية 2016-2019 وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

لقد إتخذت الجمارك على مستوى العالم عدة إجراءات وتسهيلات من أجل مجابهة جائحة كورونا، وهذا ما قامت به الجمارك الجزائرية من تسهيلات وتخفيف الإجراءات لمجابهة أزمة كورونا. ومن خلال هذه الدراسة فلقد توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها:

#### أولاً: النتائج المتعلقة بالإطار النظري:

- 1- حدوث تغير في مفهوم العمل الجمركي، نتج عن تغير بيئة الأعمال وزيادة إنفتاح الإقتصاديات على بعضها البعض إما في إطار التكامل الإقليمي أو متعدد الاطراف.
- 2- ظهور معادلة جديدة في العمل الجمركي وهي محاولة إيجاد التوفيق بين الرقابة الجمركية الفعالة والتسهيل التجاري.
- 3- يعتبر استعمال التقنيات الحديثة في ميدان الإجراءات الجمركية والرقابة الجمركية امر في غاية الأهمية لضمان السرعة في الإفراج عن الشحنات السلعية.
- 4- هناك توجه عالمي نحو تطبيق مبادئ ومعايير إدارة الجودة الشاملة في الإدارة الجمركية، لما لها من فوائد كنموذج إداري متكامل.
- 5- الإعتماد على تقنية إدارة المخاطر الجمركية كالية جديدة في العمل الجمركي.
- 6- يعد مفهوم تسهيل التجارة متضمن في الكثير من النظريات المفسرة لقيام التجارة الدولية.

#### ثانياً: النتائج المتعلقة بالإطار التطبيقية

- 1- هناك إرادة حقيقية وتحول استراتيجي واضح في عمل الإدارة الجمركية الجزائرية، من خلال بناء برنامج عصرنة الإدارة الجمركية للفترة 2007-2010 وما حققه من حصيلة مقبولة، والتوجه نحو المخطط الإستراتيجي 2016-2019.
- 2- اولت الإدارة الجمركية الجزائرية إهتمام كبير بالإطار التشريعي وتطويره وتبسيط القوانين والتنظيمات الجمركية بما يتلاءم ومتطلبات تجسيد العصرنة الجمركية، وكذا المستجدات الإقتصادية الراهنة، بهدف تطوير أداء القطاع الجمركي.
- 3- تعمل الإدارة الجمركية على ترقية تسيير وظيفة الموارد البشرية، بما يتلاءم وتطلعات العاملين فيها بهدف زيادة الرضا الوظيفي وتحسين مردودية الموظف الجمركي.
- 4- تسعى الإدارة الجمركية الجزائرية جاهدة نحو ترقية البنية التحتية التكنولوجية، بغرض التوجه نحو الجمارك الرقمية وتسريع وتطوير الخدمة الجمركية. وهذا بهدف تجسيد معالم التوجه الإستراتيجي للفترة 2016-2019.

5- تعمل الإدارة الجمركية إلى زيادة وترقية مستوى الإتصال، بهدف زيادة بناء جسور التواصل بين الإدارة الجمركية مع محيطها لشرح توجهاتها والإنصات إلى إنشغالات المتعاملين، وهذا من خلال العمل الجوّاري الذي تقوم به الإدارات الجمركية.

### ثالثا: التوصيات والإقتراحات

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، نحاول تقديم جملة من الإقتراحات يمكن العمل بها والإستفادة منها على مستوى القطاع الجمركي، وهذا من أجل رفع وتطوير أدائه حتى يكون أداة فعالة في الإقتصاد، ويساهم في زيادة التدفق التجاري. ومن بين الإقتراحات ما يلي:

- 1- ضرورة زيادة واستمرار تطوير الإطار القانوني الجمركي واضفاء طابع المرونة والتكيف مع كل المستجدات العالمية.
- 2- العمل على زيادة جودة الخدمات المقدمة من طرف الإدارة الجمركية من خلال خفض الوقت اللازم لعملية الجمركة.
- 3- العمل على زيادة الإعتماد على تكنولوجيا المعلومات والإتصال في الإدارة الجمركية وتسهيل تبادل المعلومات والبيانات وكل الوثائق إلكترونيا.
- 4- العمل على زيادة تنمية الموارد البشرية داخل الإدارة الجمركية من خلال الإهتمام بالتكوين وإعادة النظر في برامج التكوين على مستوى المدارس والمعاهد الجمركية.
- 5- العمل على ترقية الجانب الإجتماعي والإقتصادي للعون الجمركي ليزيد من ولائه الوظيفي ويزيد من إنتاجيته.

### رابعا : آفاق الدراسة

من خلال موضوع عصرنة القطاع الجمركية وتسهيل التجارة الخارجية يمكن أن نطرح على سبيل المثال بعض الإشكاليات التي نراها جديدة بالإهتمام كي تكون أبحاث مستقبلية ومنها:

- 1- مصير الإدارة الجمركية في ظل انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية. OMC.
- 2- تنمية الموارد البشرية في الإدارة الجمركية أساس لتطوير الأداء الجمركي.
- 3- أثر تسهيل التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الجزائري.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- 1- شوقي رامي شعبان لإدارة الجمارك، الدار الجامعية، لبنان، طبعة 1994.
- 2- محمود أبو العلاء، نظرة تحليلية على القضايا الجمركية في الألفية الثالثة، الدار المصرية للنشر والتوزيع، مصر، طبعة 2012.
- 3- محمد حامد عبد الرزاق، اقتصاديات الجمارك بين النظرية والتطبيق، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.
- 4- كلود بير، (Chaud J Berre) مدخل في القانون الجمركي، ترجمة سعدانة العيد، ط2، دار ال نشر، 2014، الجزائر.
- 5- أحسن بوسقيعة، قانون الجمارك في ضوء الممارسة القضائية، منشورات بيرتي، الجزائر، 2009.
- 6- محمود محمد أبو العلاء، آليات تسهيل التجارة الدولية "منظور جمركي"، الدار المصرية للنشر والتوزيع، 2009.
- 7- دومنيك الفتور، ملخصات شوم نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي، ترجمة عبد العظيم أنيس، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
- 8- خالد محمد السواعير، التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها، عالم الكتاب الحديث، عمان، الأردن، 2010.
- 9- زايري بلقاسم، اقتصاديات التجارة الدولية نماذج نظرية وتمازين، دار الأديب للنشر والتوزيع، 2006.
- 10- حسام علي داود، أيمن أبو خضر، اقتصاديات التجارة الخارجية، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2002.
- 11- محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1993.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- 12- Daniels, Radebaugh & Sullivan, International Business: Environments and Operations, ed:14, Pearson, 2013.
- 13- Jean Claude Berr Henri Tremeau, le droit douanier édition Economice, paris, 1998.
- 14- World Customs Organization, Glossary of International Customs Terms, Brussels, 2013.
- 15- kunio Mikuriya, expansion of customs-business partnerships in the 21 st century, The global enabling trade report 2012, World economic forum.

- 16- Organisation mondiale des douanes, Glossaire des termes douanes internationaux, 2013.
- 17- Administration Des Douanes Et Impôts Indirects, Les Régimes Economiques en Douane, Ministère des Finances et de la Privatisation, Rabat, Maroc, 2006.
- 18- Margareta Drzeniek Hanouz, Thierry Geiger, Sean Doherty, The Global Enabling Trade Report 2014, World Economic.
- 19- Inland Transport Security Discussion Forum, Supply chain security: a trade facilitation perspective, Geneva, 28-29 January 2010.
- 20- Marcus Hellqvist, Trade Facilitation- Impact and Potential Gains, National Board of trade /SWEPRO, Stockholm, August 2002.
- 21- Yann Duval & Pamela Bayona, Implementation of the WTO Trade Facilitation Agreement in the Asia Pacific Region: Analysis of Category A Submissions, United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, Trade Insights, issue no. 7, 2015.
- 22- World Trade Organisation, agreement on trade facilitation, Ministerial Conference Ninth Session, Bali, 3-6 December 2013.
- 23- Organisation mondiale des douanes, dossier spécial modernisation, Actualités, n 52, Février 2007.
- 24- Jean-François Avis and other, Trade Logistics in the Global Economy, The World Bank, Washington, 2014.
- 25- The World Economic Forum, The global enabling trade report, 2016
- 26- Organisation mondiale des douanes, dossier spécial modernisation, Actualités, n 52, Février 2007.
- 27- Conférence Des Nations Unies Sur Le Commerce Et le Développement, Manuel de facilitation du commerce Deuxième partie, Notes techniques sur les mesures essentielles de facilitation du commerce, NATIONS UNIES, NEW YORK et Genève, 2006.
- 28- Dubai Customs, Sustainability Report 2012, Government of Dubai, The United Arab Emirates.

29- Dubai Customs, Sustainability Report 2008, Government of Dubai, The United Arab Emirates.

30-<http://www.wcoomd.org/en/about-us/what-is-the-wco/customs-environment.aspx>.

31- Conférence sur la facilitation des échanges commerciaux entre l'Algérie le Maroc, et la Tunisie sets tenue les 21 et 22 novembre 2005 à Alger  
<https://www.imf.org./external/np/cm/2005/112205f.htm>.

32- The World Bank, Annual Report 2016, p 08.

<https://www.worldbank.org/en/about/annual-report>.

33- <https://www.weforum.org/about/world-economic-forum>

34- Facilitation des Echanges: Principes, 23/05/2015

<https://tfig.itcilo.org/FR/details.html>.

La facilitation des échanges:

35- <https://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2005/july/tradoc-113594.pdf>.

36- <https://www.wto/French/thewto-f/min-declaration-f.htm>

37- <https://www.wcoomd.org/fr/about-us/what-is-the-wco/au-history.aspx>.

38- Paiement électronique des droits de douane et des taxes

<https://tfig.itcilo.org/fr/contents/electronic-payment-customs.duties-and-taxes.htm>.

39- <https://www.douane.gov.dz/tarif%20Douanier%202016.html>

40- en BENAŽIC, Measuring efficiency in the Croatian customs service: a data envelopment analysis approach, Customs Administration of the republic of Croatia, 2011.

ثالثا : الأطروحات و رسائل العلمية:

41- زايد مراد: دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

- 42-مقنعي فتيحة: اتجاهات تطوير وتحديث إدارة الجمارك في ظل التحولات الراهنة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009.
- 43-نادية خالد نعمان ثابت: اثار تطبيق المفاهيم الجمركية الحديثة في سوريا ضمن إطار منظمة التجارة العالمية، أطروحة دكتوراه، جامعة تشرين، سوريا، 2006.
- 44- عبد القادر حليس: تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تجارة دولية، جامعة فرحات عباس-سطيف1، الجزائر، 2017.
- 45-زايد مراد: الحماية الجمركية في الجزائر، رسالة ما جسير في العلوم الاقتصادية، فرع علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 1994.
- 46- مخلفي أمينة: أثر الأنظمة الاقتصادية على الشركات البترولية دراسة حالة مجمع بركين، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2005.
- 47-لكحل يحي، معتوق هشام: مساهمة الجباية العادية في إيرادات الميزانية العامة للجزائر دراسة تحليلية تقييمية خلال فترة 2010-2020، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2021.
- 48- بشيري فوادر، منال عليلي: دور الضرائب والرسوم الجمركية في تمويل المواز العامة في الجزائر في للفترة 2000-2017، مذكرة ماستر، الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، اقتصاد دولي، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، الجزائر.

#### رابعاً: المقالات المنشورة

- 49- العرجوم مطيع، بن سحنون سمير، ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات-أفاق وتحديات- مقارنة وصفبة تحليلية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2019، مجلة أبحاث، مجلد 7 العدد1، 2022.
- 50-حليس عبد القادر، وادة راضية، تكيف العمل الجمركي مع الأزمة الصحية العالمية كوفيد-19، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد: 11/العدد 01 (2022).
- 51-خديم كريم، حاكمي بوحفص، التسهيلات الجمركية في الجزائر ودورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2000-2018)، مجلة أفاق علمية المجلد: 14 العدد 14، الجزائر، 2022.

#### خامساً : الملتقيات العلمية

52- حسام الدين حمزة محمد طه، تجربة مصر في مجال تسهيل التجارة مؤتمر منظمة التجارة العالمية: تحديات التجارة العالمية واهتمامات الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2013.

سادسا: منشورات الهيئات الوطنية والدولية

53- الإدارة العامة للجمارك، دليل الإجراءات الجمركية 2011، دائرة المالية، الإمارات العربية المتحدة.

54- صندوق النقد الدولي، إيجاد الحلول معا، التقرير السنوي 2016، ص 02.

55- المديرية العامة للجمارك، برنامج عصرنه الجمارك ال جزائرية 2007-2010، وزارة المالية، الجزائر، 2010.

56- فايز محمد عبيدات، مبادئ إدارة الجودة الجمركية الشاملة، مديرية إدارة الجودة الجمركية، الجمارك الأردنية، الأردن، 2013.

57- المديرية العامة للجمارك، حصيلة عصرنه إدارة الجمارك 2007-2010، الجمارك الجزائرية، وزارة المالية، الجزائر 2012.

58- المديرية العامة للجمارك الجزائرية، المخطط الاستراتيجي للجمارك 2016-2019، وزارة المالية، 2016.

59- المديرية العامة للجمارك، إصدار دليل الإجراءات الجمركية خطوة بخطوة، الجمارك الجزائرية، وزارة المالية، الجزائر، 2016.

60- المديرية العامة للجمارك، الإجراءات المبسطة للجمركة في إطار التدابير الاستثنائية لتسهيل تموين السوق الوطنية بالمواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية وتجهيزات الكشف لمجابهة وباء فيروس كورونا كوفيد-19، الجزائر، 07/08/2020.

سابعا: الجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية

61- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون المالية لسنة 2013، العدد 72، المادة 24، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر. 2012.

62- الجريدة الرسمية، قانون رقم 98-10 المعدل والمتمم لقانون الجمارك رقم 79-07 والمتضمن قانون الجمارك، عدد 61 الصادرة في 01 جمادى الاول 1419 الموافق ل 23 اوت 1998، ال مادة 28، الجزائر.

63- المادة 29 من قانون الجمارك 1998.

64- الجريدة الرسمية، قانون رقم رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1999 الموافق ل 21 يوليو سنة 1979 يتضمن قانون الجمارك العدد 30، الجزائر.

65- الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 17-90 المؤرخ في 20 فيفري 2017، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية العامة للجمارك و صلاحياتها، الصادرة بتاريخ 26 فيفري 2017، الجزائر، العدد: 13.

- 66- الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 11-421 مؤرخ في 8 ديسمبر 2011، يحدد تنظيم المصالح الخارجية للمديرية العامة للجمارك وسيرها، العدد 68، الصادر بتاريخ 14 ديسمبر 2011.
- 67- الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 10-286 المؤرخ في 14 نوفمبر 2010، الذي يتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بإدارة الجمارك، الجزائر.

#### ثامنا: مواقع الأنترنت

- 68- منظمة التجارة العالمية، موقع ويكيبيديا: <https://ar.wikipedia.org/wiki>.
- 69- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، النافذة الواحدة، الجمارك المصرية، 2007. أنظر الموقع: <https://www.escwa.un.org>
- 70- تعريف مؤشر التجارة عبر الحدود المكون لتقرير أنشطة الأعمال انظر الموقع المطلع عليه بتاريخ <https://arabic.doingbusiness.org/data/exploretopics/trading-across-borders.2022/03/30>
- 71- صندوق النقد الدولي، إدارة الشؤون المالية العامة، أنظر الموقع <https://www.imf.org/en/Publications/SPROLLs/covid19-spécial-notes>.
- 72- موقع الشروق اون لاين: <https://www.echoroukonline.com>

الملاحق

## الملحق (01): أقسام التعريف الجمركية الجزائرية

القسم الأول: حيوانات حية ومنتجات مصدر حيواني

القسم الثاني: منتجات من أصل نباتي

القسم الثالث: شحوم وزيوت حيوانية أو نباتية، منتجات تفككها غذائية محضرة، شمع من أصل حيواني أو نباتي

القسم الرابع: منتجات الصناعات الغذائية: مشروبات، سوائل كحولية وخل، تبغ وإبدال تبغ

القسم الخامس: منتجات معدنية

القسم السادس: منتجات الصناعات الكيميائية والمرتبطة بها

القسم السابع: مواد بلاستيكية وما صنع منها

القسم الثامن: جلود وجلود مذبوغة وما صنع منها

القسم التاسع: خشب وفحم خشبي وما صنع منهما وفلين

القسم العاشر: عجائن الخشب، ورق وما صنع منهما

القسم الحادي عشر: مواد نسيجية وما صنع منها

القسم الثاني عشر: أحذية، أغطية رأس، عصي، سياط، مضلات، ريش ومصنوعات، أزهار ومصنوعاتها،

ومصنوعات الشعر

القسم الثالث عشر: مصنوعات حجر أو مواد مماثلة أو زجاج

القسم الرابع عشر: لؤلؤ طبيعي أو مستنبت أو أحجار كريمة ومعادن ثمينة

القسم الخامس عشر: معادن عادية وما صنع منها

القسم السادس عشر: معدات كهربائية وأجزاؤها وأجهزة تسجيل

القسم السابع عشر: معدات نقل

القسم الثامن عشر: أجهزة للبصريات وأدوات قياس ومراقبة

القسم التاسع عشر: أسلحة و ذخائر

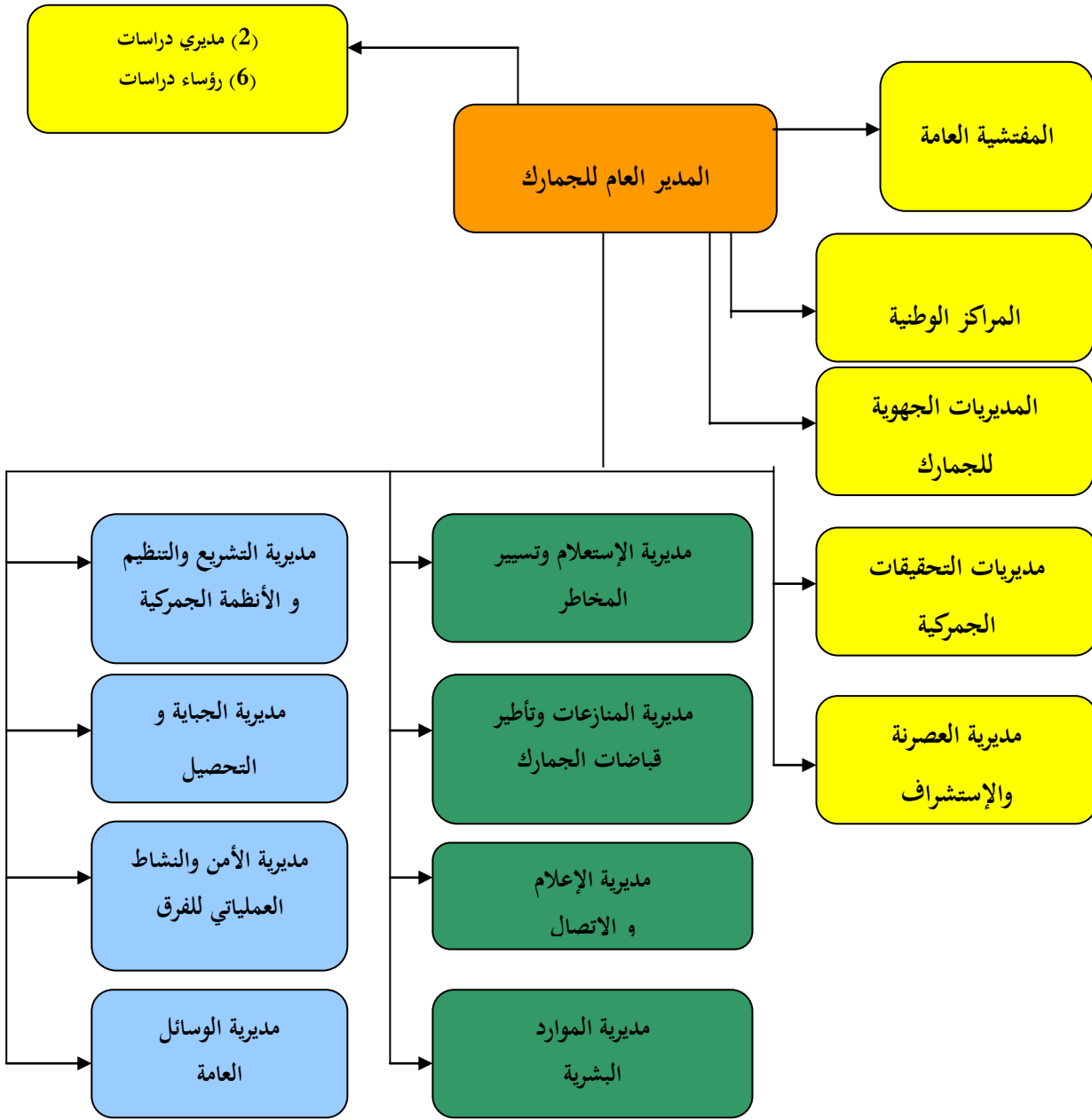
القسم العشرون: سلع ومنتجات متنوعة

القسم الواحد والعشرون: قطع فنية قديمة أو قابلة للتحويل

المصدر: التعريف الجمركية الجزائرية

<https://www.douane.gov.dz/tarif%20Douanier%202016.html>

الملحق(02): الهيكل التنظيمي (2017) للمديرية العامة للجمارك



المصدر: الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 17-90 المؤرخ في 20 فيفري 2017، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك وصلاحياتها، الصادرة بتاريخ 26 فيفري 2017، الجزائر، العدد: 13، ص 09.

تصريح شرقي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب ( / ) *بنارة بلقاسم عبد المجيد* المولود (ة) بتاريخ: *23/06/1984* بـ *بوعداد* المسيلة  
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أورب) رقم: *100461594* الصادرة بتاريخ: *27/09/2016* عن: *بوعداد*  
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة علوم اقتصادية تخصص اقتصاد دولي خلال السنة الجامعية *2021/2022*  
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: *عصرية القطاع المصرفي وأثاره*  
*على تسهيل التجارة الخارجية في الجزائر*

أصرح بشرقي أنني إلترمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: *05/06/2022*

التوقيع و البصمة

*[Signature]*

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

انا الماضي اسقله:

الطالب (ة) *نور الدين نور الدين* المولود(ة) بتاريخ: *10/11/1987* بـ *جامعة الفللة / المسيلة*  
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: *201851546* الصادرة بتاريخ: *2017/04/28* عن: *جامعة الفللة*  
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبية: *علوم اقتصادية تخصص اقتصاد دولي* خلال السنة الجامعية: *2016/2017*  
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: *عصرية القطاع المصرفي وآثاره على تسهيل*  
*التجارة الخارجية في الجزائر*

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة و النزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: *2022/06/05*

التوقيع و البصمة

